المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

- الشرق الأوسط يتجه نحو آسيا: ارتفاع التجارة يعيد تشكيل المشهد العالمي
  مركز إيجيا هاوس
- سياسة التوازن الخارجي المتناقضة: أميركا في الشرق الأوسط وما بعده
  المجلة الفصلية للكلية الحربية في الجيش الأميركي
- الصراع والمنافسة والاحتواء سوف تشكّل ملامح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2024
  معهد الشرق الأوسط
- العالم في العام 2024
  مجلة فايننشال تايمز
- الصّورة الكبيرة لاستراتيجية الصين تجاه محيطها والسّياسات الرّئيسية لنهجها
  معهد شنغهاي للدراسات الاستراتيجية الدولية
- رادار سيتا الأمني: المشهد الجيوسياسي لتركيا في عام 2024
  مركز سيتا

العدد الرابع والثلاثون - كانون الأول 2023

الرصد الاستراتيجي

كانون الأول 2023

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: كانون الأول 2023

العدد: الرابع والثلاثون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي لاند - بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: **10172010**

P.o. Box:**24/47**

Beirut- Lebanon

E. mail: ccsd@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

الشرق الأوسط يتجه نحو آسيا: ارتفاع التجارة يعيد تشكيل المشهد العالمي 5

سياسة التوازن الخارجي المتناقضة: أميركا في الشرق الأوسط وما بعده..... 35

الصراع والمنافسة والاحتواء سوف تشكّل ملامح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2024 47

العالم في العام 2024..... 71

الصورة الكبيرة لاستراتيجية الصين تجاه محيطها والسّياسات الرّئيسية لنهجها..... 85

رادار سيتا الأمني: المشهد الجيوسياسي لتركيا في عام 2024..... 93

الشرق الأوسط يتجه نحو آسيا

ارتفاع التجارة يعيد تشكيل المشهد العالمي[1]

مركز إيجيا هاوس، كانون الأول 2023

النتائج الرئيسية

- ارتفعت تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع دول آسيا الناشئة بنسبة 34.7 في المئة من 383 مليار دولار أميركي في عام 2021 إلى 516 مليار دولار أميركي في عام 2022. وعلى أساس النموّ السابق، نتوقّع أن تصل هذه التجارة إلى 757 مليار دولار أميركي بحلول عام 2030، أي ما يقرب من ضعف حجم التجارة بين الجانبين في عام 2021 وتتجاوز التجارة مع الاقتصادات المتقدّمة في وقت ما في عام 2026.
- تستمرّ التجارة بين الخليج وآسيا في التفوّق على التجارة مع الدول الغربية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو. وارتفعت التجارة بين الخليج وآسيا بنحو 34.7٪ بين عامي 2021 و2022، في حين نمت تجارة الخليج مجتمعة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا الغربية بنحو 32٪.
- تعدّ العلاقة التجارية بين الإمارات العربية المتحدة والصين الآن الأكثر أهمية في هذا التحوّل حيث ارتفعت التجارة بينهما بنحو 37٪ من حوالي 78 مليار دولار أميركي في عام 2021 إلى 107 مليارات دولار أميركي في عام 2022. وشهد كلا العامين تجاوز هذه التجارة التجارة المشتركة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا الغربية.

---

* تعريب: بتول حمود

[1] House, A. (2023, December 1). The Middle East Pivot to Asia 2023: Soaring trade reshapes the global landscape. https://asiahouse.org/news-and-views/the-middle-east-pivot-to-asia-2023-soaring-trade-reshapes-the-global-landscape/

- قفزت التجارة السعودية الصينية بنحو 28 في المئة من 82.1 مليار دولار أميركي إلى 105 مليارات دولار أميركي بين عامي 2021 و2022، وستنموّ أكثر في عام 2023 بعد الزيارة الناجحة للرئيس الصيني شي جين بينغ في كانون الأول/ديسمبر 2022. وتوسّعت التّجارة الخليجية الصينية بشكل عام بنحو 50.6 في المئة من 166 مليار دولار أميركي في عام 2012 إلى 250 مليار دولار أميركي في عام 2022. وهذا يقترب من التجارة المشتركة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا الغربية، والتي ظلت ثابتة عند 266 مليار دولار أميركي على مدى العقد الماضي.

- يشكّل ارتفاع متوسط أسعار النفط في عام 2022 مقارنة بعام 2021 معظم هذا النموّ. ولكن كانت هناك أيضًا زيادة كبيرة في القطاعات غير النفطية، لا سيّما في التّقنيات التي تعتبر أساسية للتّنويع الاقتصادي والتحوّل الرّقمي في منطقة الخليج، مثل الحوسبة السّحابية، والذّكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية.

- ساهمت الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف (COP28) في دولة الإمارات العربية المتحدة في دفع التعاون المستدام بين دول الخليج وآسيا، وخاصة الصين، حيث يوجد العديد من أوجه التآزر في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين والمركبات الكهربائية والبناء الأخضر التي تدفع إلى تعزيز التعاون.

- يشكّل الصراع بين "إسرائيل" وقطاع غزة خطرًا على معنويات رجال الأعمال والمستثمرين في المنطقة، على الرغم من أنه حتى وقت كتابة هذا التقرير لا يوجد دليل يثبت أنّه يضرّ بالآفاق الاقتصادية للمنطقة. وقد يكون هناك أيضًا تباطؤ في نموّ التجارة بين الخليج وآسيا في عام 2023 مع انخفاض أسعار النفط من أعلى مستوياتها في عام 2022، مع تراجع النموّ في الشرق الأوسط، وتعثّره في الصين.

- على المدى الطويل، تبدو أساسيات نموّ التجارة بين منطقة الخليج وآسيا قوية. إن برامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في دول الخليج، وتوسع أسواق رأس المال الخليجية، وارتفاع الطلب على الطاقة، والنموّ السكاني للطبقة المتوسطة في آسيا، وتعزيز التكامل الاقتصادي في الخليج، وزيادة القوّة الناعمة والتبادلات السياحية، كلّها عوامل ستدفع التحوّل قُدمًا.

المقدّمة

تسارع تحوّل الشرق الأوسط نحو آسيا بشكل ملحوظ خلال العام الماضي، حيث ارتفعت تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع آسيا بنسبة 34.7٪. ويعدّ ارتفاع متوسط أسعار النفط في عام 2022، مقارنةً بعام 2021 جزءًا من هذا النموّ.

كان هناك أيضًا نموّ كبير في القطاعات غير النفطية، وخاصة في التقنيات التي تعتبر أساسية للتنوّع الاقتصادي والتحول الرقمي في منطقة الخليج، مثل الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية.

يعدّ تحوّل الشرق الأوسط نحو آسيا أحد التحوّلات الجيواقتصادية والجيوسياسية الرئيسية التي تحدث في العالم اليوم. ومع تزايد أهمية آسيا بالنسبة لمنطقة الخليج - والعكس صحيح - فمن المرجّح أن يكون لوجهات النظر الآسيوية ثقل أكبر في عملية صنع القرار الاستراتيجي لحكّام الخليج. وسيظلّ الغرب شريكًا اقتصاديًّا مهمًّا للخليج على الرغم من النفوذ المتنامي لآسيا، حيث تسعى المنطقة إلى الحفاظ على علاقات تعاون مع كليهما. ومع ذلك، فإن تزايد التوتّرات بين الولايات المتحدة والصين يشكّل خطرًا على التحوّل مع ضغط الولايات المتحدة على دول الخليج للحدّ من التعاون مع بكين في قطاعات معيّنة. وهناك مخاطر أخرى أيضًا، وليس أقلّها الصراع في الشرق الأوسط. تستمرّ المنافسة الاقتصادية أيضًا في التطوّر بين دول الخليج، وبينما يكون لذلك تأثير إيجابي من خلال تسريع معدّل الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، إلّا أنّ هناك خطرًا من أن يؤدّي إلى تدابير حمائية ومحلّية قد تقوّض التّكامل.

الفصل الأول: آفاق التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا

تسارع التحوّل: لماذا ارتفع نموّ التجارة بين الخليج وآسيا؟

يعدّ ارتفاع أسعار النّفط العالميّة جزءًا كبيرًا من نموّ التجارة بين الخليج وآسيا.

بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النّفط، ظلّ الطّلب الآسيوي على الهيدروكربونات الخليجية قويًّا خلال هذه الفترة ما أدّى إلى ارتفاع قيمة التّجارة باستثناء الهند. وتعدّ آسيا من العملاء الرئيسيين للهيدروكربونات الخليجية، حيث يمثّل النّفط والغاز حوالي نصف إجمالي صادرات الخليج إلى آسيا.

تعمل دول الخليج على تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط من خلال توسيع تجارتها غير النفطية مع آسيا.

وتشكّل أسعار النفط المرتفعة قوّة إنفاق أكبر للاستثمار في القطاعات غير النفطية، الأمر الذي يشجّع التنويع الاقتصادي والتجارة غير النفطية في منطقة الخليج وآسيا.

وقد تسارع التحوّل نحو آسيا في العام 2022 أيضًا بسبب نموّ اقتصادات آسيا القوي إذ إنّ تخفيف قيود جائحة كورونا ساهم في استئناف النشاط الاقتصادي. وأخيرًا، تعزّزت التجارة بين الخليج وآسيا بفضل موجة من الصفقات. وكانت زيارة شي جين بينغ إلى المملكة العربية السعودية في كانون الأول/ديسمبر 2022 ذات أهمية خاصة حيث تمّ التوقيع على 35 اتفاقية بقيمة 50 مليار دولار أميركي.

توقّعات أسعار الطاقة: الأهمية المستمرّة للهيدروكربونات في التحوّل

لا تزال المواد الهيدروكربونية ذات أهمية بالنسبة إلى التحوّل، حيث يمثّل النفط حوالي نصف إجمالي صادرات الخليج إلى آسيا، التي تعدّ مصدرًا رئيسًا لإيرادات حكومات الخليج والأموال التي تستخدمها لدعم الاقتصادات. ويعتبر الخليج منطقة حيوية لأمن الطاقة في آسيا. وكثيرًا ما تقوم آسيا باستثمارات استراتيجية في صناعة النفط في الخليج بهدف تأمين الإمدادات من خلال زيادة الاستخراج أو الطاقة الإنتاجية في موانئ الخليج المستخدمة لشحن النفط.

ومن المتوقّع أن يرتفع الطلب الآسيوي على الهيدروكربونات خلال السنوات القليلة المقبلة، ممّا يعزّز التحوّل. ستصبح الصين أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم في عام 2023، وقد يتضاعف طلبها حتى عام 2040، ومن المرجّح أن تستفيد قطر، باعتبارها أكبر منتج في الخليج. وتتوقّع وكالة الطاقة الدولية أن يزداد طلب الصين على النفط بشكل أكبر قبل أن يصل إلى ذروته في عام 2030. ومن المتوقّع أيضًا أن يزداد الطلب على النفط في آسيان. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فإن كمية النفط الخام التي سيتمّ شحنها من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا سوف تتضاعف من حوالي مليوني برميل يوميًا في عام 2020 إلى أكثر من أربعة ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2050.

توقّعات التحوّل في عام 2023: لا يزال النموّ متوقّعا ولكن بمعدّل أبطأ من عام 2022

من المتوقّع أن يستمرّ توسّع التجارة بين الخليج وآسيا في العام 2023، ولكن من المحتمل أن يكون بمعدّل أبطأ ممّا كان عليه في العام 2022. في حين شهدت منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا نموّا بنسبة 5.8٪ في العام 2022، فإنّه من المتوقّع أن يتباطأ إلى 1.7٪ في العام 2023، مع تباطؤ النموّ في الخليج تحديدًا إلى 1.4٪. وسيؤدّي هذا إلى تباطؤ النموّ في التجارة بين الخليج وآسيا،

وستنخفض أسعار النفط في العام 2023، الأمر الذي يؤدّي إلى تخفيف الإنفاق على القطاعات غير النفطية.

وتسارع نموّ التجارة بين الخليج والصين بين عامي 2021 و2022. وأدّى ضعف الاستهلاك المحلّي وضعف الطلب في قطاع العقارات وارتفاع معدّلات البطالة بين الشباب إلى إحباط آفاق النموّ في البلاد. وقد يؤدّي تباطؤ الصين وتراجع الصادرات إلى الإضرار بنموّ التجارة بين الخليج والصين.

إن آفاق النموّ الاقتصادي في آسيا الناشئة في عامي 2023 و2024 قويّة. ويتوقّع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 أن ترتفع معدّلات النموّ في آسيا الناشئة من 4.5٪ في عام 2022 إلى 5.2٪ في عام 2023، قبل أن تنخفض إلى 4.8٪ في عام 2024.

النموّ المستقبلي للتجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا: تحديثات لتوقّعات البيت الآسيوي

هناك عدة أسباب تجعلنا نتوقّع نموّ التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا. فمن شأن ارتفاع الطلب على النفط من آسيا على مدى السنوات القليلة المقبلة أن يعزّز تجارة المواد الهيدروكربونية. ومن الممكن أن تؤدّي زيادة الطلب على النفط إلى الحفاظ على أسعار النفط عند أسعار التعادل المالي في دول الخليج أو أعلى منها.

ونتوقّع توسّع التعاون الخليجي الآسيوي في القطاعات غير النفطية خلال السنوات المقبلة. ولن يؤدّي هذا إلى تعزيز التجارة فحسب، بل سيجعلها أكثر مرونة في مواجهة تقلبات أسعار النفط. وسوف يستمرّ التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج في توسيع القطاعات غير النفطية، مع استفادة الشركات الآسيوية، كما ترتفع تجارة الخدمات بين الخليج وآسيا مع اعتماد دول الخليج وآسيان استراتيجيات التحوّل الرقمي. وقد استمرّ الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الخليج بوتيرة سريعة. وهذا يجذب الاستثمارات والشركات الآسيوية، مما يؤدّي بدوره إلى دفع نموّ التجارة.

ومع توسّع الطبقات الوسطى والاقتصادات في آسيا والخليج فإنّ التجارة بين هاتين المنطقتين ستزداد بشكل طبيعي. ويتوقّع صندوق النقد الدولي أن توفّر منطقة آسيا والمحيط الهادئ 70٪ من النموّ الاقتصادي العالمي في عام 2023، حيث تمثّل الصين والهند نصف هذا النشاط. وهذا

يعني أن آسيا نفسها أصبحت أكثر أهمية للتجارة العالمية، الأمر الذي سيدعم التحوّل بشكل طبيعي، حيث تتطلّع الشركات الخليجية نحو آسيا لتحقيق النموّ.

وتوقّع تقرير آسيا هاوس حول الشرق الأوسط لعام 2022 أن تصل التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا إلى حوالي 578 مليار دولار أميركي بحلول عام 2030. لكنها تنموّ بشكل أسرع بكثير من المتوقّع. وإذا استمرت التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا في النموّ بمتوسط المعدل السنوي الذي تحقق في الفترة 2010-2019 (حوالي 4.9 ٪)، فمن المتوقّع أن تصل إلى يقرب من ضعف قيمتها في عام 2021. والأهم من ذلك، أنّ هذا سوف يمضي قُدمًا في التاريخ الذي نتوقّع أن تتجاوز فيه التجارة بين دول الخليج وآسيا نظيره مع الاقتصادات المتقدمة، والذي نتوقّع حدوثه الآن في وقت ما في عام 2026، بدلًا من عام 2028.

وسيكون لذلك آثار جيوسياسية عميقة. وستستمرّ آسيا في أن تصبح أكثر أهمية بالنسبة للتجارة الشاملة في منطقة الخليج. وفي عام 2022، مثّلت آسيا ما يقرب من 30.3٪ من إجمالي تجارة الخليج، في حين تمثل الاقتصادات المتقدّمة حوالي 34.5٪. وبحلول عام 2030، ستتفوّق آسيا على الاقتصادات المتقدّمة، لتشكّل ما يقرب من 35.7٪ من إجمالي التجارة في منطقة الخليج، مع وصول الاقتصادات المتقدّمة إلى ما يقرب من 31.7٪. وفي حين أن تجارة الخليج مع الاقتصادات المتقدّمة ستستمرّ في تشكيل جزء كبير من إجماليها فمن الواضح أن مركز الثقل يتحرك نحو الشرق. وسوف تزداد أهمية آسيا بالنسبة للتجارة والثروات الاقتصادية في منطقة الخليج، مما يزيد من الحوافز لدى زعماء الخليج لتعزيز العلاقات السياسية والنظر في وجهات النظر الآسيوية في عملية صنع القرار الاستراتيجي، وربما على حساب الغرب. علاوة على ذلك، مع ارتفاع التجارة والاستثمارات بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، سنشهد المزيد من التبادلات السياسية الثنائية والتعاون لحماية وتوسيع هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني: العلاقات الرئيسية في التحوّل

ارتفع حجم التجارة بين الإمارات والصين بنسبة 37٪ متجاوزًا التجارة المشتركة لدولة الإمارات مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا الغربية.

يزوّد الخليج الصين بالنفط والغاز الطبيعي لتنمية نموّها الاقتصادي. هناك الآن أيضًا تعاون منسّق في قطاعات جديدة، أبرزها الاستدامة والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية – وكلّها عوامل أساسية للتنوّع الاقتصادي في الخليج.

تستمرّ التجارة بين الإمارات والهند في الازدهار. وقد ارتفعت بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الاقتصادية والشراكة الشاملة العام الماضي.

ويستمرّ الممرّ بين الخليج وآسيان بالنموّ، حيث تجتذب الرؤى المشتركة للتحديث والإصلاح الاقتصادي والاستثمارات المتبادلة والتبادلات التجارية. كما شكّلت القمّة الافتتاحية لمجلس التعاون الخليجي وآسيان في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بداية آلية تعاون رسمية بين المنطقتين، الأمر الذي أرسى أسس مزيد من النموّ التجاري. ولا تزال الإمارات المحرّك الأساسي للنموّ في ممرّ الخليج-آسيان. وقد عزّزت الإمارات تركيزها على هذه المنطقة في الأشهر الأخيرة، حيث توسطت في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إندونيسيا وكمبوديا، وسعت إلى إبرامها مع تايلاند وفيتنام وماليزيا.

العلاقات السعودية الصينية: محرّك أساسي للتحوّل

نمَت العلاقة السعودية الصينية بشكل ملحوظ في العام الماضي. وتضاعفت التجارة تقريبًا منذ العام 2010.

وشكّلت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى الرياض، في كانون الأول/ديسمبر 2022، التطوّر الأكثر أهمية في هذه التجارة، الأمر الذي أدّى إلى إبرام 35 صفقة بقيمة إجمالية تصل إلى 50 مليار دولار أميركي.

وكانت زيارة شي جين بينغ نقطة تحوّل في تطوّر العلاقات السعودية الصينية. لقد أدّى ذلك إلى تضخيم المصالح التجارية للصين في المملكة العربية السعودية، ويمكن أن يشجع الشركات الصينية على منح المملكة والمنطقة على نطاق أوسع اهتمامًا أكبر. ومنذ زيارة شي جين بينغ، تم التوقيع على العديد من الصفقات التجارية، الأمر الذي سيعزّز نموّ التجارة.

اتفاقيات الاستثمار والتعاون الاقتصادي السعودية الصينية منذ زيارة شي جين بينغ

أصبحت المملكة العربية السعودية أكثر أهمية كبوابة للاستثمار الصيني في المنطقة الأوسع. وفي حزيران/يونيو 2023، استضافت مؤتمر الأعمال العربي الصيني العاشر، الذي شهد الاتفاق على صفقات استثمارية بقيمة 10 مليارات دولار أميركي عبر قطاعات تشمل التكنولوجيا والطاقة المتجدّدة والزراعة والعقارات والمعادن والرعاية الصحية وسلاسل التوريد والسياحة. يفتح تطوير المملكة العربية السعودية لصناعة التّعدين مسارات جديدة للتعاون السعودي الصيني.

ومع نموّ التعاون الاقتصادي بين الصين والسعودية، يتزايد أيضًا عدد الزيارات السياسية الثنائية لحماية هذه الاستثمارات وتنميتها.

إن الموجة الأخيرة من الصفقات الثنائية منذ زيارة شي جين بينغ، والطلب المتزايد للصين على النفط، والاستثمارات السعودية في القطاعات غير النفطية مثل الاستدامة والتقنيات الرئيسية التي ستتطلب مساعدة صينية، تعني أنه من المرجّح أن تستمرّ التجارة السعودية الصينية في النموّ، والعمل كمحرّك رئيسي للمحور. هناك تطوّر رئيسي آخر يمكن أن يعزّز التجارة السعودية الصينية، بل وتجارة بكين مع دول الخليج الأخرى، وهو اتفاقية التجارة الحرّة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين وستكون بمثابة تحوّل في التجارة الخليجية الصينية.

العلاقات الثنائية بين الإمارات والصين: عام من النموّ الكبير

ارتفعت التجارة بين الإمارات والصين بنسبة 37٪ في عام 2022، وتجاوزت التجارة السعودية الصينية لتصبح العلاقة الأكثر أهمية في التحوّل. ومنذ عام 2021، تجاوزت التجارة بين الإمارات والصين التجارة المشتركة لدولة الإمارات مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وفي حين أن ارتفاع أسعار السلع وزيادة الطلب الصيني على الطاقة يشكّلان بعضًا من هذه الزيادة، ارتفعت التجارة في القطاع غير النفطي بين الإمارات والصين بنسبة 18٪. وتشمل الاتفاقيات الحديثة بين الإمارات والصين عدّة قطاعات منها الطاقة النووية والمناطق الحرّة والمركبات الكهربائية والنفط والتكنولوجيا.

وقد ساهمت هذه الروابط التجارية المتنامية بين الإمارات العربية المتحدة والصين في جعل الإمارات نقطة دخول رئيسية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتوسع التعاون إلى ما هو أبعد من الروابط التجارية ليصبح أكثر استراتيجية. وتخطط الإمارات والصين للقيام بمهمة مشتركة إلى القطب الجنوبي للقمر في أواخر العام 2026، وفي بداية العام 2024 ستنضم الإمارات إلى مجموعة البريكس.

الصين تطوّر نفوذها الاستراتيجي لحماية الاستثمار

دفعت حصة الصين الاقتصادية المتزايدة في الخليج إلى تطوير نفوذها الاستراتيجي في الشرق الأوسط لحماية استثماراتها. وفي أيار/مايو 2023، توسطت بكين في تقارب بين الخصمين

التقليديين، المملكة العربية السعودية وإيران، وكلاهما من كبار مزوّدي الطاقة للصين والمتلقّين لاستثمارات مبادرة الحزام والطريق. وبالتالي فإن التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران يخدم مصالح الصين الاستراتيجية والمالية. وفي حين أنّ الصراع بين "إسرائيل" وغزّة قد يعرّض هذا التقارب للخطر، إلّا أنّ الصين تسعى إلى القيام بدور دبلوماسي أكبر. وقد أعربت بكين عن استعدادها للتوسّط بين "إسرائيل" وحماس، وطلبت الولايات المتحدة من بكين استخدام نفوذها الاقتصادي لدفع إيران إلى حثّ حماس وحزب اللّه على الهدوء. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، زار الصين وفد من القادة العرب بقيادة وزير الخارجية السعودي. ويهدف هذا الوفد إلى "التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة" و "ممارسة الضغط لإطلاق عملية سياسية جادة لتحقيق السلام الدائم والشامل". وتُظهر الزيارة مشاركة الصين المتزايدة في الشؤون الإقليمية.

وبصرف النظر عن الصراع، فإنّ النفوذ الاقتصادي الصيني المتزايد قد دفع قوى الشرق الأوسط إلى حوار استراتيجي أكبر مع بكين. وخلال عام 2023، أصبحت المملكة العربية السعودية شريكًا للحوار ضمن منظمة شنغهاي للتعاون، وتمّ قبول إيران كعضو كامل العضوية. وستنضم الإمارات العربية المتحدة وإيران ومصر والمملكة العربية السعودية أيضًا إلى مجموعة البريكس اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2024. وسيؤدّي إدراج قوى الشرق الأوسط في المنظمات والتحالفات الجيوسياسية التي تقودها الصين أو تحت تأثيرها إلى إشراكها بشكل متزايد في المناقشات الاستراتيجية التي تقودها بكين، وزيادة نفوذ الصين.

وتشعر بكين بالقلق من تقديم التزامات أمنيّة علنيّة للمنطقة، لكنّها بدأت في زيادة التّدريبات العسكرية مع بعض القوى الرئيسية. إن المشاركة الإستراتيجية الصينية المتزايدة في الشرق الأوسط، والإدراج المتزايد لقوى الشرق الأوسط في المؤسّسات الدولية التي تقودها الصين، والمزيد من التّدريبات العسكرية المشتركة هي اتّجاهات رئيسية يجب مراقبتها في التحوّل ويمكن أن تعزّز التّعاون السّياسي.

مبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط: الاتجاهات الحديثة

تستمرّ مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين في قيادة هذا التحوّل. وتعمل استثمارات البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق في منطقة الخليج والشرق الأوسط على نطاق أوسع على تعزيز التجارة ودفع عجلة التنوّع الاقتصادي. وتركز استثمارات مبادرة الحزام والطريق عادة على البنية التحتية للطاقة والنقل.

لا شكّ أن مبادرة الحزام والطريق عزّزت نفوذ الصين الاقتصادي في المنطقة، الأمر الذي دفع الدول الغربية إلى افتتاح مشاريع منافسة.

هونغ كونغ تزيد التركيز على التحوّل: التواصل الأخير في الخليج

تعدّ الإمارات العربية المتحدة بالفعل أكبر شريك تجاري لهونغ كونغ في الشرق الأوسط. ومن شأن اتفاقية التجارة الحرّة بين هونغ كونغ والإمارات العربية المتحدة أن تزيد من تعزيز التجارة والبناء على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين هونغ كونغ والإمارات العربية المتحدة.

وتمّ التوقيع على 13 مذكرة تفاهم وعلى مذكرات تفاهم منفصلة تغطي قطاعات تشمل التمويل والتمويل الأخضر والابتكار والأعمال والطاقة والنقل. كما تمّ التوصل إلى العديد من الصفقات التجارية خلال زيارات لي، والتي يعكس بعضها نقاط القوة التي تتمتع بها هونغ كونغ في مجال التكنولوجيا والخدمات اللوجستية، وتهدف إلى وضع المدينة كشريك رئيسي في تحقيق التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج.

وقد وقّعت بورصة تداول للأوراق المالية السعودية وبورصة هونغ كونغ مذكرة تفاهم لاستكشاف فرص الإدراج والتعاون في مجال التكنولوجيا المالية والبيئة والحوكمة البيئية والاجتماعية.

العلاقة الثنائية بين الإمارات والهند: النموّ والتعاون المستمرّ

أظهرت التجارة بين الإمارات والهند نموًا كبيرًا منذ دخول اتّفاق الشراكة الاقتصادية والشراكة الشاملة حيّز التنفيذ في مايو/أيار 2022. ويهدف الاتّفاق إلى زيادة التّجارة الثّنائية غير النّفطية إلى 100 مليار دولار أميركي بحلول عام 2030.

ويعمل اتّفاق التعاون الاقتصادي والشراكة بين الإمارات والهند على تنويع التجارة الثنائية بعيدًا عن النفط. ويتوقّع وزير الدولة للتجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن تتجاوز التجارة غير النّفطية بين الإمارات والهند 50 مليار دولار أميركي في عام 2023.

ووقّعت الإمارات العربية المتحدة والهند منذ ذلك الحين اتّفاقية لاستخدام عملتيهما في المعاملات عبر الحدود.

وتنموّ التجارة بين الإمارات والهند بوتيرة سريعة، مدعومة باتّفاقية الشراكة الاقتصادية الشّاملة، واتّفاقية استخدام عملتي البلدين في المعاملات عبر الحدود، واتّفاقيات التّعاون الاقتصادي المختلفة. كما تنموّ التجارة السعودية الهندية بسرعة، بنحو 48.5٪ بين عامي 2021 و2022.

في العام 2023، أصبحت الهند الدولة الأكثر سكانًا في العالم. وهذا، بالإضافة إلى النموّ المتوقّع المصاحب في الطبقات المتوسطة التي تطالب بالخدمات الرقمية وغيرها من الخدمات، يجعل الهند وجهة استثمارية جذابة للشّركات الخليجية وصناديق الثروة السيادية.

الممر الاقتصادي بين الخليج وآسيان يواصل النموّ

وفي حين تُعدّ الصين والهند أكبر الشركاء التجاريين لمنطقة الخليج، فإنّنا نشهد نموّا داخل ممر الخليج - آسيان. وكانت قمة دول الخليج ورابطة آسيان في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بمثابة تطوّر كبير في العلاقات. وتمثّل القمّة، بداية آلية تعاون رسمية بين المنطقتين وستضع الأسس لمزيد من النموّ التجاري. وصدر بيانان عن القمّة حيث وافق الأول على آلية مشاركة إقليمية رسمية، في إطار التعاون بين دول آسيان ودول مجلس التعاون الخليجي (2024-2028) الذي يحدّد مجالات التّعاون السّياسي والحوار الأمني والتجارة والاستثمار، فيما ركّز الثّاني على "إسرائيل" وغزة ودعا إلى "وقف دائم لإطلاق النار" وأدان الهجمات ضدّ المدنيين وأعرب عن "قلقه البالغ إزاء التطوّرات في الشرق الأوسط". وعلى الرغم من عدم وجود اتّفاقيات ملزمة، فإنّ القمّة ستشجّع التّجارة والاستثمار مع المنطقة. وفي حين أن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يعزّز التجارة، فمن المرجّح أن تحقّق الصّفقات الثّنائية تقدّمًا أسرع على المدى القصير.

تحتوي العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والآسيان على روابط ثنائية تنموّ بسرعة، حيث تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة كمحرّك رئيسي. وفي أيار/مايو 2022، وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتّفاقية الشراكة الاقتصادية والشراكة الشاملة مع إندونيسيا. وتزيل الصفقة أو تخفض التعريفات الجمركية على حوالي 94٪ من إجمالي الخطوط المتداولة بين البلدين، كما تشجّع التّعاون في التجارة الرقمية والشركات الصغيرة والمتوسطة ومنشأ توفير السلع والرعاية الصحية والطاقة المتجدّدة والحوسبة السّحابية. وبلغت قيمة التجارة بين الإمارات وإندونيسيا حوالي 10٪ من إجمالي تجارتها مع آسيان. ومن المرجّح أن تؤدّي إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بموجب اتّفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة إلى تعزيزه بشكل أكبر. ويهدف الجانبان إلى أن تصل التجارة الثنائية غير النفطية إلى 10 مليارات دولار أميركي في غضون خمس سنوات.

وفي حزيران/يونيو 2023، تمّ التّوقيع على اتّفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة وكمبوديا. وسيكون لـهذه الاتفاقية أيضًا فوائد استراتيجية، أبرزها تحسين وصول الإمارات إلى القطاع الزراعي في كمبوديا لتعزيز الأمن الغذائي في الإمارات.

إن التوقّعات طويلة المدى للتجارة بين دول الخليج والآسيان قويّة. وتتمتّع كلتا المنطقتين بسكّان من الشباب، مما يهيّئ اقتصادهما للنموّ والابتكار وريادة الأعمال. وتعمل برامج التنوّع الاقتصادي في دول الخليج على تطوير وتنمية قطاعات جديدة غير النفط تجتذب الاستثمارات، بما في ذلك من آسيان، وسوف تعزّز التجارة. في الواقع، هناك العديد من أوجه التآزر بين رؤى آسيان والخليج للتحديث الاقتصادي، حيث تستثمر الحكومات في كل من المنطقتين في التحول الرقمي، والتصنيع، والبنية التحتية اللوجستية لتعزيز الصادرات. وقد أدّى سعي دولة الإمارات العربية المتحدة نحو اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع آسيان إلى دفع التجارة الخليجية مع المنطقة بشكل خاص، بل والتحوّل الأوسع. إن آفاق اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة المستقبلية مع فيتنام وتايلاند تَعِد بآفاق جيدة لنموّ التجارة. كما أن التوقّعات الاقتصادية الطويلة الأجل لآسيان إيجابية أيضًا. فهي خامس أكبر اقتصاد في العالم وستصبح الرابعة بحلول عام 2030، مما يؤكّد إمكانية ازدهار العلاقات بين الخليج وآسيان. وسوف تتعزّز التجارة بين الخليج والآسيان أيضًا بفِعل الطبقة المتوسطة المتنامية في الأخيرة، والتي من المتوقّع أن تتضخم من 135 مليونًا في عام 2019 إلى 334 مليونًا في عام 2030. وهذا من شأنه أن يزيد من طلب آسيان على السّلع الاستهلاكية والسفر والنفط وخلق فائض في رأس المال الاستثماري. وسوف تستفيد التجارة بين الخليج وآسيان أيضًا من التركيز المتجدّد على الممّر بعد قمة آسيان ودول مجلس التعاون الخليجي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ومن الممكن أن يكون لزيادة التجارة بين دول الخليج وآسيان آثار أوسع نطاقًا. ومن الممكن أن يخلق نفوذ الصين التجاري والاقتصادي المتنامي في آسيان فرصًا لدول الخليج للاستثمار المشترك مع الصين في مشاريع آسيان. ومن الممكن أن تؤدّي إقامة علاقات أوثق مع آسيان أيضًا إلى تمكين دول الخليج من تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها والتحوّط ضدّ عدم اليقين الجيوسياسي الناشئ عن تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.

التطوّرات الأخيرة في العلاقات الثنائية الخليجية الآسيوية الأخرى

إنّ علاقات الخليج مع الاقتصادات الآسيوية الناشئة آخذة في التحسّن، وعلى الأخص مع اليابان وكوريا الجنوبية. وتعتبر هذه الدول مصادر للخبرة والابتكار يمكنها مساعدة النموّ في منطقة الخليج في مختلف القطاعات.

توسّعت التجارة بين الخليج واليابان بنسبة 38٪ في العام 2022 ومن المرجّح أن تتوسّع العلاقات بين اليابان والخليج.

ازدهرت العلاقات بين الخليج وكوريا الجنوبية مؤخرًا حيث ارتفعت التجارة بنسبة 56٪ بين عامي 2021 و2022. وسيتم تعزيز التجارة بين الخليج وكوريا الجنوبية من خلال توقيع الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية على اتّفاقية الشّراكة الاقتصادية الشاملة في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذه هي أول اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة لكوريا الجنوبية مع دولة شرق أوسطية، وبمجرد دخولها حيّز التنفيذ سيتمّ رفع حوالي 90٪ من التّعريفات الجمركية على السّلع المتداولة على مدى عشر سنوات.

الفصل الثالث: الاستدامة وتحوّل الشرق الأوسط نحو آسيا: رابطة جديدة للتعاون

يظهر التعاون الخليجي الآسيوي في مجال الاستدامة كعنصر حيوي في التحوّل مع العديد من أوجه التآزر التي تشجّع على زيادة التجارة والاستثمار - وخاصة مع الصين.

تريد دول الخليج أن تصبح مراكز رئيسية لإنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر. لا تطلق أنواع الوقود هذه ثاني أكسيد الكربون عند حرقها، مما يعني أنه بمجرد إنتاجها على نطاق واسع يمكنها مساعدة أهداف إزالة الكربون في آسيا. وهذا يخلق فرصًا للشّركات الآسيوية المشاركة في الإنتاج الأولي للألواح الشمسية والبطاريات والمركبات الكهربائية. وسوف تساعد طموحات دول الخليج في التحوّل إلى مراكز عالمية للهيدروجين في إزالة الكربون في آسيا، مع استبدال التجارة في الهيدروكربونات تدريجيًا بأنواع الوقود البديلة.

التطوّرات الحديثة في استراتيجيات الاستدامة الخليجية

لا يزال النفط والغاز محرّكًا رئيسيًا لإيرادات الخليج. لكن دول الخليج عزّزت التزامها بإزالة الكربون خلال السنوات الأخيرة، معلنة عن أهداف صافية للانبعاثات الصفرية، وزيادة الاستثمار في مصادر الطاقة المتجدّدة وإنتاج الهيدروجين.

إن تطوير أسواق الكربون يمكن أن يوفّر لدول الخليج طريقًا نحو المزيد من الاستدامة البيئية.

التطوّرات الأخيرة في استراتيجيات الاستدامة الآسيوية

مع تحوّل تغيّر المناخ إلى أولوية أكثر أهمية، عزّزت الدول الآسيوية التزاماتها وأدخلت استراتيجيات الاستدامة خلال العام الماضي. وتعهدت الصين، أكبر مصدر للانبعاثات في العالم، بالوصول إلى ذروة انبعاثات الكربون بحلول عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

وباعتبارها ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم وتحتل المرتبة الثالثة عالميًا من حيث انبعاثات الكربون، فقد التزمت الهند أيضًا بتعهّداتها المتعلّقة بالمناخ. ويشمل ذلك الوصول إلى صافي صفر بحلول عام 2070، وخفض كثافة الانبعاثات من النّاتج المحلّي الإجمالي بنسبة 45٪ بحلول عام 2030، وزيادة قدرة توليد الكهرباء المتجدّدة إلى 500 جيغاوات بحلول عام 2030، وتلبية 50٪ من احتياجاتها من الطاقة بحلول عام 2030 وهي منتجة لمصادر الطاقة المتجددة على مستوى العالم، حيث تولّد 42٪ من طاقتها من مصادر نظيفة. كما عززت رابطة دول جنوب شرق آسيا أيضًا تعهداتها المناخية، حيث التزم تسعة من كل 10 أعضاء بالوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050.

أوجه التآزر والفرص المتاحة للتعاون المستدام بين دول الخليج وآسيا

إن المنطق الكامن وراء التعاون بين دول الخليج وآسيا في مجال النفط والغاز يدعم أيضًا التعاون في مجال الاستدامة. وترى آسيا أن استثمارات الخليج المتزايدة في أنواع الوقود البديلة مثل الهيدروجين مصدر محتمل لأمن الطاقة في المستقبل ووسيلة لتحقيق أهداف إزالة الكربون.

أصبح السعي إلى إزالة الكربون وسيلة رئيسية لدول الخليج لتنويع اقتصاداتها والطاقة الشمسية هي الهدف الرئيسي للاستثمار.

ويعدّ الهيدروجين مجالًا آخر متناميًا للتعاون المستدام بين دول الخليج وآسيا. وتركّز دول الخليج على تطوير الأمونيا الزرقاء والخضراء. إن اعتماد الأمونيا الزرقاء على صناعة الوقود الأحفوري يعني أن تطوير هذا الوقود يمكن أن يوفر لدول الخليج مسارات لمواصلة تسييل مواردها الهيدروكربونية مع انخفاض الطلب العالمي على النفط.

ترى دول الخليج أن استخدام الكهرباء واعتماد المركبات الكهربائية هو المفتاح لإزالة الكربون. إن خفض الانبعاثات عن طريق تقليل استهلاك الوقود يوفر لدول الخليج أموال الدعم المحلّي ويحرر المزيد من الوقود للتصدير. ومرّة أخرى، تعدّ الصين شريكًا رئيسيًا في أهداف الدول الخليجية على صعيد الطاقة الكهربائية وهي المنتج الرئيسي للمعادن الأرضية النادرة اللازمة للكهرباء

وتكنولوجيا البطاريات، وهي أكبر منتج ومصدّر للمركبات الكهربائية في العالم حيث شكّلت في عام 2022، 60٪ من الإنتاج العالمي.

وكانت أكبر صفقة للسيارات الكهربائية في آسيا والخليج لعام 2023 هي استحواذ حكومة أبو ظبي على حصّة بنسبة 7٪ بقيمة 738.5 مليون دولار أميركي في شركة تصنيع السيارات الكهربائية الصينية. ستمنح صفقة حزيران/يونيو 2023 أبو ظبي مقعدًا في مجلس الإدارة والتأثير على عملية صنع القرار في إحدى أكبر العلامات التجارية للسيارات الكهربائية في الصين. وشملت الأمثلة الحديثة الأخرى للتّعاون الخليجي الآسيوي في مجالات الكهرباء والبطاريات والمركبات الكهربائية.

إنّ أوجه التآزر المتعدّدة بين آسيا والخليج في مجال الاستدامة ستؤدّي إلى ارتفاع التّجارة في البطاريات والمركبات الكهربائية وألواح الطاقة الشمسية، لتحّل محل تجارة الهيدروكربونات. ومن المرجّح أن يشهد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ وما بعده المزيد من اتّفاقيات الاستدامة بين الخليج وآسيا.

الخلاصة: تأثير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ على التعاون المستدام بين دول الخليج وآسيا

يمكن لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ أن يعزّز التّعاون المستدام بين الخليج وآسيان. وقد أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة المضيفة العديد من الإعلانات السياسية وحدّدت طموحات للمؤتمر بما يناسب التعاون مع آسيا.

ومن المرجّح أن تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الحصول على دعم آسيوي للموافقة على هذه الأهداف، لا سيما في ضوء المستوى العالي للتعاون الخليجي الآسيوي في هذا المجال. يريد سلطان الجابر أيضًا أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ شاملًا للاقتصادات النامية، حيث تستهدف وزيرة التغيّر المناخي والبيئة الإماراتية مريم المهيري توفير 100 مليار دولار أميركي للمشاريع الخضراء في البلدان النامية. وسيتمّ توجيه بعض هذه الأموال نحو الاقتصادات الأفقر في آسيا مثل كمبوديا ولاوس. ومن الممكن أن تكشف هذه المبادرة الرامية إلى زيادة التمويل الأخضر عن فرص الاستثمار المشترك في منطقة الخليج وآسيا.

من المتوقّع أن يبشّر التعاون المستدام بين دول الخليج وآسيا بعصر جديد للمحور. هناك علاقة قوية بين طموحات الخليج في أن تصبح مركزًا للطاقة المتجددة وسلاسل التوريد في آسيا التي

تصنع الألواح الشمسية والبطاريات والمركبات الكهربائية التي ستحقّق هذه الرّؤية. وترتبط طموحات الخليج في مجال الهيدروجين أيضًا باستكشاف آسيا لهذا الوقود للمساعدة في إزالة الكربون. وسيظل النفط جانبًا مهمًا من التحوّل ولكن التّعاون المستدام بين دول الخليج وآسيا على نحو متزايد يعمل على تخضير تجارتهما. ولن تساعد عملية إعادة التّشكيل هذه في تحوّلات الطاقة في كلتا المنطقتين فحسب، بل ستعزّز التّنويع الاقتصادي في منطقة الخليج.

الفصل الرابع: القطاعات الرئيسية الأخرى التي تقود التحوّل

التعاون التكنولوجي بين الخليج وآسيا

تدرك منطقة الخليج وآسيا الفوائد المتبادلة للتكنولوجيا في تنمية اقتصاداتها، وتحسين سُبل معيشة سكانها، وتحقيق مكاسب في الكفاءة للقطاعين العام والخاص. وينظر الخليج أيضًا إلى الاستثمار في التكنولوجيا كوسيلة للتنويع بعيدًا عن النفط. ويشهد الابتكار ارتفاعًا في كلتا المنطقتين، حيث تقوم الشركات الناشئة ورجال الأعمال بإيجاد حلول جديدة وجذب الاستثمار المتبادل.

وتستثمر منطقة الخليج بكثافة في التحوّل الرقمي كجزء من تنويعها الاقتصادي، وتسعى إلى الحصول على الخبرات والقوى العاملة والحلول الآسيوية. وقد جعل هذا من منطقة الخليج سوقًا جذابة لشركات التكنولوجيا الآسيوية القائمة والشركات الناشئة.

تعدّ آسيا مصدرًا للمعرفة والخبرة التكنولوجية لمنطقة الخليج ووجهة جذابة للاستثمار في التكنولوجيا. ومع نموّ الطبقات المتوسطة في آسيا، فإن الطلب على الخدمات الرقمية سوف ينمو أيضًا. سيرتفع عدد مستخدمي الإنترنت في آسيان من 130 مليونًا إلى 300 مليون بحلول عام 2030، ومن المتوقّع أن تتضاعف قيمة اقتصاد الإنترنت في إندونيسيا إلى 146 مليار دولار أميركي بحلول عام 2025.

الاتصالات والشبكات والتكنولوجيا السحابية

لعبت شركات التكنولوجيا الآسيوية دورًا فعالًا في التحول الرقمي في منطقة الخليج، وخاصة في تطوير البنية التحتية اللازمة للاتصالات والشبكات. تعمل البنية التحتية المتقدمة للاتصالات على تحسين الكفاءة في مشهد الأعمال في منطقة الخليج، مما يساهم في النموّ الاقتصادي وتمكين الصناعات من التحول الرقمي والاستفادة من التقنيات الذكية. ويسعى الخليج أيضًا إلى الحصول على دعم شركات التكنولوجيا الآسيوية خارج الصين لتطوير البنية التحتية للاتصالات.

الذكاء الاصطناعي

تؤثر التوترات بين الولايات المتحدة والصين بالفعل على تطوير الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط، في أعقاب تقييد استخدام رقائق إنفيديا في بعض دول الشرق الأوسط لمنع إعادة تصديرها إلى الصين. إن مستقبل الذكاء الاصطناعي غير مؤكّد، لكننا نتوقّع أن يكون التعاون المزدهر بين الخليج وآسيا بمثابة تحدٍّ. محرّك التحوّل مع مكاسب الإنتاجية التي يوفّرها الذّكاء الاصطناعي في تبسيط العمليات التّجارية وسلاسل التوريد والتجارة لها أيضًا تأثير إيجابي.

الصيدلة والتكنولوجيا الصحية

تعمل دول الخليج على تطوير قدراتها التصنيعية المحلّية، مع كون قطاعات التكنولوجيا الدوائية والصحية هي الأهداف الرئيسية. وتتوسع هذه القطاعات بوتيرة سريعة، حيث من المتوقّع أن يتضاعف قطاع الأدوية في الشرق الأوسط إلى 25.7 مليار دولار أميركي بين عامي 2018 و2028.

تتبنّى كلّ من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التكنولوجيا الصحية لتعزيز الكفاءة عبر أنظمة الرعاية الصحية الخاصة بهما. تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية من خلال الرقمنة، وتهدف المملكة العربية السعودية إلى رقمنة 70٪ من أنشطة المرضى بحلول عام 2030.

تقنية غذائية

تستثمر دول الخليج بشكل كبير في التكنولوجيا لتعزيز إنتاجها الغذائي. تهدف مدينة نيوم السعودية إلى إنتاج 600 ألف طنّ من الغذاء بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى هذه الجهود المحلّية، يتطلّع الخليج إلى آسيا للتعاون في مجال تكنولوجيا الغذاء.

التكنولوجيا المالية والأصول الرقمية

تعمل التكنولوجيا المالية والأصول الرقمية على توسيع القطاعات في منطقة الخليج وآسيا، حيث تجتذب المنطقتان الاستثمار المتبادل. تدّرك اقتصادات الخليج مكاسب الإنتاجية التي توفّرها التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرّقمية للشركات والمستهلكين، وقد قدّمت العديد من المبادرات لتطوير هذا القطاع.

في الواقع، يتوسّع مشهد الشركات الناشئة في المنطقة. ومع توسّع النّظام البيئي للتكنولوجيا المالية في الخليج سيكون هناك المزيد من الوصول إلى التمويل لروّاد الأعمال في الخليج وتقليل

الاحتكاك المالي والتكاليف المرتبطة به. وهذا من شأنه أن يدفع النموّ الاقتصادي في منطقة الخليج. وتتمتّع آسيا بالعديد من أوجه التآزر مع الخليج عندما يتعلّق الأمر بتطوير قدرات التكنولوجيا المالية، ونتوقّع اتجاهًا متزايدًا لتوسع شركات التكنولوجيا المالية الراسخة في الأسواق الآسيوية والخليجية.

في حين أن مستقبل العملات الرقمية كفئة أصول رقمية يبدو غير مؤكّد، فمن المحتمل أن تصبح العملات الرقمية للبنوك المركزية التابعة للبنك المركزي ميزة أكثر رسوخًا. وتستكشف آسيا والخليج تطوّر العملات الرقمية للبنوك المركزية وتتعاون في هذا المجال.

قطاعات التصنيع والخدمات اللوجستية المتقدمة في الخليج تسعى إلى الاستعانة بالخبرات الآسيوية

تريد دول الخليج تعزيز صادراتها غير النفطية وأن تصبح مراكز تجارية عالمية رئيسية كجزء من تنويعها الاقتصادي. ومع تطوير منطقة الخليج لقاعدتها الصناعية المحلّية، وقدراتها التصنيعية المتقدّمة، ومراكزها اللوجستية الحديثة، يمكننا أن نرى المزيد من المصنّعين الآسيويين الذين ينظرون إلى الخليج كخيار قابل للتطبيق لبوابتهم إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية. وقد تؤدّي الأقلمة، وهي اتجاه تجاري عالمي متنام، إلى تشجيع المصنّعين الصينيين والآسيويين على الاستقرار في منطقة الخليج للحماية من الصدمات الجيوسياسية وتحسين مرونة سلسلة التوريد من خلال إجراء التجارة عبر مسافات أقصر. وللأقلمة فوائد أخرى، بما في ذلك خفض تكاليف النقل وانبعاثات الكربون.

التعدين: قطاع جديد للتعاون بين الخليج وآسيا؟

يبرز التعدين كقطاع نموّ جديد في منطقة الخليج، حيث تدرك المملكة العربية السعودية بشكل خاص الفوائد التي يمكن أن يلعبها إنتاج المعادن في تنويع اقتصادها وإزالة الكربون. وتستثمر المملكة أيضًا على المستوى الدولي لتأمين الوصول إلى المعادن الاستراتيجية. وتستكشف دولة الإمارات العربية المتحدة التعدين كقطاع محتمل للنموّ. وفي أيلول/سبتمبر 2023، قال خالد الحوسني، مدير إدارة الموارد الجيولوجية والمعدنية في الإمارات العربية المتحدة، إن الإمارات تهدف إلى أن يمثّل التّعدين في نهاية المطاف خمسة في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي. ومع تطوير منطقة الخليج لقطاعات التّعدين، نتوقّع أن نرى المزيد من الاستثمارات والمشاريع المشتركة الناشئة من آسيا. ومن الممكن أن تصبح الصين، التي تتمتّع بقدرات تعدينية كبيرة،

شريكًا رئيسيًا. وبينما تبحث دول الخليج عن فرص دولية، قد نرى شركات التعدين الآسيوية تستفيد من الاستثمارات الخليجية.

الفصل الخامس: الفرص في الشرق الأوسط تتجه نحو آسيا

يهدف التحرير الاقتصادي وخلق بيئة اجتماعية أكثر استرخاءً إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمواهب والشركات للتوسّع في منطقة الخليج. إنّ إدخال لوائح وبرامج جديدة لتنمية أسواق رأس المال في الخليج يشجّع أيضًا تدفقات رأس المال الآسيوية، في حين أن تدويل الرنمينبي يمكن أن يسمح للخليج بلعب دور رئيسي في طموحات بكين لزيادة الاستخدام الدولي لعملتها. وأخيرًا، يشكّل التكامل الاقتصادي المتنامي داخل منطقة الخليج، فضلًا عن نموّ القوة الناعمة بين الخليج وآسيا والتبادلات السياحية، اتجاهات رئيسية أخرى تستحق المتابعة. يقود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الخليج النموّ ويشجع التحوّل. وقد استمر الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي في التطوّر خلال العام الماضي حيث تسعى دول الخليج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. وهذا يجذب الاستثمارات الغربية والآسيوية ويشجع الشركات الآسيوية على إنشاء قواعد خليجية، مما يشجّع المزيد من المغتربين على الانتقال إلى الخليج. ويعمل الإصلاح الاقتصادي أيضًا على تعزيز التنويع والنموّ، وتشجيع المزيد من التجارة مع آسيا. ستوفّر المناطق الاقتصادية الخاصة فوائد للشركات التي يتمّ تأسيسها هناك، بما في ذلك معدلات الضرائب التنافسية على الشركات، والإعفاءات من الرسوم الجمركية، والأهم من ذلك، السماح بملكية أجنبية بنسبة 100٪. ومن المرجّح أن تعلن المملكة العربية السعودية عن المزيد من المناطق الاقتصادية الخاصة مع استمرار انفتاح اقتصادها على الاستثمار الدولي. كما قدّمت المملكة العربية السعودية قانون المعاملات المدنية، الذي يوحّد إجراءات تسوية النزاعات وسيؤدّي ذلك إلى تحسين ثقة رجال الأعمال والمستثمرين في المملكة العربية السعودية من خلال تقليل عدم اليقين بشأن العقود وحل النزاعات.

من شأن المزيد من النموّ في أسواق رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي أن يعزّز التواصل بين دول الخليج وآسيا.

شهدت السنوات القليلة الماضية إدخال دول الخليج العديد من الإصلاحات والبرامج لتنمية أسواق رأس المال لديها وزيادة السيولة والتجارة. وهي تعمل على تنويع اقتصاداتها من خلال إدراج الأصول المملوكة للدولة. نتوقّع أن تستمرّ طفرة الاكتتابات العامة الأولية في منطقة الخليج في عام 2024. وستحتاج الشركات الخليجية المدرجة في بورصات الخليج إلى اتباع متطلبات معيّنة للحوكمة وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمية، مما يعني أن نموّ سوق رأس المال سيعزّز تقارير الحوكمة والاستدامة في جميع أنحاء المنطقة.

الإدراج المزدوج: اتجاه ناشئ في تطوّر أسواق رأس المال الخليجية

ومع تطوّر أسواق رأس المال الخليجية، سنشهد اهتمامًا أجنبيًا أكبر بالإدراج المزدوج. ويبشر هذا بالفعل بعصر جديد من التعاون الخليجي الآسيوي بين البورصات. وتعدّ الإدراجات المزدوجة اتجاهًا ناشئًا في التحوّل يستحق المراقبة وسيعزّز تدفقات رأس المال بين منطقة الخليج وآسيا، مما يوفّر للمستثمرين في كلتا المنطقتين فرصًا لتنويع إيراداتهم.

التكامل الاقتصادي الخليجي يمكن أن يعزّز التحوّل

إن التكامل الاقتصادي الأكبر في منطقة الخليج لا يعمل على تعزيز التجارة والاستثمارات البينية في المنطقة فحسب، بل إنه يسهّل على الشّركات الآسيوية العمل بين الولايات القضائية ويوفّر لها قيمة أكبر في جلب البضائع إلى الخليج لإعادة تصديرها.

في حين أن مشروع شبكة السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي متوقّف منذ فترة طويلة، فقد كانت هناك حركة حديثة مع إنشاء هيئة السكك الحديدية في عام 2022. كما تمّ إحراز تقدّم في تعزيز روابط السكك الحديدية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتشجيع حركة البضائع والأشخاص عبر المنطقة.

ويعمل مجلس التعاون الخليجي على تقديم تأشيرة مماثلة لتأشيرة الشنغن الأوروبية، والتي ستسمح للمقيمين والزوار في دول مجلس التعاون الخليجي بالسفر بحرية عبر المنطقة، مما يعزّز التواصل الاقتصادي.

ولا يزال هناك مجال لمزيد من التّكامل الاقتصادي الخليجي. أحد الأمثلة على ذلك هو أن اختلاف معدّلات ضريبة القيمة المضافة يجعل التجارة البينية الإقليمية أكثر صعوبة، ويقلّل المنافسة ويزيد تكاليف الامتثال على الشركات العاملة بين الولايات القضائية. عندما تتنافس دول الخليج مع بعضها البعض على الاستثمار الأجنبي والمواهب، هناك خطر أن تؤدّي المنافسة إلى تدابير حمائية تخلق المزيد من الحواجز أمام التكامل الاقتصادي الأوسع.

التقارب الأخير في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدّي إلى تكامل اقتصادي أكبر

إن تحسين العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج وبعض الاقتصادات الكبرى في الشرق الأوسط يمكن أن يدفع التكامل الاقتصادي. لقد تحسنّت علاقات قطر مع دول الخليج الأخرى في عام 2023 بعد انتهاء النزاع الخليجي الذي دام قرابة أربع سنوات في عام 2021، وتنمو التجارة الخليجية التركية بعد تحسن العلاقات. في عام 2023 كان هناك مزيد من التقدّم بشأن التطبيع بين دول الخليج على الرغم من أن الصراع بين "إسرائيل" وحماس قد يعيق التقدّم.

النزاع الخليجي ينحسر

شهد النزاع الخليجي (2017-2021) قيام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين (اللجنة الرباعية) بإنهاء العلاقات الدبلوماسية مع قطر ومقاطعتها. وأعاد "إعلان العلا" مطلع عام 2021 التبادلات السياسية والاقتصادية بين قطر والرباعي. وأعيد فتح السفارات في عام 2023 بين الإمارات وقطر. كما استعادت قطر والبحرين العلاقات الدبلوماسية في نيسان/أبريل 2023، مع استئناف الرحلات الجوية اليومية بين البلدين. ويشجّع ذوبان الجليد الدبلوماسي على زيادة التجارة والاستثمار داخل المنطقة. تحسّنت العلاقات بين الخليج وتركيا طوال عام 2023. وكانت علاقات تركيا مع المجموعة الرباعية قد تدهورت في أعقاب الربيع العربي. وتدهورت العلاقات التركية السعودية بعد مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في إسطنبول عام 2018، مما أدّى إلى مقاطعة سعودية غير رسمية للسّلع التركية. لكن العلاقات الخليجية التّركية بدأت في التحسن بعد تشرين الثاني/نوفمبر 2021 إثر زيارة ولي العهد آنذاك، محمد بن زايد، إلى تركيا حيث تعهّد باستثمار 10 مليارات دولار أميركي. وقد وقّعت الإمارات العربية المتحدة وتركيا منذ ذلك الحين على اتفاقية الشراكة الاقتصادية والشراكة الشاملة التي تلغي الرسوم الجمركية على 82٪ من خطوط الإنتاج وتمثل 93٪ من إجمالي التجارة الثنائية غير النفطية. وبالمثل، انفتحت المملكة العربية السعودية على الاستثمار والتعاون الاقتصادي مع

تركيا. كما تحسّنت العلاقات التركية المصرية. في آذار/مارس 2023، زار وزير الخارجية التركي مصر للمرة الأولى منذ أحد عشر عامًا، حيث وعدت الدّولتان بإنهاء نزاعهما الدّبلوماسي ومناقشة تحسين علاقات الطّاقة من خلال احتمال بيع الغاز الطبيعي المسال المصري إلى تركيا.

التقدّم الأخير نحو التطبيع قد يتوقف الآن

أدّت اتّفاقيات إبراهام، التي شهدت تطبيع الإمارات علاقاتها مع "إسرائيل" في آب/أغسطس 2020 والبحرين بعد ذلك بشهر، إلى توسيع التجارة الخليجية الإسرائيلية. وتم إنشاء خطوط طيران بين الإمارات والبحرين و "إسرائيل"، وتجاوزت التجارة الإماراتية الإسرائيلية 2.5 مليار دولار أميركي خلال عامين من التطبيع. وقد ساهم اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات و "إسرائيل"، الذي تمّ التّوقيع عليه في أيار/مايو 2022، في تعزيز التجارة بشكل أكبر.

قبل الصراع الحالي في الشرق الأوسط، كانت هناك علامات أخرى على التطبيع. في شباط/فبراير 2023، فتحت عمان مجالها الجوي الدولي أمام شركات الطيران الإسرائيلية، مما أدّى إلى تقليل وقت السفر بين "إسرائيل" وآسيا. جاء ذلك في أعقاب قرار مماثل اتّخذته المملكة العربية السعودية في تموز/يوليو 2022. وكانت هناك أيضًا اقتراحات إعلامية متزايدة في عام 2023 بأن الرياض تفكّر في التطبيع، حيث ذكرت التقارير أنّها يمكن أن تفعل ذلك مقابل معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة والتعاون النووي. في آب/أغسطس 2023، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه ستكون هناك علاقات اقتصادية وتجارية أعمق بين السعودية و"إسرائيل" في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات، حتى لو لم يكن هناك اعتراف كامل. قد يعيّق الصّراع في غزة تحقيق المزيد من التقدّم، بعد أن دفع المملكة العربية السعودية إلى تعليق محادثات التطبيع، وكانت هناك احتجاجات في المغرب والبحرين تطالب بإلغاء اتّفاقيات التّطبيع بينهما.

تدويل الرنمينبي: عامل جديد يجب مراقبته في التحوّل

من الممكن أن يكون للتدويل المتزايد للرنمينبي تأثير كبير على التحوّل. ومن المتوقّع أن يستمرّ استخدام الرنمينبي في الارتفاع في عام 2024. وكان هذا الارتفاع مدفوعًا إلى حدٍّ كبير بالصراع الأوكراني واستخدام الرنمينبي للتحايل على العقوبات الدولية المفروضة على روسيا. ويتمّ استخدام الرنمينبي بشكل متزايد في المدفوعات عبر الحدود، حيث ارتفع بنسبة 15٪ بين عامي 2021 و2022. ويساهم توسّع سوق السندات الصينية أيضًا في تدويل الرنمينبي مع إصدار سندات الرنمينبي الخارجية، المعروفة باسم سندات "ديم سوم"، التي ارتفعت بنسبة 145٪ على

مدار العام حتى تموز/يوليو 2022. ومن الممكن أن تؤدّي التطوّرات الأخيرة إلى زيادة تدويل الرنمينبي.

في حزيران/يونيو 2023، قدّمت بورصة هونغ كونغ خدمة تداول ذات عداد مزدوج، لتعزيز تجارة الرنمينبي في أسهم 24 شركة. وبدأت الهند - أكبر مشتر للنفط في روسيا - أيضًا في دفع ثمن الواردات الروسية باستخدام الرنمينبي، وفي آذار/مارس 2023، وافقت البرازيل على التجارة مع الصين باستخدام الرنمينبي.

هناك أسباب طويلة المدى وراء احتمال زيادة استخدام الرنمينبي كعملة تجارية دولية. وقد بدأ بنك الشعب الصيني سياسات لتشجيع تدويل الرنمينبي، مثل بنوك المقاصة الخارجية، فضلًا عن تحرير سوق السندات والتحول الرقمي.

ومع تطوّر العملة الرقمية للبنك المركزي الصيني وتحرير سوق السندات لديها ورقمنتها، يمكننا أن نشهد زيادة في تسوية الرنمينبي. ويتوقّع آسيا هاوس أن يستمر الرنمينبي في تجاوز حصة اليورو في تمويل التجارة العالمية طوال عام 2024، مع احتمال اتّساع الفجوة إلى ثلاثة في المئة.

يمكن أن يكون لتدويل الرنمينبي تأثيرات عديدة على التحوّل، حيث تعمل الصين على إقناع دول الخليج بقبول مدفوعات النفط بالعملة الصينية- وهي السياسة التي ذكرها شي جين بينغ خلال القمة الصينية الجامعة العربية في كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد بدأت دول الخليج في قبول الرنمينبي لمبيعات محدودة من النفط.

ولا يزال الرنمينبي بعيدًا عن تحدي هيمنة الدولار الأميركي، حيث لا تزال العملة الأميركية تمثل نحو 40٪ من المدفوعات العالمية. لكن تزايد تدويل الرنمينبي يظلّ اتّجاهًا رئيسيًا يجب مراقبته، حيث تشجّع الصين دول الخليج على زيادة استخدامه في التسويات التجارية لخفض التكاليف وزيادة التعاون الاقتصادي مع بكين.

تبادلات القوة الناعمة وتدفّقات السياحة يمكن أن تعزّز التحوّل

يمكن لأنشطة القوة الناعمة بين دول الخليج وآسيا، مثل التبادلات الثقافية والتعليمية والشعبية، أن تعزّز التحوّل. ويمكن لروابط القوة الناعمة أن تؤدّي إلى فهم ثقافي ولغوي أكبر، وتعزيز التواصل التجاري وتشجيع التدفّقات السياحية.

كما تتزايد التبادلات السياحية بين دول الخليج وآسيا. وتستثمر كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في قطاعات السياحة لتنويع اقتصاداتهما. تريد المملكة العربية السعودية جذب 100 مليون سائح بحلول عام 2030، وأن تحقق السياحة إيرادات بقيمة 46 مليار دولار أميركي، وهو ما يمثل 15٪ من الناتج المحلّي الإجمالي بحلول عام 2030. وتسعى دولة الإمارات إلى جذب 40 مليون سائح بحلول عام 2030 وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي بمقدار 122.5 مليار دولار أميركي. وأعلنت سلطنة عمان أيضًا عن إمكانية السفر بدون تأشيرة لمدة أسبوعين لمواطني أكثر من 100 دولة. وستكون آسيا، وخاصة الصين، هدفًا مهمًا للسياحة الخليجية. وتسعى المملكة العربية السعودية إلى الاستفادة من السوق الصينية. إنّ زيادة التبادلات السياحية والشعبية بين البلدين من شانها أن تعزّز التجارة بين منطقة الخليج وآسيا وتزيد من قوّة التحوّل.

الفصل السادس: صناديق الثروة السيادية تزيد الاهتمام بآسيا

يستمرّ اهتمام صناديق الثروة السيادية الخليجية بآسيا في النموّ. ويتجه اهتمام صناديق الثروة السيادية في الخليج بشكل متزايد نحو الشرق. وهو يركّز بشكل خاص على الصين والهند وآسيان، حيث تفتح صناديق الثروة السيادية مكاتب جديدة في آسيا لمراقبة استثماراتها وتنميتها.

ومن المتوقّع أن تكون الصين متلقيًا كبيرًا لاستثمارات صناديق الثروة السيادية الخليجية مع نموّ التعاون الاقتصادي، وانجذاب دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدد سكان الصين الكبير وأسعار أصولها الجذابة. في الواقع، توقّع الرئيس التنفيذي لبورصة هونغ كونغ أن تتلقّى الصين ما بين تريليون إلى تريليوني دولار أميركي من الاستثمارات من صناديق الثروة السيادية الخليجية بحلول عام 2030. وتركّز صناديق الثروة السيادية أيضًا على رابطة أمم جنوب شرق آسيا، حيث بلغ إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي بين كانون الثاني/يناير 2016 وأيلول/سبتمبر 2021 13.4 مليار دولار أميركي. وتعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة محرّكًا رئيسيًا لهذا الاستثمار حيث تمثّل 74٪ من الإجمالي.

وتتمتّع الهند والصين ببعض المزايا المماثلة التي تتمتّع بها آسيان، وقد حصلتا على استثمارات كبيرة من صناديق الثروة السيادية. كان أحد الاتّجاهات الرئيسية في عام 2023 هو قيام صندوق الاستثمارات العامة السعودي بفورة شراء للأسهم في شركات الألعاب والترفيه المدرجة في آسيا.

ويهدف ذلك إلى تشجيع تطوير هذه القطاعات محلّيًا وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص لسكّانها الشباب.

تسلّط بعض الأمثلة المذكورة أعلاه الضوء على اتّجاه حديث آخر في استثمار صناديق الثروة السيادية في آسيا. وعلى وجه التحديد، زيادة التعاون بين صناديق الثروة السيادية الخليجية والممولين الآسيويين. وتنظر الشركات الآسيوية إلى الشرق الأوسط كموقع مناسب للتوسّع وجمع الأموال بسبب العدد الكبير من أدوات رأس المال والاستثمار في الخليج. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المنطقة أقلّ تأثّرًا بالتباطؤ الاقتصادي العالمي وارتفاع معدّلات التضخّم وارتفاع أسعار الفائدة التي أضعفت المشهد الاستثماري في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا.

واجهت صناديق الثروة السيادية الخليجية عامًا صعبًا في عام 2022، حيث أدّت الرياح الاقتصادية المعاكسة وارتفاع أسعار الفائدة إلى انكماش أسعار الأصول. وانخفضت قيمة أصول صناديق الثروة السيادية بنسبة 7.8٪ في عام 2022، حيث تكبّد صندوق الاستثمارات العامة على سبيل المثال خسارة بقيمة 11 مليار دولار أميركي على الاستثمارات. وقد واجهت صناديق الثروة السيادية الخليجية تحدّيات مماثلة في عام 2023. وفي الواقع، توقّع صندوق النقد الدولي أنه على مدى السنوات الأربع المقبلة، سيحقّق منتجو النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1.3 تريليون دولار من الإيرادات الإضافية. ومع استمرار صناديق الثروة السيادية في زيادة تركيزها على آسيا ونموّ استثماراتها هناك، ستزداد أهمية المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لدول الخليج، مع زيادة التبادلات السياسية لحماية هذه الاستثمارات. وبما أن صناديق الثروة السيادية الخليجية تشكّل قوّة رئيسية في التّمويل العالمي، فإنّ هذا هو الاتّجاه الرئيسي الذي سيؤثّر على بيئة الاستثمار العالمية في السنوات القادمة.

الفصل السابع: المخاطر التي تهدّد الشرق الأوسط تتمحور حول آسيا

عدم الاستقرار الإقليمي: الآثار المحتملة للصراع في الشرق الأوسط عام 2023

زاد الصراع في الشرق الأوسط من حالة عدم اليقين ويمكن أن يهدّد بعرقلة الأعمال والاستثمار، على الرغم من عدم نشر بيانات اقتصادية تشير إلى ذلك بعد. وهذا من شأنه أن يقوّض التجارة والاستثمار بين دول الخليج وآسيا، على حساب التحوّل.

قال البنك الدولي إن أسعار النفط قد ترتفع إلى ما بين 140 و157 دولارًا للبرميل إذا امتدّ الصراع إلى منطقة إقليمية واسعة النّطاق. ومن شأن ارتفاع أسعار الطاقة أن يغذّي التضخّم العالمي، مما يضعّف الطلب ولكنّه يشجّع أيضًا على ارتفاع أسعار الفائدة مما يزيد من صعوبة خدمة الديون.

أنتجت "إسرائيل" ما يقرب من 22 مليار متر مكعّب من الغاز في عام 2022، مع تصدير حوالي ثلثها إلى مصر والأردن. وقد تضاءلت الصادرات من "إسرائيل" إلى مصر بالفعل منذ بدء الصراع، مما يشير إلى أن الاضطرابات الطويلة الأمد أو ارتفاع أسعار الطاقة يمكن أن يؤدّي إلى مزيد من التضخّم في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي حين أن منطقة الخليج كانت معزولة إلى حدّ كبير عن الضغوط التضخّمية، إلّا أنّ هناك مخاوف أوسع نطاقًا خارج دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن أن تؤثّر على استقرار المنطقة على نطاق أوسع.

لقد أثّر الصّراع بالفعل على الموجة الأخيرة من اتّفاقيات التّطبيع بين الدول العربية و "إسرائيل". وقد شجّع التّطبيع بين دول الخليج و "إسرائيل" على المزيد من التكامل الاقتصادي على مدى السنوات القليلة الماضية، مما أدّى إلى تعزيز التحوّل، لكن الصّراع قد يؤدّي إلى إبطاء هذا التكامل. وعلّقت السعودية محادثات التّطبيع. كما اندلعت احتجاجات في المغرب والبحرين للمطالبة بإلغاء اتفاقياتهما.

وأعربت الصين عن اهتمامها بالتوسّط في الصّراع. وقد زار وزير الخارجية الصيني وانغ يي واشنطن لمناقشة الصراع. وقالت واشنطن إنّها ستعمل مع الصين للتوصّل إلى حلّ. وتعدّ الصين أكبر شريك تجاري لإيران، وقد ورد أن مسؤولين أميركيين حثّوها على استخدام هذا النّفوذ لتشجيع طهران على حثّ حزب اللّه وحماس على الهدوء.

العلاقات الأميركية الصينية وأثرها على التحوّل

تظلّ العلاقات بين الولايات المتحدة والصين موضوعًا للتدقيق الكبير. وتسعى دول الخليج إلى البقاء على الحياد، وتفضل الاستفادة من علاقات التعاون مع الجانبين. هناك درجة من التحوّط الاستراتيجي الكامن وراء تحوّل الشرق الأوسط إلى آسيا. وتظل الاقتصادات الغربية شريكًا مهمًا لدول الخليج، لا سيما كمقدمي خدمات أمنية ووجهات استثمارية لهم.

ورغم أن آسيا تتمتع بثروة سيادية وخاصة، فإن القوة الاقتصادية والسياسية المتنامية في آسيا تحفّز دول الخليج على تطوير العلاقات مع تلك المنطقة، وخاصة الصين. ولم يمرّ تحسّن العلاقات الخليجية الصينية دون أن يلاحظه أحد في الغرب، وقد تسبّب في بعض الأحيان في حصول توتّر،

خاصة في واشنطن. وكانت هناك فترات أدّت فيها التوتّرات الصينية الأميركية إلى فرض ضغوط، وخاصة من قِبَل الولايات المتحدة، على دول الخليج لحملها على الامتناع عن التعاون الاقتصادي مع الصين في مجالات حساسة، بما في ذلك التكنولوجيا، والنووي، والدفاع.

وكان التعاون الدفاعي بين الصين والخليج محدودًا إلى حدّ ما، حيث قام الخليج على سبيل المثال بشراء طائرات من دون طيّار من الصين.

وقد يؤدّي تدهور التوتّرات بين الولايات المتحدة والصين إلى زيادة الضغوط على دول الخليج للحدّ من التعاون في مجال التكنولوجيا وغيرها من المجالات الحسّاسة، مما يقوّض التحوّل. ومع تزايد أهمية الصّين الاقتصادية بالنسبة لمنطقة الخليج، سيكون هناك حافز أكبر للميل نحو بكين. وبالمثل، فإن تدهور العلاقات الأميركية الخليجية قد يدفع الأخيرة نحو الصين. ولا تزال أسعار النفط العالمية مصدر توتّر في العلاقات الأميركية السعودية، حيث تعارض واشنطن تخفيضات إنتاج أوبك. لكن إدارة بايدن وجهت اهتمامها نحو تعزيز العلاقات مع المملكة. وورد أن الولايات المتحدة تعرض تعزيز العلاقات الأمنية والتعاون النووي مقابل تطبيع المملكة العربية السعودية علاقاتها مع "إسرائيل"، لكنّ الصراع في غزة أوقف هذه الجهود. ومع ذلك، ستستفيد العلاقات الأميركية السعودية من تعيين مايكل راتني في آذار/مارس 2023 كأول سفير أميركي لدى المملكة العربية السعودية منذ عامين.

وهناك أيضًا دلائل تشير إلى أن الولايات المتحدة تتبنى التزامًا متجددًا بأمن المنطقة في محاولة لمواجهة النفوذ الصيني. وفي أيلول/سبتمبر 2023، وقعت البحرين اتفاقية أمنية واقتصادية استراتيجية مع الولايات المتحدة. وتوسّع الصفقة التعاون الدفاعي والاستخباراتي، مع التزام الولايات المتحدة بتنسيق الردّ في حالة تعرّض البحرين لهجوم. وفي حين أن الاتفاق لا يلزم الولايات المتحدة بالتدخل - وهو ما يسعى إليه زعماء الخليج بشكل عام - فقد يكون الاتفاق بمثابة مخطط لاتفاقيات مستقبلية بين واشنطن وشركاء خليجيين آخرين.

في نهاية المطاف، تتبنى دول الخليج وجهة نظر طويلة المدى بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة، وفهم علاقاتها سوف يدوم بعد الرؤساء وسياساتهم الفردية. قد يؤدّي حدوث انهيار كبير في العلاقات بين الخليج والغرب، رغم أنه غير مرجّح في وقت كتابة هذا التقرير، إلى تحرك أكثر تنسيقًا تجاه الصين. وقد يؤدّي ذلك إلى سعي الخليج للحصول على ضمانات أمنية وتكنولوجيا عسكرية من بكين، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تدهور العلاقات مع واشنطن.

المنافسة الاقتصادية والتوطين في الخليج يمكن أن يقوّض التحوّل

يعدّ الإصلاح الاقتصادي في منطقة الخليج محرّكًا رئيسيًا للتحوّل، لكن الإصلاح مدفوع جزئيًا بتنافس دول الخليج مع جيرانها للاحتفاظ بميزة تنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي والمواهب. وكثيرًا ما كان لهذه المنافسة أثر إيجابي من خلال تشجيع الإصلاح، ولكنها كانت تميل في بعض الأحيان نحو تدابير الحماية والمحلّية التي تعمل على تقويض النموّ.

وبينما تسعى دول الخليج إلى تنويع اقتصاداتها ونقل مواطنيها إلى القطاع الخاص، كان هناك اتّجاه لإدخال تدابير التوطين التي يمكن أن تكون بمثابة حواجز أمام الشركات الدولية وغيرها من الشركات الخليجية التي تمارس الأعمال التجارية.

الخلاصة

يستمرّ تحوّل الشرق الأوسط نحو آسيا في التّسارع، وهو ما يمثّل تحوّلًا جغرافيًا اقتصاديًا وجيوسياسيًا كبيرًا سيكون له آثار كبيرة على قادة الأعمال وصانعي السياسات العالميين. وبحلول عام 2026 نتوقّع أن تتجاوز تجارة الخليج مع دول آسيا الناشئة التجارة مع الاقتصادات المتقدّمة وبحلول عام 2030 ستبلغ قيمتها ضعف القيمة في عام 2021.

إن الأهمية الاقتصادية المتنامية لآسيا بالنسبة لدول الخليج، والعكس صحيح، سوف تدفع الزّعماء الإقليميين على كلا الجانبين إلى إعطاء الأولوية لهذه العلاقات الاقتصادية في عملية صنع القرار الاستراتيجي والمشاركة السياسية مع الاقتصادات الرئيسية في كل منطقة.

وكانت الزيارة الثّنائية الأكثر أهمية بين البلدين هي زيارة شي جين بينغ إلى المملكة العربية السعودية في كانون الأول/ديسمبر 2022، التي شهدت توقيع صفقات بقيمة 50 مليار دولار أميركي، وسوف تشجّع على زيادة نموّ التجارة السعودية الصينية على مدى السنوات المقبلة. وتلعب الصين دورًا حاسمًا في هذا التحوّل، وأصبحت شريكًا رئيسيًا في مساعدة دول الخليج على تحقيق التنويع الاقتصادي، والتحول الرقمي، والاستدامة. تعدّ العلاقة بين الإمارات العربية المتحدة والصين هي الأكثر أهمية في هذا التحوّل، حيث تتجاوز التجارة بين الإمارات والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا الغربية مجتمعة. ويعدّ تدويل الرنمينبي اتجاهًا رئيسيًا يجب مراقبته. ومع زيادة التجارة بين الصين والخليج، سيكون هناك حافز أكبر لتسويتها بالرنمينبي، مما قد يقلّل من النفوذ الاقتصادي الأميركي في المنطقة.

تستمرّ العلاقات الثنائية بين دول الخليج والدول الآسيوية الأخرى، مثل الهند وآسيان، في الازدهار. وقد تمّ تشجيع نموّ التّجارة من خلال مبادرة الشراكة الاقتصادية الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن أيضًا من خلال أساسيات النموّ القوية التي تقوم عليها التجارة الثنائية. إنّ الاقتصادات المتنامية في آسيا، والطبقة المتوسطة السكانية، والطلب على الطاقة، فضلًا عن الجهود التي تبذلها منطقة الخليج لتنويع وتنمية القطاعات غير النفطية، كل هذا من شأنه أن يعزز التجارة. وتمثّل القمة الافتتاحية لآسيان ودول مجلس التعاون الخليجي في تشرين الأول/أكتوبر 2023 أيضًا نقطة تحوّل وستكون إطارًا ومنصّة مهمّة لدفع نموّ التجارة.

وفي حين يظلّ النّفط عنصرًا حاسمًا في التحوّل حيث تستثمر المنطقتان في عمليات الاستخراج والمصافي والموانئ لتأمين إمدادات الطاقة، فقد برزت الاستدامة كمجال متنامٍ للتعاون بين الخليج وآسيا.

لقد أثبتت آسيا أنها مصدر مهم للخبرة والاستثمار لتطوير هذه القطاعات ومن المرجّح أن يؤدّي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ إلى تسريع التعاون. ومع زيادة التعاون الآسيوي في مجالات الطاقة المتجددة، والهيدروجين، والمركبات الكهربائية، سيتمّ استبدال تجارة الهيدروكربونات التقليدية التي يقوم عليها التحوّل تدريجيًا. ويبشّر التعاون المستدام بين دول الخليج وآسيا بعصر جديد للمحور، مما يدفع التنويع الاقتصادي في الخليج، وتحوّلات الطاقة الخضراء في كلتا المنطقتين، ويساهم في مستقبل أكثر استدامة.

وكان الدافع الآخر لهذا التحوّل هو دول الخليج التي تسعى إلى الحصول على الخبرات والاستثمارات الآسيوية لتحويل وتنويع اقتصاداتها، مع التّركيز على الرقمنة وتكنولوجيا الاتصالات والذّكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الصحية وتكنولوجيا الأغذية والتكنولوجيا المالية. ومع ذلك، فإنّ التوتّرات بين الولايات المتحدة والصين والتعقيدات التنظيمية في تبادل البيانات عبر الحدود يمكن أن تؤثّر على هذا التعاون.

وتستمرّ الشراكات التكنولوجية في التطوّر، مما يوفّر فرصًا كبيرة لكلتا المنطقتين لدفع النموّ الاقتصادي والابتكار. وتساعد آسيا أيضًا رؤية دول الخليج لتصبح مراكز تجارية عالمية من خلال القواعد الصناعية والتصنيعية الموسعة، فضلًا عن تحديث وتوسيع الموانئ والمراكز اللوجستية. ومن الممكن أن يساعد التكامل الاقتصادي الخليجي المتنامي في تعظيم الاستثمارات الآسيوية في هذه المجالات. ومع استمرار دول الخليج في تطوير قدراتها الصناعية واللوجستية، فقد تصبح

بوابة جذابة للمصنّعين الآسيويين للوصول إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية، مع تعزيز مرونة سلسلة التوريد الخاصة بهم في التجارة العالمية الإقليمية بشكل متزايد.

من الواضح أن الصراع بين "إسرائيل" وغزة منذ تشرين الأول/أكتوبر جعل المنطقة أكثر غموضًا على المستوى الجيوسياسي، ويمكن أن يكون له تأثير سلبي على معنويات الاستثمار.

ومع ذلك، لا تزال آفاق النموّ التجاري بين منطقة الخليج وآسيا قوية على المدى الطويل. وتعمل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية السريعة في منطقة الخليج على خلق بيئة أكثر ملاءمة للشركات الآسيوية للتوسع في المنطقة. وتساعد المناطق الاقتصادية الخاصة الجديدة في المملكة العربية السعودية، وتحرير متطلبات الحصول على التأشيرة في جميع أنحاء الخليج، وتحديث ممارسات العمل، في جذب الاستثمارات والمواهب الأجنبية. وفي الوقت نفسه، يستمرّ نموّ وتطوّر أسواق رأس المال الخليجية بشكل خاص في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مما تشجع الاستثمار الآسيوي. على الرغم من أن عام 2023 شهد تباطؤًا في الاكتتابات العامة الأولية، هناك العديد من العروض المهمة في الأفق. علاوة على ذلك، من المرجّح أن يكون الاتجاه الناشئ للشركات الخليجية والآسيوية التي تنظر إلى بورصات بعضها البعض للحصول على فرص الإدراج المزدوج هو المحرّك المستقبلي للمحور. وتواصل صناديق الثروة السيادية الخليجية تحويل اهتمامها نحو آسيا، وتركّز على الصين والهند وآسيان بسبب خصائصها السكانية الجذابة، ورؤاها المماثلة للتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي النسبي. يعدّ استثمار صندوق الاستثمارات العامة في قطاعات الألعاب والترفيه الآسيوية أحد الاتّجاهات المحدّدة لعام 2023.

يعدّ تحوّل الشرق الأوسط إلى آسيا أحد التحوّلات الجيوسياسية والجيواقتصادية المحدّدة في عصرنا. ويتطلّب الأمر قدرًا أكبر من الاهتمام والتركيز من رجال الأعمال والقادة السياسيين العالميين للاستفادة من هذه الفرصة المتنامية حيث يلعب كل من الخليج وآسيا دورًا مركزيًا متزايدًا في التجارة العالمية والجغرافيا السياسية.

سياسة التوازن الخارجي المتناقضة:
أميركا في الشرق الأوسط وما بعده[1]

جون إم شوسلر، المجلة الفصلية للكلية الحربية
في الجيش الأميركي، المجلد - العدد 4 53 (2023)

يدخل هذا المقال في النّقاش حول الإستراتيجية الأميركية الكبرى من خلال التشكيك في المنطق الذي تقوم عليه نظرية "التّوازن الخارجي". يخلص المقال إلى أن الولايات المتحدة هي موازن متناقض. يستند المقال على الأدبيات ذات الصِلة في العلاقات الدولية، وينتج مجموعة جديدة من المقترحات النظرية التي يتمّ تطبيقها على الشرق الأوسط المعاصر. في هذه المنطقة وفي أماكن أخرى، قد تفشل الولايات المتحدة في الحفاظ على توازن القوى في أكثر الأماكن تهديدًا.

ما مدى التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على توازن القوى في الخارج؟

يعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو جون ميرشايمر[2] منذ فترة طويلة أن الولايات المتحدة تتدخّل كعنصر موازنٍ خارجي لمنع صعود القوى الإقليمية المهيمنة عندما تثبت الدول المحلّية أنّها غير مؤهلة لهذه المهمة. يستند ميرشايمر لتدعيم نظريته إلى ما يسمّيه "قوة المياه المثبِّطَة" أو الطريقة التي تحدّ بها المسطحات المائية الكبيرة بشكل حادّ من قدرات إسقاط قوة الجيوش. يرى ميرشايمر أن قوّة المياه المثبِّطة تفسّر لماذا يمكن للقوى العظمى أن تطمح إلى الهيمنة الإقليمية على الرغم من أنّها ستكون أكثر قوّة وبالتالي أكثر أمنًا كقوى مهيمنة عالمية. عند تطبيقها على الاستراتيجية الأميركية الكبرى، تفسّر قوّة المياه المثبِّطة سبب اكتفاء الولايات

---

* تعريب: مريم السبلاني

[1] Schuessler, J. M. (2023), Ambivalent offshore balancer: America in the Middle East and beyond. USAWC Press. Parameters 53(4) Winter 2023–24. DOI: 10.55540/0031-1723.3259
https://press.armywarcollege.edu/parameters/vol53/iss4/11/

[2] يرى ميرشايمر أن وجود المحيطات في العالم يمنع أي دولة من الوصول إلى الهيمنة العالمية. ويفترض أن المسطحات المائية الكبيرة تحدّ من قدرات الجيوش على إظهار القوة، وبالتالي تقسّم القوى في العالم بشكل طبيعي.

المتحدة بكونها القوة المهيمنة الإقليمية الوحيدة بينما تعمل كموازن الملاذ الأخير ضدّ أي قوّة أخرى تحاول أن تقوم بالدور نفسه.

أعتقد أنّ قوّة المياه المثبِّطة تسمح للولايات المتحدة بالتّسامح مع ظهور قوّة إقليمية مهيمنة أخرى عندما يصبح تحقيق التّوازن الخارجي مكلفًا للغاية. إذا كان لدى الولايات المتحدة حافز للبقاء كقوة إقليمية مهيمنة وحيدة في النظام الدولي، فهو من أجل التمتّع بحرية التجوّل التي تأتي مع ذلك. ومع ذلك، فإنّ حرية التجوّل هي ترف وليست ضرورة، ويجب موازنة الفوائد التي تتدفّق منها مقابل تكاليف تحقيق التوازن. وبما أن تحقيق التوازن في مواجهة قوّة مهيمنة محتملة أمر مكلف، فمن المقدّر أن يكون مثيرًا للجدل سياسيًا. حتى عندما تنتهي الولايات المتحدة إلى تحقيق التوازن، فإنّ النتيجة تكون بالتالي مشروطة وليست حتمية. وبعبارة أخرى، فإنّ الولايات المتحدة هي دولة توازن متناقِضَة، ويرجع ذلك إلى حدٍّ كبير إلى قوّة المياه المثبِّطة.

هل يمكننا أن نكون واثقين من أن الولايات المتحدة سوف توازن ضدّ إيران إذا دعت الحاجة إلى ذلك؟

عندما يستلزم تحقيق التوازن قيادة تحالف دبلوماسي، أو ممارسة الضغوط الاقتصادية، أو حتى استكمال دفاعات الحلفاء المحلّيين، فإنّ الإجابة الأكثر ترجيحًا هي نعم. إن منطق التوازن الخارجي يمكن أن يفسّر هذا الأمر بشكل صحيح. ولكن إذا اضطرّت الولايات المتحدة إلى مواجهة احتمال نشوب حرب كبرى مع إيران، فإنّ المناقشة الداخلية سوف تصبح مثيرة للجدل ولا يمكن التنبّؤ بها، وسوف تصبح النتيجة النهائية مشروطة. في المقابل، يمكن لإيران المهيمنة أن تستخدم سلاح النفط لإجبار الولايات المتحدة أو مساعدة الصين الصاعدة في جهودها الرامية إلى التحوّل إلى قوّة مهيمنة إقليمية، وكل ذلك من شأنه أن يخلق مشكلة بالنسبة للتوازن الخارجي.

وبشكل أكثر عمومية، يؤكد هذا التحليل أن ضبط النفس جزء لا يتجزأ من التقليد الاستراتيجي الأميركي الكبير وسيظلّ مؤثّرًا مع تحوّل النّقاش إلى منافسة القوى العظمى.

لقد كان من السّهل أن نغفل عن ضبط النفس في فترة ما بعد الحرب الباردة عندما كانت الولايات المتحدة تتزعم عالمًا أحادي القطب. لقد تمّ وصف الإستراتيجية الأميركية الكبرى خلال هذه الفترة بشكل ثابت بمصطلحات الهيمنة. في الواقع، كان دعاة التّوازن الخارجي من بين الأشخاص الأكثر إصرارًا على تفسير سبب عدم تبنّي الولايات المتحدة استراتيجيتهم الكبرى المفضّلة، بل سعت إلى الهيمنة بدلًا من ذلك. وعلى الرّغم من أنّ الهيمنة أثبتت ديمومتها في العصر الأحادي القطب،

فلا ينبغي الاستهانة بضبط النفس. إذا كانت الولايات المتحدة تتمتّع بالفعل بمباركة جيوسياسية كما يدّعي الموازنون الخارجيون، فمن المفارقة أنّنا لا نستطيع أن نكون واثقين من أن الولايات المتحدة ستحقّق التوازن عندما يكون هناك حاجة إلى ذلك. إن احتواء قوّة مهيمنة محتملة وهي في ذروة قوّتها يعدّ مهمّة صعبة، وقد تتجنّب الولايات المتحدة التّكاليف الباهظة المترتّبة على ذلك. عندما يكون الأمر أكثر أهمية، قد يجد أصحاب التوازن الخارجي أن حججهم مقنعة إلى حدّ كبير: إذا كانت الولايات المتحدة هي القوة العظمى الأكثر أمانًا في التاريخ، فلماذا التوازن إذن؟ لماذا لا تثق في قوة إيقاف الماء؟

وبقدر ما تستمدّ الولايات المتحدة فائدة استراتيجية كبرى من كونها حرّة في الحركة، فلا بدّ أن يشعر الموازنون الخارجيون بالقلق. للمضيّ قُدمًا، أقوم بتقييم التوازن الخارجي بشكل نقدي للتوصّل إلى استنتاجات أكثر ثباتًا حول ما إذا كان أساسًا سليمًا للاستراتيجية الأميركية الكبرى.

التوازن الخارجي في نقاش الإستراتيجية الكبرى

يحتلّ التوازن الخارجي موقعًا حاسمًا في النّقاش الدائر حول الإستراتيجية الأميركية الكبرى. بالنسبة لبدائل مثل الانخراط العميق، والأمميّة الليبرالية، والأولوية المحافظة، يؤكد التّوازن الخارجي أنّ الولايات المتحدة يمكن أن تتوقّف عن الهيمنة العالمية. وبدلًا من ذلك، يطلب التوازن الخارجي من الولايات المتحدة أن تكون "موازن الملاذ الأخير" في المناطق الأساسية مثل أوروبا، شرق آسيا، والشرق الأوسط.

في جوهر الأمر، "يتلخص الهدف في البقاء في الخارج لأطول فترة ممكنة، مع إدراك أنّه من الضروري في بعض الأحيان التدخّل المباشر" عندما لا تتمكّن الدول المحلّية من التّعامل مع التّهديد بمفردها. ومن ناحية أخرى، الإصرار على الهيمنة العالمية. وعلى وجه التحديد، فإنّهم يمنحون الامتياز لتلك التّحالفات والشّراكات طويلة الأمد التي سمحت للولايات المتحدة بالحفاظ على السلام بين القوى الكبرى، والتي تجنّبت أنواع المنافسات والحروب الأمنية التي هدّدت الأمن والازدهار الأميركي في الماضي. لقد قدّم الموازنون الخارجيون عددًا من المساهمات المهمّة في النقاش الاستراتيجي الكبير، مثل وضع التّوازن الخارجي ضمن نظرية العلاقات الدولية. يعتبر ميرشايمر، على وجه الخصوص، أنّ التّوازن الخارجي يتوافق مع الواقعية الهجومية.

التوازن الخارجي

هو الإستراتيجية الكبرى التي يجب أن نتوقّعها من قوّة مهيمنة إقليمية مصمّمة على البقاء كقوّة مهيمنة إقليمية وحيدة. وقد أوضح أصحاب التوازن الخارجي أيضًا سبب عدم سعي الولايات المتحدة باستمرار إلى تحقيق التوازن الخارجي، على الرغم من مزاياه، أي عندما تتمتع الولايات المتحدة برجحان القوّة، يمكنها أن تسعى إلى الهيمنة العالمية دون قيود خارجية.

يختلف الموازنون في الخارج فيما بينهم حول ما إذا كانت الولايات المتحدة قد سعت إلى فرض الهيمنة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أو نهاية الحرب الباردة. يرجع كريستوفر لين سعي الولايات المتحدة لتحقيق الهيمنة العالمية إلى الحرب العالمية الثانية. ويتعامل معها مايكل ديش، وميرشايمر، وستيفن والت باعتبارها ظاهرة ما بعد الحرب الباردة. ومع ذلك، يتفق الجميع على أنّه عندما يصبح موقف القوّة الأميركية مهيمنًا بما فيه الكفاية، فإنّه سيتبع استراتيجية كبرى للهيمنة العالمية بدلًا من التوازن الخارجي.

وقد قدّم الموازنون في الخارج نقدًا قويًا للهيمنة العالمية أيضًا، حيث سلّطوا الضّوء على تكاليفها وإخفاقاتها. ومن بين أكثر هذه الانتقادات أهمية العلاقات المتضرّرة مع القوى العظمى الأخرى، وديناميكيات التحالف غير الصحية، والتدخلات العسكرية الفاشلة، والتوجهات غير الليبرالية في الداخل. في نهاية المطاف، يرى أنصار التوازن في الخارج أن الهيمنة العالمية سوف تصبح غير مستدامة مع زوال الأحادية القطبية، ويجب على الولايات المتحدة أن تتنافس مرة أخرى مع منافسي القوى العظمى.

إن التوازن الخارجي هو منافس راسخ وشرعي في النقاش الاستراتيجي الكبير. إن انتقادها للهيمنة العالمية متطوّر، لكن أنصارها لم يتعاملوا بشكل كامل بعد مع العواقب المترتّبة على قوة المياه المثبّطة.

(نظرية) "قوة المياه المثبِّطَة"

في ظلّ مأساة سياسات القوى العظمى، طوّر ميرشايمر نظرية "الواقعية الهجومية" التي تشرح سبّب محاولة القوى العظمى تعظيم حصّتها من القوّة العالمية. في حين أن الوضع المثالي هو أن يكون هناك دولة مهيمنة - دولة قوية لدرجة أنّها تهيمن على جميع الدول الأخرى في النظام – فإنّه من المستحيل عمليًا لأي دولة أن تحقّق الهيمنة العالمية. يقول ميرشايمر: "إن العائق الرئيسي أمام السيطرة على العالم هو صعوبة التنبؤ".

بعبارة أخرى، بسبب "قوة المياه المثبِّطَة لم تكن هناك قط هيمنة عالمية، ومن غير المرجّح أن تكون هناك واحدة في أي وقت قريب". وبدلًا من ذلك، فإن أفضل نتيجة يمكن أن تأملها قوّة عظمى هي أن تصبح قوة إقليمية وفرض الهيمنة والسيطرة على جوارها.

في الواقع، فإن الولايات المتحدة هي القوّة العظمى الوحيدة التي نجحت في تأمين هيمنتها في منطقتها أي في نصف الكرة الغربي. منذ أن أصبحت قوة مهيمنة إقليمية، عملت الولايات المتحدة جاهدة، ليس لتأمين الهيمنة العالمية، ولكن لمنع القوى المعادية مثل ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية والاتحاد السوفياتي من قلب ميزان القوى في مناطقها. في الواقع، كانت الولايات المتحدة متردّدة في التدخّل في أوروبا وشمال شرق آسيا ما لم يكن هناك منافس نظير في الأفق، مفضّلة إلقاء المسؤولية على الدول المحلّية بدلًا من ذلك. وبعبارة أخرى، عملت الولايات المتحدة كعنصر توازن خارجي، حيث تدخّلت في مناطق أخرى لمنع صعود القوى المهيمنة المحتملة عندما أثبتت الدول المحلّية أنّها غير مؤهّلة لهذه المهمّة.

كان المنطق النهائي جيوسياسيًا: إذا كانت هناك قوّتان عظميان أو أكثر في مناطق أخرى، فإنّ تلك القوى سوف تقضي معظم وقتها في التّنافس مع بعضها البعض بدلًا من التدخّل في الفناء الخلفي للموازنات البحرية.

قيام القوى العظمى المعزولة بدور الموازن الخارجي يضيف عنصرًا من الاستقرار إلى النظام الدولي. وقد يكون لدى الدول الحوافز اللازمة لتعظيم حصّتها في القوّة العالمية، لكنّ الهيمنة الإقليمية وحدها هي التي يمكن تحقيقها. وحتى هذا الأمر كان محلّ شكّ منذ أن سيطرت الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي وأثبتت استعدادها للتدخّل إذا حاولت قوّة عظمى أخرى السّيطرة على منطقتها. وحتى في عالم واقعي هجومي، فإنّ قوة الماء المثبطة تحدّ من مدى توسّع القوة العظمى. إن دمج ميرشايمر لقوّة المياه المثبِّطَة في تحليله يتوافق مع نظرية الهجوم والدفاع، التي تنصّ على أن العوامل التي تميّز الدفاع مقارنة بالهجوم يجب أن تثبّط التوسع والحرب.

من حيث الهجوم والدفاع، تحوّل المياه توازن الهجوم والدّفاع لصالح الدفاع. إنّ القيود الكبيرة على عدد القوات وكميّة القوّة الناريّة التي يمكن لدولة ما أن تستخدمها في عملية برمائية ضدّ دولة أخرى تجعل من الصّعب للغاية التغلّب على مدافع مستعدّ على الأرض.

ينبئ روبرت جيرفيس بمنطق قوة المياه المثبِّطَة. في معالجته المبتكرة للمعضلة الأمنية: أيّ شيء يزيد من مساحة الأرض التي يجب على المهاجم عبورها، أو يعيق تقدّمه عبرها، أو يجعله

أكثر عرضة للخطر أثناء العبور، يزيد من الميزة المتراكمة للدفاع. عندما تفصل بين الدول حواجز تنتج هذه التأثيرات، تخفّ المعضلة الأمنية، حيث يمكن لكلّ منهما أن يكون لديه قوات كافية للدّفاع دون القدرة على الهجوم.

وتخدم المحيطات كمناطق عازلة، حيث لم يجد ميرشايمر سوى عدد قليل جدًا من الحالات التي شنّت فيها قوة عظمى هجومًا برمائيًا على منطقة كانت تدافع عنها قوة عظمى أخرى بشكل جيّد. تثبت الاستثناءات، مثل عمليات الإنزال في نورماندي، القاعدة: فقط عندما تكون قوة عظمى على وشك هزيمة كارثيّة، مع تمدّد قواتها بشكل ضعيف ومحاصرة على جبهات متعدّدة، تصبح عرضة لهجوم برمائي، وفي هذه الحالة تمتّعت القوة الغازية بتفوّق جوّي واضح المعالم. بالإضافة إلى ذلك، لم تتعرّض أيّ من القوى العظمى الانعزالية - بريطانيا العظمى والولايات المتحدة - للغزو على الإطلاق، في حين تعرّضت فرنسا وروسيا، وهما قوتان قارّيتان رائدتان، للغزو بإجمالي 12 مرة منذ عام 1792 منها 11 مرة عبر البر، ولكن مرة واحدة فقط من البحر. يقول ميرشايمر: "الدرس الواضح هو أن المسطّحات المائية الكبيرة تجعل من الصّعب للغاية على الجيوش غزو الأراضي التي تدافع عنها قوة عظمى جيّدة التسليح".

ومع ذلك، فإنّ قوة المياه المثبِّطَة ليست مطلقة. خذ على سبيل المثال الشّاذ المتمثّل في الإمبراطورية اليابانية. رغم ذلك، قامت الإمبراطورية اليابانية، باعتبارها قوّة معزولة، بضمّ كوريا واحتلّت أجزاء كبيرة من الصين في النّصف الأول من القرن العشرين. يعزو ميرشايمر مكاسب اليابان إلى حقيقة أن البرّ الرئيسي الآسيوي كان هدفًا سهلًا في الفترة من 1900 إلى 1945. وعلى النقيض من أوروبا، التي "كانت فعليًا حصنًا عملاقًا مغلقًا أمام غزو القوى العظمى البعيدة"، كانت آسيا "مفتوحة للاختراق من الخارج". وتشير هذه الحقيقة إلى أنّ المياه لا تملك قوة إيقاف إلّا إذا كان هناك جيش هائل ينتظر على الأرض لاستغلال مزاياها الدفاعية من حيث الهجوم والدفاع، على الرغم من أنّ الماء قد يحوّل التّوازن نحو الدفاع، إلّا أنّه لن يكون سلبيًا إذا كان عدم تناسق القوّة بين المهاجم والمدافع كبيرًا جدًا.

الإستراتيجية الأميركية الكبرى وقوة إيقاف المياه

توفّر قوة المياه المثبِّطَة للولايات المتحدة ميزة دفاعية بامتياز وتفسّر، وفقًا لميرشايمر، سبب قيام الولايات المتحدة تقليديًا بدور الموازن البحري. بشكل لا مثيل له، تتمتّع الولايات المتحدة

بأمان استثنائي، مقارنة بالقوى العظمى الأخرى عن طريق المحيطين الأطلسي والهادئ، "ربما تكون القوة العظمى الأكثر أمانًا في التاريخ".

ويسمح هامشها الأمني بتمرير المسؤولية إلى دول المواجهة في المناطق الأساسية، كما يسمح في التدخل، فقط في اللحظة الأخيرة عندما تهدّد إحدى القوى المهيمنة المحتملة بقلب ميزان القوى.

باختصار، بغضّ النظر عن الحجّج المؤيّدة والمعارضة للموازنة البحرية نظرًا لقوة المياه المثبِّطَة، ليس من الواضح لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تعمل كموازن بحري. وبشكل أكثر عمومية، من غير الواضح لماذا تخشى القوّة المهيمنة الإقليمية ظهور قوة إقليمية مهيمنة أخرى. يعترف ميرشايمر بهذه النقطة قائلًا: "قد يتساءل المرء لماذا تهتمّ دولة تسيطر على منطقتها بما إذا كانت هناك قوة إقليمية مهيمنة أخرى، وخاصة إذا كان المحيط يفصل بين القوتين المتنافسين. ففي نهاية المطاف، سيكون من المستحيل تقريبًا أن تقوم أي من القوّتين المهيمنتين الإقليميتين بضرب الطرف الآخر عبر المياه".

يمكن للتركيز على حريّة التجوّل أن يحلّ هذا التناقض - أي أنّ القوى المهيمنة الإقليمية تتمتّع بحرية التجوّل والتدخّل في مناطق أخرى لأنّها تهيمن. يمكن للولايات المتحدة، على سبيل المثال، استعراض قوّتها في الخارج جزئيًّا لأنّها لا تحتاج إلى القلق كثيرًا بشأن الدفاع عن نفسها في الداخل. وكما يقول ميرشايمر: معظم الأميركيين لا يفكّرون في الأمر أبدًا، ولكن أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الولايات المتحدة قادرة على نشر قوات عسكرية في جميع أنحاء العالم والتدخّل في سياسات كلّ منطقة تقريبًا هو أنّها لا تواجه أي تهديدات خطيرة في نصف الكرة الأرضية الغربي. فإذا كان لدى الولايات المتحدة أعداء خطرون في ساحتها الخلفيّة، فإنّها ستكون أقلّ قدرة بكثير على التجوّل في مناطق بعيدة.

في هذا الصدد، يمكن مقارنة الولايات المتحدة بشكل مفيد بسلسلة القوى الأوروبية العظمى التي فشلت في اكتساب الهيمنة الإقليمية، وبالتالي عجزت عن تحقيق طموحاتها العالمية. تواجه الصين الصاعدة اليوم قيودًا مماثلة في الخروج من جوارها. عندما تكون هناك قوّتان عظميان أو أكثر في مناطق أخرى من العالم، فإنّهم يقضون معظم وقتهم في التنافس مع بعضهم البعض، بدلًا من التسبّب في مشاكل في الفناء الخلفي للولايات المتحدة.

من خلال العمل كموازن خارجي، تضمن الولايات المتحدة احتفاظها بحريّة التجوّل بينما تحرم الآخرين من تلك الحريّة. وهذا بدوره يعني أن الولايات المتحدة يمكنها المضي في الهجوم وتطويق الآخرين بدلًا من الوقوف على موقف الدّفاع والمخاطرة بتطويق نفسها. وبعبارة أخرى، فإنّ التّوازن في الخارج يؤمّن فائضًا من الأمن للولايات المتحدة من خلال الحفاظ على حريتها في التجوّل.

إن حرية التجوّل أمر مرغوب فيه، ولكنّ قوّة المياه المثبِّطّة تعني أنّها قد لا تكون مرغوبة بدرجة كافية لتبرير التّكاليف المرتفعة لتحقيق التوازن. لا ينبغي إغفال أن التوازن الخارجي يستلزم التدخّل في منطقة أخرى لمنع صعود قوّة مهيمنة عندما تثبت الدول المحلّية أنّها غير مؤهلة للمهمّة. وإذا أصبح التدخل ضروريًا، فإنّه لن يكون إلّا مكلفًا وطويل الأمد، لأنّ القوّة المهيمنة المحتملة ستكون في ذروة قوّتها. فهل هناك ما يبرّر مثل هذه التضحية، نظرًا لحجم الأمن على المحك؟ قوة المياه المثبِّطّة تجعل الإجابة غير واضحة. وحتى في أسوأ الحالات – ظهور قوّة مهيمنة منافسة – فإنّ التهديد ذا الصّلة يكون غير مباشر. ولنتأمل هنا الخطر الأكثر تكرارًا: التحالف بين قوّة مهيمنة منافسة ودولة مجاورة للدولة التي تلعب دور الموازن الخارجي. مثل هذا التحالف من شأنه أن يجبر الذي يلعب دور الموازن الخارجي على تكريس المزيد من الاهتمام الاستراتيجي لساحته الخلفية، وبالتالي تقييد حريته في التجوّل. مع ذلك، يبدو من غير المعقول أن يسمح الموازن الخارجي للقوة المهيمنة المنافسة بإظهار قدر كبير من القوّة العسكرية عبر الدولة المجاورة بحيث يصبح الهجوم والغزو احتمالات حقيقية. وبعبارة أخرى، لا يمكن لقوّة مهيمنة منافسة أن تفعل أكثر من مجرّد التدخّل في الفناء الخلفي لجهة التوازن الخارجية. ومن الأهمّية بمكان أن هناك نقاشًا مشروعًا حول ما إذا كانت التهديدات غير المباشرة غير محتملة إلى درجة أن قضيّة التّوازن تتفوّق على قضية البقاء في الخارج. وعلى هذا المنوال، جادل روبرت جيه آرت بأنّ الولايات المتحدة كان من الممكن أن تظلّ آمنة من الغزو لو بقيت خارج الحرب العالمية الثانية ولو توحدت ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية.

مع ذلك، كان الشعب الأميركي سيعاني من تدهور مستوى المعيشة في عالم يهيمن عليه المحور، وهو ما كان سببًا كافيًا لدخول الحرب. بشكل أكثر عمومية، لا ينبغي للقوّة العظمى أن تتخلّى عن حريّتها في التجوّل بخفّة، ولا ينبغي لها أن تدفع أي تكاليف للحفاظ عليها، الأمر الذي يجعل التوازن الخارجي مثيرًا للجدل.

موازن متناقض

إن قوّة المياه المثبِّطَة تضع الولايات المتحدة أمام معضلة: هل تحافظ على حرية التجوّل، أم تتجنّب التكاليف الباهظة لتحقيق التوازن؟ وبما أن الإجابة ليست واضحة، فيجب على الولايات المتحدة أن تلعب دور الموازن المتناقض. على وجه التحديد، ينبغي لنا أن نرى ما يلي عندما تواجه الولايات المتحدة احتمال تحقيق التوازن ضدّ قوة مهيمنة محتملة في منطقة أساسية:

1. ينبغي لاحتمال ارتفاع التكاليف أن يثير نقاشًا داخليًا مثيرًا للجدل – على كافة المستويات – حول التوازن. قد تتّفق هذه النتيجة مع رؤية راندال ل. شويلر التي ترى أن تحقيق التوازن أمر مكلف ومحفوف بالمخاطر، وبالتالي مثير للجدل على المستوى السياسي. مع ذلك، فإنّ الولايات التي يسلّط عليها شويلر الضّوء منقسمة داخليًا إلى درجة أنّها غير قادرة فعليًا على تحقيق التوازن. في الحالة الأميركية، فإنّ العامل المادي أي قوّة المياه المثبِّطة هو الذي يجعل تحقيق التوازن أمرًا مثيرًا للجدل.

2. إلى الحدّ الذي تتمكّن فيه الولايات المتحدة من تحقيق التوازن، فإنّ النتيجة يجب أن تكون مشروطة. كما يقول ريتشارد نيد ليبو، يمكن "تقديم الاستفزاز للجمهور كدليل دامغ على نوايا الخصم العدوانية" و "تصويره على أنّه تحدٍّ خطير بدرجة كافية لالتزامات الأمة أو مصداقيتها أو شرفها للمطالبة بردّ قوي". إذا أصبح الجمهور مقتنعًا بأن الجانب الآخر هو الذي فرض هذه القضية، فسيكون أكثر تسامحًا مع التّكاليف المرتفعة لتحقيق التّوازن ضدّ قوةّ مهيمنة محتملة.

على النقيض من الواقعية الهجومية، فإنّ التنبّؤ هنا هو أن الولايات المتحدة ستظلّ متناقضة بشأن التوازن الصحيح حتى النهاية، مع كون النتيجة النهائية غير حتمية بأيّ حال من الأحوال.

قبل المتابعة، هناك تحذير مهمّ، وهو أنّ قوّة إيقاف تأثيرات المياه المثبِّطّة ليست كلّها في اتّجاه ضبط النفس. تتمتّع القوّى المعزولة بميزتين عندما يتعلّق الأمر بالتوسّع. أولًا، هم أحرار في التجوّل. ثانيًا، هم في الوقت نفسه غير مهدّدين نسبيًا. تترجم هذه المزايا مجتمعة إلى مجالات نفوذ في الخارج. تساعد هذه الملاحظة على فهم حقيقة أنّ الولايات المتحدة كانت متناقضة بشأن التّوازن وتوسّعية إلى حدّ ما في بعض الأحيان. وفي بحث ذي صلة، يجادل بول فان هوفت بأنّ الولايات المتحدة تتمتّع بقدر كبير من الأمن بفضل قوة المياه المثبِّطة، مما يدفع استراتيجيتها الكبرى إلى الدفع نحو التطرّف. الأهمّ من ذلك، أنّه في حال التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على توازن القوى في منطقة أساسية، فإنّ المخاوف المتعلّقة بالمصداقية لا تترك لها خيارًا سوى

التدخّل بكلّ ثقلها وهو ما يعني المخاطرة بحرب كبرى. أرى أن التزام الأميركيين بالحفاظ على توازن القوّى يتذبذب عندما يواجهون هذه الحقيقة.

التوازن الخارجي في الشرق الأوسط

إن التوازن المتناقض له آثار مهمّة على النهج الأميركي في التعامل مع الشرق الأوسط. يتّفق كثيرون على أنّ إيران هي المرشّح الأكثر قبولًا للهيمنة الإقليمية، حتى ولو كانت احتمالات تحقيق هذه النتيجة بعيدة في الوقت الحالي. من المؤكّد أن علاقات إيران مع جيرانها وخاصة "إسرائيل" متوتّرة واستمرار الجدل حول برنامجها النووي يعني أنّه لا يمكن استبعاد الحرب. مع ذلك، فإنّ إيران في الوقت الحالي ضعيفة للغاية اقتصاديًا وعسكريًا، ناهيك عن الانقسام الداخلي، بحيث لا يمكنها الاستمرار في الهيمنة.

إذا تمكّنت إيران من التغلّب على هذه العقبات، فإنّ الموازنة الخارجية تشير إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تفعل ما هو ضروري لمنعها من أن تصبح قوة مهيمنة إقليميًا. كما ينصح ميرشايمر ووالت:

"تتمتّع إيران بعدد سكان أكبر بكثير وإمكانات اقتصادية أكبر من جيرانها العرب، وقد تكون في نهاية المطاف في وضع يمكّنها من الهيمنة على الخليج. وإذا بدأت التحرّك في هذا الاتّجاه، فيجب على الولايات المتحدة أن تساعد دول الخليج الأخرى على تحقيق التوازن في مواجهة طهران ومعايرة جهودها ووجودها العسكري الإقليمي مع حجم الخطر".

وبقدر ما تستلزم هذه الجهود قيادة تحالف دبلوماسي، أو ممارسة ضغوط اقتصادية، أو حتى استكمال دفاعات الحلفاء المحلّيين، يجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على احتواء التهديد الإيراني. في الواقع، يتوقّع المحلّلون ذوو المكانة الجيّدة أن يكون التواجد العسكري الخفيف كافيًا لتأمين المصالح الأميركية في المنطقة، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة تصويت بالثقة لتحقيق التوازن الخارجي.

لن تنشأ مشاكل خطيرة إلّا إذا ثبت أن تلك البصمة الخفيفة غير كافية وواجهت الولايات المتحدة الاختيار بين حرب كبرى والهيمنة الإيرانية. لماذا قد تتسامح الولايات المتحدة مع النتيجة الأخيرة؟ بعيدًا عن التكاليف المرتبطة بمحاربة إيران، فإنّ المخاطر الاستراتيجية أقلّ وضوحًا في الشرق الأوسط مقارنة بالمناطق الأساسية الأخرى. كان التخوّف السّائد منذ فترة طويلة هو أن قوّة مهيمنة في الشرق الأوسط قد تتلاعب بسوق النفط، وليس فرض قوّتها على نصف الكرة الغربي.

على الرغم من خطورة قضيّة التفط، إلّا أنّها تنطوي على مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية بشكل مباشر أكثر من أمنها.

مع صعود الصين، فإن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط قد تتزايد مرة أخرى قريبًا. تعتمد الصين بشكل كبير على واردات نفط الشرق الأوسط وقد لا تتسامح إلى أجل غير مسمّى مع قدرة الولايات المتحدة على التأثير على تلك الواردات. علاوة على ذلك، يمكن لإيران المهيمنة أن تعزّز آفاق الصين للهيمنة الإقليمية إذا وقفت الدولتان معًا ضدّ الولايات المتحدة. ومع ذلك، فحتى العامل الصيني له تأثير في كلا الاتّجاهين، لأنّ التوازن بقوّة شديدة ضدّ إيران يمكن أن يقوّض قدرة الولايات المتحدة على تحقيق التوازن مباشرة ضدّ الصين. لهذا السبب، يوصي إيفان برادين مونتغمري بأن تتبنّى الولايات المتحدة استراتيجية "العقاب عبر الحصار" ضدّ إيران للحفاظ على الأصول العسكرية ذات القيمة العالية من أجل استراتيجية "إنكار" أكثر تطلبًا ضد الصين. من المؤكّد أن الولايات المتحدة لديها مصلحة في منع إيران من أن تصبح قوة مهيمنة إقليميًا، لكنّها تستطيع أن تتسامح مع الهيمنة الإيرانية بالقدر نفسه. وليس من الحكمة أن نفترض أن منطق التوازن الخارجي سوف يسود حتمًا.

خاتمة

من المقدّر للولايات المتحدة أن تكون أداة توازن متناقضة، وهو ما يعدّ تذكيرًا آخر بأن ضبط النفس جزء لا يتجزأ من التقليد الاستراتيجي الأميركي الكبير. على هذا المنوال، حدّد كولن دويك تفضيل "المسؤولية المحدودة" باعتبارها سِمة ثابتة للثقافة الاستراتيجية الأميركية. وقد تجلّت المسؤولية المحدودة في مقاومة: التّحالفات المتشابكة، والتورّط في الحروب الخارجية، وإنشاء جيش دائم كبير، والقيود المفروضة على حرية العمل الأميركية في الخارج. على الرغم من أنها ليست قويّة اليوم كما كانت في النصف الأول من القرن العشرين، إلّا أنّ المسؤولية المحدودة لا تزال تؤثّر على الاستراتيجية الأميركية الكبرى، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قوّة المياه المثبِّطة. كثيرًا ما غذّت المسافة النسبيّة والأمن من التّهديدات العسكرية التّقليدية عقليّة تنكر الحاجة إلى التزامات مكلفة طويلة الأجل في الخارج.

كان من السهل أن نغفل عن ضبط النفس في فترة ما بعد الحرب الباردة، عندما كانت الولايات المتحدة القوّة العظمى الوحيدة في النظام الدولي. مهما كانت الهيمنة الدائمة التي أثبتتها في عصر القطب الواحد، ومهما كان بقاء مؤسّسة السياسة النخبوية متماسكة، يجب على الموازنين الخارجيين أن يكونوا حريصين على عدم الاستهانة بضبط النفس، لأنّه إذا كانت الولايات المتحدة مباركة جيوسياسيًا كما هي، فلا يمكننا أن نكون كذلك.

الصراع والمنافسة والاحتواء
سوف تشكّل ملامح منطقة
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2024 [1]

مجموعة من الباحثين والخبراء، معهد الشرق الأوسط،
12 كانون الأول 2023

نظرة سريعة إلى عام 2023: من التطبيع إلى التصعيد في الشرق الأوسط

أليستار تايلور

مع سيطرة الحرب في غزة وتداعياتها الإقليمية على التغطية الإعلامية والمنتديات الدولية والمناقشات السياسية حول الشرق الأوسط في الأشهر الأخيرة، من السّهل أن ننسى أنّه في معظم أيام العام، كان اتّجاه التحول المهيمن الذي شكّل المنطقة هو تحوّل أوسع نحو وقف التصعيد والتقارب وتطبيع العلاقات. اتّخذت الجهات الفاعلة الإقليمية، جزئيًا، خطوات لمعالجة مخاوفها، مدفوعة جزئيًا بالتصور السائد عن تزايد فك الارتباط الأميركي في الشرق الأوسط وعدم موثوقية واشنطن المتزايدة. ولعل اتفاق التطبيع الذي تمّ التوصل إليه في آذار/مارس 2023 بين الخصمين الإقليميين منذ فترة طويلة، المملكة العربية السعودية وإيران، هو أوضح مثال على ذلك (على الرغم من أن الصفقة توسطت فيها بكين اسميًا). ومع ذلك، فقد تجلّى هذا الاتجاه أيضًا في تقارب تركيا مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر و"إسرائيل" (بشكل عابر). والجهود المثيرة للجدل التي تبذلها بعض الدول العربية لإعادة بشار الأسد إلى سوريا بعد 12 عامًا من الحرب الأهلية؛ والمحادثات الجارية بين المملكة العربية السعودية والحوثيين المدعومين من إيران في اليمن. وفي الوقت نفسه، خلال معظم عام 2023، حدث اتجاه

---

* تعريب: علي رعد

[1] Conflict, competition, and containment will shape the contours of the MENA region in 2024. (2023). Middle East Institute.
https://www.mei.edu/publications/conflict-competition-and-containment-will-shape-contours-mena-region-2024

معاكس قوي، مع استمرار التوتّرات بين بعض اللاعبين الرئيسيين وتزايدها في بعض الحالات. تستمرّ الحروب الأهلية في اليمن وليبيا وسوريا، على الرغم من أنها لا تزال مجمّدة إلى حدّ كبير. لكن صراعًا جديدًا اندلع في السودان في منتصف نيسان/أبريل بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية. غالبًا ما تنسى واشنطن أن الحرب الأهلية في هذه الدولة الرئيسية الواقعة في شمال شرق إفريقيا خلّفت حتى الآن أكثر من 12 ألف قتيل و6.6 مليون نازح قسريًا، داخل المنطقة وخارجها. أبعد من ذلك، استمرّت حرب روسيا ضد أوكرانيا في التأثير على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيّما فيما يتعلّق بالأمن الغذائي الإقليمي، حتى مع اقتراب إيران من روسيا، مما زاد دعمها المادي لجهود موسكو الحربية. وشهد جنوب القوقاز أيضًا استئنافًا للقتال، حيث أعادت أذربيجان احتلال كاراباخ في عملية عسكرية في أيلول/سبتمبر بعد حصار دام أشهرًا، وهي خطوة من المرجّح أن تعزّز نفوذ أنقرة، حليفة باكو الوثيقة، في المنطقة على حساب موسكو وطهران. وعلى الرغم من أن نطاقها كان محدودًا بسبب تركيزها على الصين والحرب الروسية الأوكرانية، فقد واصلت إدارة بايدن جهودها خلال العام لدفع مبادرات دبلوماسية "مصغّرة" ومتعدّدة الأطراف جديدة تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وتشمل هذه الدبلوماسية منتدى النقب، ومجموعة I2U2 (التي تضمّ الهند و "إسرائيل" والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة)، والممّر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، بالإضافة إلى الجهود المبذولة للاستناد إلى الاتفاقيات الأبراهيمية في عهد ترامب، والاتفاقات من خلال تأمين اتفاق التطبيع السعودي الإسرائيلي (الذي تمّت إعاقته ولكن من الواضح أنه لم يخرج عن مساره بسبب السياسات المتطرّفة للحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرّفة وتصاعد العنف في الضفة الغربية). وكان الهجوم الذي شنته حماس على "إسرائيل" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، والحرب اللاحقة في غزة، سبّبًا في إثارة تساؤلات كبرى حول مستقبل هذه المبادرات، وحتى حول سياسة الولايات المتحدة في التعامل مع المنطقة ككل. في حين أنه من غير الواضح ما الذي يخبّئه العام الجديد بالضبط، يبدو من غير المرجّح أنه سيكون "العام الأكثر هدوءًا" الذي روّج له كبار المسؤولين الأميركيين في الشرق الأوسط في وقت سابق من هذا الخريف.

وتبقى الاتجاهات الكلّية دون تغيير إلى حدّ كبير... الحرب الطويلة الأمد بين "إسرائيل" وحماس سوف تلقي بظلالها على عام 2024

بول سالم

قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر، كانت المنطقة متوجّهة نحو خفض التصعيد، والتطبيع، وشعار "إنه الاقتصاد يا غبي". اليوم، احتدم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وفي الوقت نفسه، اشتد الصراع بين إيران ووكلائها من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى. إن كيفية انتهاء حرب غزة وما يتبعها سيكون لها تأثير عميق على شكل المنطقة في عام 2024.

إذا انتهت الحرب بتجدّد الاحتلال الإسرائيلي لغزة والتوسع الاستيطاني المتسارع في الضفة الغربية، فإن الزخم نحو المزيد من التطبيع مع "إسرائيل" سوف يتباطأ وسيتشدد الرأي العام العربي ضدها؛ وفي الوقت نفسه، ستواجه الولايات المتحدة رياحًا معاكسة في علاقاتها الإقليمية. وسوف تستفيد إيران ووكلاؤها، فضلًا عن الجماعات السنّية المتطرّفة، من هذا الاستقطاب وستكتسب المزيد من الأتباع والنفوذ. ومن ناحية أخرى، إذا أعقبت الحرب جهود سلام قوية، بقيادة الولايات المتحدة ولكن بضمّ لاعبين عالميين وإقليميين رئيسيين، فقد تتحرك المنطقة في اتجاه أكثر إيجابية، مما يترك المتطرّفين ومثيري المشاكل على الهامش.

وعلى المستوى الوطني، من المتوقّع حدوث تغييرات سياسية قليلة، على الرغم من تنظيم الانتخابات الوطنية - التي تتمّ محاكاتها إلى حدّ كبير - في مصر (ديسمبر 2023)، وتونس، والجزائر، وإيران. لكن يجدر بنا أن نراقب عن كثب "إسرائيل"، حيث من غير المرجّح أن يتمكن بنيامين نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرّفة من البقاء في عام 2024، وكذلك إيران، حيث ستثير وفاة المرشد الأعلى أسئلة مهمّة وفورية حول الوضع، واتجاه جديد للجمهورية الإسلامية، أو ربما بقائها بشكلها السابق.

ومن الناحية الاقتصادية، ستظل المنطقة غير متكافئة إلى حدّ كبير. ويقدّر صندوق النقد الدولي معدّل نموّ إجمالي الناتج المحلّي بنسبة 3.4٪، ارتفاعًا من 2٪ في عام 2023، لكن هذا سيخفي التفاوتات الكبيرة في الثروة والدخل بين دول مجلس التعاون الخليجي في قمة الهرم وجيرانها القريبين، مثل اليمن أو سوريا، وهما يقبعان في القاع. وفي ما بين ذلك، سوف تكافح الدول ذات الدخل المتوسط من أجل الحدّ من البطالة والتضخم في حين تتحمل أعباء ديون ثقيلة. وسوف تواجه مصر والأردن، على وجه الخصوص، مجموعة هائلة من التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية. وفيما يتعلّق بالحروب الأهلية المستمرّة في المنطقة، فمن المأمول أن تظل ليبيا وسوريا واليمن مجمّدة إلى حدّ كبير، لكن الصراع في السودان سيستمرّ في التصاعد. وإلى جانب الجهود الكبيرة لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال الدبلوماسية القوية والجريئة، ينبغي أيضًا مضاعفة الجهود الرامية إلى نزع فتيل الحروب الأهلية الأربع المذكورة آنفًا أو إنهائها.

الحرب في غزة لها تداعيات في جميع أنحاء المنطقة

سوف يتحدّد اتجاه "إسرائيل" من خلال حرب غزة والسياسة الداخلية والعلاقات الإقليمية

نمرود غورين

بدأ عام 2023 بمنظر قاتم بالنسبة لـ "إسرائيل"، بعد تشكيل الحكومة الأكثر يمينية في تاريخها. لقد تحقّقت توقّعات التصعيد الإسرائيلي الفلسطيني، والتراجع الديمقراطي، وتباطؤ العلاقات العربية الإسرائيلية. وسيبدأ عام 2024 أيضًا بداية صعبة، حيث تواصل "إسرائيل" التعافي من الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتجد نفسها في خضمّ الحرب في غزة.

وعلى المدى الطويل، فإن السيناريوهات مختلطة. وقد تستمرّ دوّامة التطوّرات الهبوطية، ولكن الواقع الأليم الحالي يخلق أيضًا فرصًا جديدة لمسار مختلف ـ على المستوى الوطني، ومع الفلسطينيين، وعلى المستوى الإقليمي. وأيًا كان السيناريو الذي سيحدث، فسيكون له تأثير طويل المدى على رفاهية "إسرائيل" وهويتها الوطنية وعلاقاتها الخارجية. إن العوامل الرئيسية التي ستشكّل التوجه الإسرائيلي تتلخّص في مصير حرب غزة والعواقب التي ترتّبت عليها، والتحول السياسي الداخلي المحتمل، والعلاقات المتطوّرة مع الدول العربية. وسوف تلعب التطوّرات العالمية أيضًا دورًا رئيسيًا، وخاصة في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر وفي أعقابها. من المرجّح أن تظل الحرب في غزة في مرحلة قتال شديدة الحدّة في أوائل عام 2024. وتشمل أهداف "إسرائيل" ضمان ألا تحكم حماس قطاع غزة وألا تشكّل تهديدًا أمنيًا، وكذلك ضمان إطلاق سراح الرهائن. إذا نجحت "إسرائيل" في تحقيق هذه الأهداف، فمن المرجّح أن تبدأ مرحلة انتقالية. وسوف تسعى الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية جاهدة – بالتنسيق مع "إسرائيل"– إلى إيجاد طريقة تمكّن من إدارة وإعادة إعمار قطاع غزة، وتنشيط السلطة الفلسطينية وعودتها إلى غزة. إذا فشلت "إسرائيل" في تحقيق أهدافها الرئيسية

فمن المرجّح أن يستمر القتال، وإن كان بمستويات متفاوتة الشدة، وسط استمرار عدم الاستقرار الإقليمي وخطر المزيد من التصعيد.

ومن المرجّح أيضًا أن تشهد "إسرائيل" تحولًا سياسيًا داخليًا. كان الرأي العام قد تحول بالفعل قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، مع تزايد الاستياء تجاه حكومة نتنياهو بسبب محاولاتها إصلاح النظام القضائي. بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، اشتد الغضب، وتطالب أغلبية كبيرة من الإسرائيليين الآن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالاستقالة. لقد حولت الحرب العقلية الإسرائيلية نحو اليمين، في حين خلقت طموحًا لقيادة أكثر وسطية ومسؤولة. ومن المرجّح أن تظهر تشكيلات سياسية جديدة وزعماء جدّد، سواء على اليسار أو اليمين. وسيجد الخصوم السياسيون أنفسهم يتقاسمون أهداف الإطاحة بنتنياهو، ومواجهة الأحزاب اليمينية المتطرفة وإعادة "إسرائيل" إلى المسار الصحيح، مما يخلق فرصًا جديدة للتعاون وربما يؤدّي إلى تحالفات غير متوقّعة. وعلى المستوى الإقليمي، أبرزت الحرب في غزة حتى الآن مرونة علاقات "إسرائيل" مع الدول العربية التي وقّعت معها اتفاقيات السلام والتطبيع. وفي عام 2024، ستحتاج "إسرائيل" إلى إيلاء اهتمام خاص لعلاقاتها الاستراتيجية مع مصر والأردن، في ضوء التوتّرات التي ظهرت في أعقاب الحرب في غزة. ومن المرجّح أن تحاول "إسرائيل" تعزيز التعاون مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ومواصلة التطوير التدريجي لعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية، والانخراط مع قطر في الوساطة المتعلقة بالرهائن، وعلى وجه التحديد، تأمل في رؤية مشاركة أكبر من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في تشكيل مستقبل غزة والقيادة الفلسطينية، نظرًا لعلاقات قطر الوثيقة مع حماس.

وفي "إسرائيل"، تختلف التصوّرات الحالية بشأن الحرب بشكل حادّ عن وجهات النظر الدولية، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى أن السكان ما زالوا يتعاملون مع الصدمة الوطنية التي خلّفتها أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر. فمن وجهة نظرهم، فُرضت هذه الحرب على "إسرائيل" بسبب وحشية الهجوم الذي حطم مفهوم الردع لديها، ولم يترك لها أي خيار سوى تفكيك مشروع حكم "حماس" في غزة. ويشعر الإسرائيليون بالانزعاج إزاء معاناة الفلسطينيين غير المقاتلين، لكنهم يشعرون بالإحباط أيضًا لأن المجتمع الدولي ينتقدهم بشدة ويفرض عليهم ساعة موقوتة. ويتخذ الجيش الإسرائيلي خطوات لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين، وقد أدّت هذه الخطوات بالضرورة إلى إبطاء عملياته العسكرية.

وفي النهاية، يركّز الإسرائيليون على تحرير الرهائن وهزيمة "حماس" أكثر من تركيزهم على كسب القلوب والعقول في الخارج، في حين أن الجيش الإسرائيلي عازم على استعادة الشعور بالأمن بين عامة الناس وإعادة المدنيين الذين تمّ إجلاؤهم إلى ديارهم. ومع ذلك، ونظرًا لأن العديد من المسؤولين ما زالوا منشغلين بالعمليات اليومية للحرب، فلم تقرّر القيادة السياسية بَعْدُ مجرى الأمور في غزة ما بعد "حماس". وبهذا المعنى، هناك قطع اتصال واضح عن القيادة العسكرية، إذ إن السياسات تمنع المسؤولين من تقديم رؤية واضحة لمستقبل القطاع.

وسط حرب غزة القاتلة وتزايد أعمال العنف في الضفة الغربية، هناك توقّعات قاتمة بالنسبة للفلسطينيين

خالد الجندي

بالتطلّع إلى عام 2024، لم تكن التوقّعات بالنسبة لفلسطين والفلسطينيين قاتمة إلى هذا الحدّ من أي وقت مضى. إن الهجوم الإسرائيلي على غزة، الذي يدخل الآن شهره الثالث ولا يظهر أي علامات على التراجع، هو بالفعل الحدث الأكثر دموية وأكبر تهجير قسري للفلسطينيين في التاريخ.

وأودت الحرب بحياة 17 ألف شخص، معظمهم من المدنيين، بينهم 7200 طفل؛ وقاموا بتهجير 1.8 مليون من سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة بالعنف؛ وأدّت إلى تدمير معظم بنيتها التحتية المدنية ومساكنها. وفي الوقت نفسه، أدّى قطع "إسرائيل" للمياه والغذاء والوقود والإمدادات الطبية عن سكان غزة، فضلًا عن انهيار النظام الصحي إلى وصف مسؤولي الأمم المتحدة ما يحدث "بالكارثة الإنسانية الكبرى"، في حين حذّروا من أن المرض والمجاعة قد تفاقما. ويمكن أن تتسبب المجاعة في حدوث عدد من الوفيات يعادل ما حدث خلال شهرين من القصف.

مع تركيز اهتمام العالم على المذبحة في قطاع غزة، يواجه الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة أيضًا مستويات غير مسبوقة ومتزايدة من العنف على أيدي الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود المتطرفين. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تكثفت عمليات التوغل والاعتقالات الجماعية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في جميع أنحاء الضفة الغربية، مما أدّى إلى مقتل 265 فلسطينيًا واعتقال أكثر من 3000 آخرين. وقُتل ما لا يقل عن 9 فلسطينيين وأُجبر

أكثر من 1000 فلسطيني على الفرار من منازلهم في الضفة الغربية بسبّب هجمات المستوطنين الإسرائيليين.

ومن المتوقّع أن يستمرّ الهجوم الإسرائيلي على غزة، وكذلك عنف الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية، حتى عام 2024. وقد تعهدت "إسرائيل" بمواصلة حربها على غزة لعدة أسابيع أخرى على الأقل، وهي النتيجة التي أصبحت ممكنة إلى حدّ كبير. بقرار إدارة بايدن في 8 كانون الأول/ديسمبر التصويت بمفردها ضدّ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ومن الممكن أن تؤدّي عدة أسابيع أخرى من القصف، جنبًا إلى جنب مع انتشار المرض والمجاعة، في أسوأ السيناريوهات، إلى إجبار أعداد كبيرة من سكان غزة اليائسين على عبور الحدود إلى مصر - وهو الهدف الذي يتناسب مع رغبة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في رؤية "انخفاض عدد السكان" من سكان غزة، فضلًا عن عشرات الآلاف من الوفيات الإضافية. إن مثل هذا التهجير الجماعي للفلسطينيين من وطنهم من شأنه أن يضيف طبقة جديدة إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي من المرجّح أن يؤدّي إلى عقود من العنف وعدم الاستقرار ويحطم الآمال في التوصل إلى تسوية سلمية للأجيال القادمة.

وبصرف النظر عن ذلك، من غير المرجّح أن تؤدّي الحرب التي تشنها "إسرائيل" على غزة إلى إزاحة حماس أو القضاء على قدراتها العسكرية بالكامل. وحتى بعد انتهاء حملة القصف الإسرائيلية والعمليات البرية الحالية، فمن المرجّح أن تدخل الحرب مرحلة جديدة من التمرد الطويل الأمد والمنخفض المستوى بين القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلّحة، الأمر الذي من شأنه أن يعقّد جهود الإغاثة الإنسانية ويحتمل أن تخرج جهود إعادة الإعمار الدولية أو جهود إعادة الإعمار عن مسارها أو عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة.

علاوة على ذلك، فإن الدمار البشري والمادي الذي لحق بغزة سوف يستغرق سنوات إن لم يكن عقودًا للتعافي منه، في حين من المرجّح أن يتردّد صدى آثاره السياسية لأجيال عديدة. ومع دخول السلطة الفلسطينية بالفعل في حالة من الانهيار البطيء، فإن الكارثة التي تتكشف في غزة والحملة القمعية المتزايدة في الضفة الغربية قد أبرزت العجز المتزايد وتقادم السلطة الفلسطينية الحالية.

باختصار، سيدخل الفلسطينيون عام 2024 وهم في حالة من الصدمة الجماعية التي لا مثيل لها، والاضطرابات السياسية، وغياب القيادة.

طالما أن الأزمات في لبنان تستمرّ في التفاقم، إلا أن المساءلة يمكن أن تنقذ البلد

فادي نقولا نصّار

منذ ما يقرب من خمس سنوات، يوصف لبنان بانتظام بأنه بلد يعاني من أزمات مصاحبة. وفي عام 2019، تعرّضت البلاد لأسوأ أزمة مالية واقتصادية في تاريخها، فضلًا عن انتفاضة اجتماعية وسياسية ضخمة. في عام 2020، واجهت البلاد أزمتين جديدتين مع انتشار وباء كوفيد-19 العالمي ودمر الانفجار ميناء بيروت العاصمة، مما أسفر عن مقتل المئات ونزوح مئات الآلاف قسرًا. وفي السنوات التي تلت ذلك، أصبح البلد الذي كان يتميز بمتعة الحياة يحكمه اليأس. وتعيش الغالبية العظمى من سكانه في فقر متعدّد الأبعاد مع محدودية فرص الحصول على الخدمات العامة الأساسية مثل الكهرباء ومياه الشرب. في العام الماضي، مرّ لبنان بحالات الطوارئ الوطنية هذه مع حكومة مؤقتة فقط وبدون رئيس، ولا محافظ للبنك المركزي، وقريبًا لا يوجد قائد للجيش. لقد أضافت الحرب في غزة وتداعياتها السريعة على لبنان أزمة جديدة إلى المصائب الساحقة بالفعل في البلاد: الصراع النشط والخطر الحقيقي والقائم المتمثل في نشوب حرب واسعة النطاق مع "إسرائيل"، مما يدفع البلاد إلى مزيد من الانحدار الطويل نحو الهاوية، ودولة شبه استبدادية. من المرجّح أن يجلب عام 2024 المزيد من الألم وعدم اليقين للبنان مع اقترابه من مرحلة أكثر تدميرًا من أزمته.

من المعروف أن الحروب يصعب التنبؤ بها، ومن السهل أن تبدأ، ومن الصعب للغاية إنهاؤها. إن خطر اندلاع حرب واسعة النطاق بين حزب اللّه و "إسرائيل" يظل مرتفعًا، ولا ينبغي لنا أن نسيء فهم القيود النسبية التي حالت دون اندلاع هذه الحرب حتى الآن. إن الهدف الذي أعلنه وزير "الدفاع الإسرائيلي" مؤخرًا والمتمثل في تأمين انسحاب كامل لحزب اللّه إلى نهر الليطاني من خلال الدبلوماسية أو القوّة هو مؤشر قوّي على أن الصراع المستمرّ قد يتحوّل إلى حرب واسعة النطاق على الرغم من "قواعد الاشتباك" الهشة ولكن بعيدة كل البعد عن التأكد "في ساحة المعركة. ومن ناحية أخرى فإن التطوّرات في لبنان، مثل دعوة حماس إلى تسليح الفلسطينيين في البلاد في قتالهم ضد "إسرائيل"، ما زالت تسلّط الضوء على تحول لبنان إلى المقر الرئيسي ومناطق التخطيط لما يسمى "محور المقاومة". إن احتمال نشوب صراع واسع النطاق، سواء كنتيجة مباشرة للحرب في غزة أو في المستقبل إذا انزلق لبنان بالكامل إلى دولة استبدادية فاشلة، لابد أن يؤخذ على محمل الجدّ باعتباره مسألة بالغة الأهمية تتعلّق بالسلام والأمن الدوليين.

لطالما أضاف لبنان فئة جديدة من الأزمات إلى حالته المصاحبة، هناك القليل من الأدّلة على أنه سيتمّ إحراز تقدّم في قدرته على إدارة أي منها. لا يمكن أن تكون هناك إصلاحات ذات مصداقية دون المساءلة عن الأزمة الاقتصادية وإدارة الأزمة وانفجار مرفأ بيروت وضحايا العنف السياسي. ونتيجة لذلك، سوف ينزلق لبنان إلى مزيد من الفوضى، حيث سيكون بمثابة ملجأ للهاربين من العدالة وتحكمه دولة ميليشيات مافيا مدعومة باقتصاد نقدي وتحويلات مالية سريعة الزوال.

وعلى خلفية هذه المأساة، قد يبدو من غير المفهوم أن الوضع قد يزداد سوءًا. ومن المؤكّد أن أي حرب مع "إسرائيل" ستكون كارثية. وحتى لو كان من الممكن تجنّب حرب واسعة النطاق، يبدو أن هناك القليل من الوضوح بشأن كيفية انتهاء الصراع المحلّي المستمر (والمكثف). ولا يوجد أي مؤشر على العمل الجاري، ناهيك عن إحراز تقدم ملموس لإنقاذ لبنان من أزماته القاسية الأخرى. على العكس من ذلك، كما يعلم العديد من ضحايا تاريخه المؤلم جيدًا، سيتمّ تطبيع هذه المظالم قريبًا مع فرض وضع راهن جديد وأكثر اختلالًا على اللبنانيين ويحرمهم من حقوقهم الأساسية ونوعية حياتهم.

ومع اقتراب عام 2024، من المغري تجاهل كل هذه المشاكل باعتبارها أعراض إخفاقات نظامية عميقة متأصلة في لبنان وإلقاء اللوم على اللبنانيين لعدم معالجة الظلم الذي يخنق بلدهم. لكن انحدار لبنان إلى دولة شبه استبدادية لن يحدث بين عشية وضحاها أو خلف أبواب مغلقة. إن النشر الجماعي للسفن الحربية الأميركية في المنطقة، بما في ذلك حاملتا طائرات وغواصة نووية، يوضح أن لبنان مهم وأن إرغامه على الفشل يشكّل قضية تتعلّق بالسلام والأمن الدوليين. ويتعيّن على أصدقائه، على الصعيدين العالمي والإقليمي، أن يدركوا أخيرًا أن لبنان سوف يكون إما مركزًا للتنمية والتقدم أو مركزًا للعنف وعدم الاستقرار.

وعلى الرغم من التحدّيات العديدة التي تواجهها البلاد، لا تزال تتمتع بأغلبية متنوعة تطمح إلى دولة فاعلة، واقتصاد مزدهر، وديمقراطية تشاركية. لا توجد حلول سريعة أو صفقات تدريجية بين المافيا والميليشيات يمكن التفاوض عليها والتي تعِد كذبًا باحتواء الخلل الذي يعاني منه لبنان ولكنها حتمًا تدفع المنطقة برمّتها إلى حافة الهاوية. إن المساءلة عن أزمات لبنان المتزامنة وإكراهه على الفشل هي وحدها القادرة على إنقاذ البلاد، وتقديم العدالة التي يستحقها العديد من ضحاياه، وإعادة لبنان إلى طريقه ليصبح مركزًا للتعليم والتقدم والتنمية.

ستلقي نقطتا انعطاف بظلالهما على المشهد السيبراني والتكنولوجي في الشرق الأوسط

محمد سليمان

في عام 2024، ستلقي نقطتا انعطاف رئيسيتان بظلالهما على المشهد السيبراني والتكنولوجي في الشرق الأوسط: الحرب الباردة التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين، والحرب المستمرّة بين "إسرائيل" وحماس. وتنظر الولايات المتحدة بشكل متزايد إلى علاقاتها الثنائية مع حلفائها وشركائها من خلال عدسة منافستها مع الصين. وبالتالي، من المتوقّع أن تزيد واشنطن الضغط على حلفائها مثل المملكة العربية السعودية و "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة لتقييد التعاون مع الصين، خاصة في مجال التقنيات الاستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي.

ويتجسد هذا الاتجاه في القواعد الأخيرة لوزارة التجارة الأميركية التي تهدف إلى منع وصول الصين إلى رقائق Nvidia وAMD للذكاء الاصطناعي عبر دول ثالثة، وهو ما قد يؤثّر في نهاية المطاف على جهود المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لتطوير نماذج لغوية كبيرة خاصة بها لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. ومن الممكن أن تؤثّر مثل هذه التطوّرات على أهداف التحول الرقمي لهذه الدول الخليجية، والتي تعطي قيمة عالية لقدرات الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل مجتمع الاستخبارات الأميركي التدقيق في التعاون التكنولوجي الصيني مع الشركاء الخليجيين، مما يسلّط الضوء على الأهمية المتزايدة لقضايا التكنولوجيا في العلاقات الثنائية الأميركية مع هذه الدول.

وبالانتقال إلى ما هو أبعد من شؤون الصين والخليج، فمن المرجّح أن يشهد عام 2024 أيضًا انتشارًا مستمرًا لاستخدام الأسلحة السيبرانية نتيجة للحرب بين "إسرائيل" وحماس، بالتالي، كجزء من المواجهة بين إيران و "إسرائيل". انخرطت "إسرائيل" وإيران في حرب سيبرانية لسنوات، حيث استخدمتا أدوات مثل برامج الفدية[2] وهجمات حجب الخدمة الموزعة (DDoS) لاختراق قواعد البيانات الاستخباراتية أو حتى شل البنية التحتية المادية. مع تقدّم الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة، تزايدت الهجمات السيبرانية الإيرانية ضد "إسرائيل" من حيث الوتيرة والتعقيد. وفي العام المقبل، من المحتمل أن تسعى "إسرائيل" إلى إعادة معايرة عقيدتها السيبرانية لتحدّي القدرات الهجومية السيبرانية الإيرانية وحرمانها بشكل أكثر فعالية وإلحاق الضرّر بالبنية التحتية

[2] برامج الفدية هي تطبيقات ابتزازية يمكنها أن تقفل جهاز الكمبيوتر لديك وبعدها تطلب منك دفع فدية مقابل إلغاء ذلك القفل، لمزيد من المعلومات:

https://me.kaspersky.com/resource-center/threats/ransomware

الإيرانية نتيجة لذلك. ومع ذلك، فمن المرجّح أن تستمر موسكو في بناء القدرات السيبرانية الإيرانية مقابل الدعم الصناعي والعسكري الإيراني للحرب الروسية ضد أوكرانيا. ونتيجة لذلك، قد لا تكون إيران خصمًا سهلًا لـ "إسرائيل" في المجال السيبراني كما كانت في السابق.

وأخيرًا، أطلقت الحرب بين "إسرائيل" وحماس العنان لطوفان من المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلّلة متعدّدة المِنصّات في جميع أنحاء الشرق الأوسط ومختلف أنحاء العالم. من TikTok إلى X، ومن Facebook إلى Instagram، أدّى الحجم الهائل للوسائط المتاحة المتعلّقة بالحرب، إلى جانب عدد مِنصّات التواصل الاجتماعي التي يمكن مشاركة المحتوى عليها والطبيعة المشحونة للقضية، إلى فتح "جبهة افتراضية" واسعة بشكل غير مسبوق "للصراع الذي سيستمرّ في دفع انتشار المعلومات الكاذبة والمضلّلة حتى عام 2024. وسوف تنظر الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حدّ سواء إلى هذه الحرب لسنوات قادمة لاستخلاص الدروس حول كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لحشد الدعم لرواياتهم الخاصة في أوقات الصراع، والانتخابات، والتوتّرات السياسية المحلّية والإقليمية، والمواجهات الجيوسياسية.

من المتوقّع أن تواجه العلاقات الأميركية القطرية رياحًا معاكسة قبل الانتخابات الأميركية

فراس مقصد

كان الهجوم الصادم الذي شنّته حماس ضد "إسرائيل" في 7 تشرين الأول/أكتوبر بمثابة ضربة قوية لصورة قطر ومكانتها في الغرب، وخاصة بين العديد من الأميركيين، مما سلّط الضوء على العلاقات المثيرة للجدل بين الدولة الخليجية والجماعة الفلسطينية المسلّحة. ومع ذلك، من المرجّح أن يتمّ تخفيف القلق المتزايد بشأن علاقة قطر مع الجهات الفاعلة المناهضة لأميركا في الشرق الأوسط من خلال دورها الحاسم في التوسط في إطلاق سراح المزيد من الرهائن الإسرائيليين وفي تهدئة الصراعات الإقليمية. إن هذا التوتّر بين التصوّرات العامة الأميركية لقطر مقابل دورها الإقليمي الرئيسي، وكيفية تنقُّل قطر بينهما، سيحدّد مكانتها مع أهم حليف استراتيجي لها في عام 2024.

من المرجّح أن تضطر قطر إلى مواجهة مجموعة متزايدة من الانتقادات قبل الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث يسّعى السياسيون الأميركيون إلى كسب تأييد المانحين المؤثرين والناخبين. ستوضع العلاقة الأميركية القطرية تحت المجهر،

ومن المرجّح أن تواجه العديد من التحدّيات، بما في ذلك إمكانية عقد جلسات استماع في الكونغرس وتجديد الدعوات لإعادة النظر في الضمانات الأمنية الأميركية لهذه الدولة الصغيرة ولكن الغنية للغاية.

ومن المتوقّع أن يشكّك بعض صُنّاع السياسات الأميركيين والمؤيدين لـ "إسرائيل"، مرة أخرى، في حاجة البنتاغون إلى الاحتفاظ بمقرّه الإقليمي، وقاعدته الأكبر في الشرق الأوسط، في قطر. في الواقع، قد يحاول بعض منافسي قطر في الخليج العربي الاستفادة من هذه الفرصة، من خلال تقديم حقوق إقامة قواعد بديلة للجيش الأميركي بهدوء، إلى جانب الحوافز المالية واللوجستية. وقد يجدّد الجمهوريون على وجه الخصوص، إلى جانب بعض الديمقراطيين المؤيّدين لـ "إسرائيل" بقوة، دعوات لإعادة النظر في الوضع المفضّل لقطر كحليف رئيسي من خارج الناتو وفي اتفاقية التجارة الحرّة مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك، ستتاح لقطر الفرصة للدفاع عن علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة من خلال إظهار قيمتها كشريك إقليمي لا غنى عنه، خاصة وأن الإدارة تبحث عن طرق دبلوماسية لإنهاء الصراع في غزة. وفي الأشهر المقبلة، سوف يبدأ حتمًا إرهاق الحرب في "إسرائيل" والمنطقة، مما يوفّر لقطر فرصة للاستفادة من مواردها المالية الهائلة وعلاقاتها المتنوعة - بما في ذلك مع إيران وحماس وحزب الله - لصالح احتواء قطر في البداية للصراع، ومن ثم ضمان التوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض.

من المرجّح أن يظل العام المقبل مليئًا بالمطبات بالنسبة لعلاقة قطر الحاسمة مع أميركا، لا سيّما فيما يتعلّق بتصوّرها العام، ولكن على الرغم من التحدّيات قصيرة المدى تظل قطر متوافقة مع الأهداف الأميركية طويلة المدى، وهي تهدئة التوتّرات في المنطقة في الشرق الأوسط لصالح نشر المزيد من الموارد الأميركية والاهتمام بالتهديدات المتزايدة التي تشكّلها الصين وروسيا. والواقعيون في واشنطن والدوحة قادرون على تثبيت هذه العلاقة المهمة، والحفاظ عليها، وحتى تعميقها، وخاصة بمجرد اقتراب الانتخابات الأميركية من نهايتها.

صراع داخل النظام على السلطة في إيران يلوح في الأفق

أليكس فاتانغا

مع دخول جمهورية إيران الإسلامية عام 2024، فإنها تواجه صراعًا أعمق على السلطة داخل النظام بالإضافة إلى منطقة في حالة تغيّر مستمرّ. وعلى مدار العام المقبل، ربما تخضع أجندة

طهران للاختبار على نحو لم يسبق له مثيل، وقد تعود مواجهتها النووية مع الغرب بقوة. وفي الداخل، من المتوقّع أن تكون انتخابات آذار/مارس 2024 لاختيار أعضاء مجلس الشورى (البرلمان) المكوّن من 290 عضوًا ومجلس الخبراء المكوّن من 88 عضوًا، أحداثًا غير مهمّة. وسيعمل مكتب المرشد الأعلى علي خامنئي، من خلال سيطرته المشدّدة على عملية فحص المرشحين، على التأكد من عدم توفير خيار حقيقي للناخبين. وبالتالي، من المتوقّع أن يصل إقبال الناخبين إلى أدنى مستوى تاريخي. ولا يجازف خامنئي البالغ من العمر 84 عامًا بأي مجازفة، فيملأ هذين المجلسين بالمتملّقين، الذين يتولون مهمّة رسمية تتمثل في اختيار خليفته. كل شيء على الطراز السوفياتي، ولم يشعر الشعب الإيراني قط بهذا القدر من الغربة عن النظام. ومع ذلك، فإن المسؤولين في الجمهورية الإسلامية، من المرشد الأعلى وما دونه، لا يسمعون صوتهم ويعتقدون أن القمع سيحافظ على قبضتهم على السلطة.

في هذه الأثناء، يستعد من لا يزالون داخل خيمة النظام لخوض معركة النفوذ، وهو ما يعني صراعًا بين المتشدّدين. سوف يتنافس فصيل الرئيس إبراهيم رئيسي ضد محمد باقر قاليباف، رئيس المجلس - أحد مساعدي خامنئي والمرشح الرئاسي المحتمل لعام 2025- وما يسمّى بالفصيل المعتدل، مثل أنصار الرئيس السابق حسن روحاني، وحتى الشعبويين، مثل حزب اللّه. وقد يتظاهر محمود أحمدي نجاد سيئ السمعة بأن هذه الأمور مهمّة، لكنها ليست كذلك. ولا يثق بهم خامنئي، كما أن الشعب الإيراني لم يعدّ يعتقد أن التصويت له أهمية في الجمهورية الإسلامية.

وفي المنطقة، وبمباركة خامنئي، قد يواصل رئيسي عملية الانفراج مع الدول العربية. استمرار خفض التصعيد مع الرياض يتصدر القائمة. والأمر الحاسم هو أن تمتد حرب غزة إلى دول مجاورة أخرى، وفي هذه الحالة سيكون من المستحيل التنبؤ بمسار المنطقة. على المستوى الأساسي، يتعيّن على محور المقاومة الذي تقوده إيران تحقيق توازن صعب: البقاء مخلصًا لفكرة التشدّد كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة و "إسرائيل"، ولكن دون تخويف دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرهما في أحضان واشنطن.

وكما هو الحال في عام 2023، سيكون هناك أمران مؤكّدان بشأن العلاقات الأميركية الإيرانية: لن يكون البلدان بعيدًا أبدًا عن أزمة محتملة، ولا يملك أي منهما رؤية حقيقية لكسر الجمود. وفي عام 2023 توصلت طهران وواشنطن إلى تفاهم غير معلن: اتخذ كل منهما خطوات معيّنة لتهدئة التصعيد وتأكد من عدم وجود صراع عسكري بينهما. لكن هذا كان فقط لمنع الحرب. وهذا

التفاهم غير المعلن لن ينهي ملحمة إيران النووية مع الغرب في عام 2024، كما أنه ليس كافيًا لخلق مساحة لنوع من الحوار حول الملفّات الإقليمية، بما في ذلك الحرب في غزّة.

ويتعرض البيت الأبيض في عهد بايدن بالفعل لانتقادات كثيرة بسبب هذا التفاهم الضمني مع طهران ولن يقامر بأي مبادرات إضافية تجاه إيران في عام الانتخابات الرئاسية الأميركية. ويوجد عامل مثبط مماثل لخامنئي وأنصاره، الذين يفضّلون العيش في وضع "اللاحرب واللاسلام" في مواجهة واشنطن بدلًا من المخاطرة بتعريض توازن القوى الدقيق في طهران للخطر من خلال القيام بأي مبادرات جريئة تجاه الأميركيين... ففي الجمهورية الإسلامية، ترتبط مسألة كيفية التعامل مع العلاقات مع الولايات المتحدة ارتباطًا وثيقًا بالمنافسة داخل النظام على السلطة. إنها ليست قضية سياسة خارجية في حد ذاتها، ولكنها تتعلق بشكل أساسي بالطبيعة المستقبلية للجمهورية الإسلامية.

الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا آخذة في الضعف ومحفوفة بالتحدّيات

شهرود فردوست

في توقّعاتهما لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2023، يتوقّع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تباطؤًا حادًا في النموّ الاقتصادي السنوي للمنطقة في عام 2023، إلى 2٪، انخفاضًا من حوالي 6٪ في عام 2022. وذلك نتيجة لتخفيضات إنتاج النفط في بعض دول مجلس التعاون الخليجي لمنع المزيد من الانخفاض في أسعار النفط. وتتوقّع كلتا المؤسستين أن يظل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي أقل بكثير من مستويات 2022 في عام 2024، حيث يرتفع إلى 3.5٪ فقط، مدفوعًا بشكل أساسي بالنشاط الاقتصادي غير النفطي. تؤثر الحرب في غزة سلبًا على النموّ والظروف المالية في العديد من البلدان، وقد أضعفت بشكل كبير التوقّعات الاقتصادية للمنطقة لعام 2024. وتشير مذكرة حديثة صادرة عن خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن الصندوق يخفض توقّعاته للنموّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مضيفة أن الصراع واسع النطاق ومن المرجّح أن تشكّل هذه الأزمة، التي تشمل عدة دول، تحدّيًا اقتصاديًا كبيرًا للمنطقة بأكملها في عام 2024 وما بعده. إن اقتصادات البلدان والأقاليم المشاركة بشكل مباشر في الحرب- "إسرائيل" والضفة الغربية وغزة - تتعرّض بالفعل لضربة شديدة. ويتوقّع تقرير حديث صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه إذا استمرّ الصراع ثلاثة أشهر، فمن المرجّح أن ينخفض الناتج المحلّي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة بما يزيد على 12٪، وقد

يرتفع عدد الفقراء بنسبة 45٪. ونظرًا لأن نصف المساكن في غزة قد تمّ تدميرها، وتشريد ثلاثة أرباع سكانها، ومقتل أكثر من 17 ألفًا من سكانها، فمن المرجّح أن التأثير الاقتصادي على غزة يتجاوز بالفعل انخفاض الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 50٪، ويواجه جميع السكان كارثة إنسانية.

إذا لم تشتدّ حدّة الصراع على المستوى الإقليمي، فمن المتوقّع أن يتراجع النموّ في "إسرائيل" إلى حدّ ما، ويعود ذلك أساسًا إلى انخفاض الاستهلاك الخاص والاستثمار والسياحة، مقارنة بمتوسط 3.0٪ سنويًا متوقّعا للفترة 2023-2024 قبل بدء الصراع إلى 2.3٪ في 2023 و1.5٪ في 2024، بحسب منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إن اقتصادها السليم قبل الصراع، والاحتياطيات المالية الكافية وميزان المدفوعات، والاستجابة السريعة للسياسات، يجب أن تساعد في تجنّب المزيد من الأضرار الخطيرة، في غياب المزيد من التصعيد. ويمثل قطاع السياحة ما بين 35٪ إلى 50٪ من عائدات التصدير في مصر والأردن ولبنان، وهو مصدر رئيسي للنقد الأجنبي وفرص العمل، وقد تضرّرت بشدة من الحرب، التي أدّت أيضًا إلى تباطؤ تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفّقات المحافظ الاستثمارية، بسبب زيادة عدم اليقين، والتصوّرات حول ارتفاع المخاطر التي تواجه الشركات والأسر، وتشديد الظروف المالية. إذا استمرّ الصراع وتوسع، فمن المرجّح أن يكون التأثير الاقتصادي أكبر بكثير لجميع الأطراف المعنية، ومن المرجّح أن يمتد إلى ما هو أبعد من منطقة الصراع الحالية، مما يخفض ما لا يقل عن 4 إلى 5 نقاط مئوية من توقّعات النموّ الاقتصادي قبل الصراع لعام 2024.

إن الاقتصاد العالمي في وضع أفضل لاستيعاب صدمة أسعار النفط الكبرى مما كان عليه في أوائل السبعينيات. ولكن اتساع نطاق الحرب بين "إسرائيل" وحماس من الممكن أن يؤدّي إلى انخفاض كبير (ولو مؤقتًا) في إمدادات النفط والغاز لدى واحد أو أكثر من المنتجين في المنطقة. إن الإغلاق المؤقت لقناة السويس أو مضيق هرمز أو الإضرار بمنشآت الطاقة يمكن أن يؤدّي إلى انخفاض كبير في الناتج المحلّي الإجمالي لمنتجي النفط والغاز الرئيسيين في المنطقة وسيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي.

وحتى التخفيض المؤقت في إمدادات النفط والغاز يمكن أن يؤدّي إلى زيادات حادّة في أسعار الطاقة. مثل هذه الزيادات، بالإضافة إلى الاضطرابات في إمدادات الطاقة والغذاء الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022، يمكن أن تدفع أسواق السلع العالمية إلى مياه مجهولة. وفقًا لأحدث توقّعات البنك الدولي للسلع، فإن الاضطرابات المماثلة للحظر النفطي العربي عام

1973 يمكن أن تقلّل إمدادات النفط العالمية بمقدار 6 إلى 8 ملايين برميل يوميًا، مما يؤدّي في البداية إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 56 إلى 75٪ (عند 140-157 دولارًا للبرميل).

لقد أصبح الاقتصاد العالمي أقلّ اعتمادًا على النفط مما كان عليه في السبعينيات. وعلى الرغم من ذلك، تشير عمليات محاكاة نموّذج الاقتصاد الكلّي إلى أنه مقابل كل زيادة قدرها 10 دولارات للبرميل في أسعار النفط، قد ينخفض النموّ العالمي بنسبة 0.1٪، وقد يرتفع التضخم العالمي بنسبة 0.2٪. وفقًا لتقرير حديث صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن صدمة أسعار النفط الكبيرة الناجمة عن انسداد طرق الشحن الرئيسية يمكن أن تؤدّي إلى تعطيل التدفقات التجارية وخفض أسعار الأصول في جميع أنحاء العالم، مما يؤدّي إلى تحويل "الهبوط الناعم" المتوقّع للاقتصادات المتقدمة (التي من المتوقّع حاليًا أن تنموّ بنسبة 1.4٪) ٪ في عام 2024) إلى الركود التضخمي، مع انخفاض الإنتاج وارتفاع التضخم.

تطلعات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى أدوار قيادية عالمية تؤتي ثمارها

جيرالد أم فاينستاين

لأكثر من عقد من الزمان، منذ أن هزّت انتفاضات الربيع العربي الحكومات الجمهورية في العالم العربي، لعبت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة دورًا مهيمنًا بشكل متزايد في تشكيل السياسات السياسية والاقتصادية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط. وبينما تقلب الأزمات في أوكرانيا وغزة الشؤون العالمية رأسًا على عقب، فقد قام صنّاع القرار في الرياض وأبو ظبي الآن بتوسيع هيمنتهم الإقليمية لممارسة التأثير على القضايا والسياسات في جميع أنحاء العالم. فمن موقعهما على رأس منظمة أوبك + النفطية إلى دعوتهما للانضمام إلى المنظمة الحكومية الدولية لدول البريكس واستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في عام 2023، مهد العام الحالي الطريق للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. إن طيران الإمارات لها مقعد على الطاولة. بينما تناقش القوى الكبرى القضايا الحاسمة التي تواجه المجتمع العالمي.

وفي حين بقي البلدان على الحيّاد بشكل حازم بشأن الحرب الأوكرانية، فإن ردهما على الصراع بين "إسرائيل" وحماس قد يكون قرارهما الأكثر أهمّية خلال العام المقبل. وسوف يواجهان ضغوطًا متنافسة، على المستويين الدولي والمحلّي، لاتخاذ مواقف حازمة بشأن الحرب الحالية،

فضلًا عن محادثة "اليوم التالي" حول مستقبل غزة والصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وترى الولايات المتحدة أن الرياض وأبو ظبي شريكان أساسيان في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في غزة بعد الصراع، ومعالجة التحدّيات الإنسانية الحرجة، وتلبية الاحتياجات الحكومية والأمنية في غزة، وربما الاستعداد للعودة إلى المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وسوف تكون علاقاتهما مع "إسرائيل"، القائمة والمستقبلية، موضع نقاش ساخن، بما في ذلك في حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية. ومع ذلك، فإن الحكومتين سوف تكونان حذرتين من الظهور بمظهر وكأنهما توفران غطاءً لحكومة "إسرائيلية وسياساتها وعملياتها التي تعتبر لعنة بالنسبة للغالبية العظمى من العرب، بما في ذلك سكانهما. ويتلخص مطلبهما في إثبات أن مشاركتهما في المبادرة التي تقوّدها الولايات المتحدة من شأنها أن توفر فائدة ملموسة للشعب الفلسطيني. إن المخاطرة التي يواجهانها، إذا أخطأوا في اتخاذ قرارهما، من المحتمل أن تؤدّي إلى إثارة القلق الداخلي فضلًا عن الازدراء الإقليمي.

إن رغبة السعوديين الشديدة في إنهاء الحرب الأهلية في اليمن، وبالتالي التهديد بشن المزيد من الهجمات من قبل الحوثيين على الأراضي السعودية والإماراتية، أصبحت الآن مرتبطة بالصراع في غزة. لقد أدّت جهود الحوثيين لإظهار دعمهم لحماس والولاء لـ "محور المقاومة" الإيراني من خلال الهجمات الصاروخية والطائرات بدون طيّار التي تستهدف "إسرائيل"، فضلًا عن الهجمات على الشحن في البحر الأحمر، إلى تعقيد الاستراتيجية السعودية وزيادة احتمال نشوب صراع سعودي حوثي جديد. ويدعو السعوديون الولايات المتحدة (و "إسرائيل" على الأرجح) إلى عدم السماح لاستفزازات الحوثيين بأن تؤدّي إلى صراع أوسع. كما أنهم سيستخدمون حوارهم مع طهران سعيًا إلى المشاركة الإيرانية لتحقيق نفس الغاية. ويعدّ إنهاء الحرب الأهلية في اليمن هدفًا رئيسيًا في العام الجديد بالنسبة للسعوديين حتى يتمكنوا من إعادة تركيز سياستهم وميزانيتهم من الدفاع والأمن إلى التنمية الاقتصادية والتنويع.

تعدّ اليمن، إلى جانب ساحل البحر الأحمر الأوسع، واحدة من المناطق القليلة التي اتبع فيها السعوديون والإماراتيون سياسات متباينة بشكل واضح. ويدعم السعوديون بقوة قيام دولة يمنية موحّدة على حدودهم الجنوبية، بينما يدعم الإماراتيون حركة انفصالية من شأنها إعادة تأسيس جنوب اليمن قبل عام 1990. ومع ذلك، على الرغم من خلافاتهم، فقد استسلم الإماراتيون تاريخيًا لتفضيلات الرياض، وتقبّلوا أن الحلّ النهائي لمستقبل اليمن له أهمّية أكبر بالنسبة للسعوديين.

لكن المنافسة الاقتصادية بين البلدين لديها القدّرة على أن تصبح نقطة احتكاك أكبر. إن رغبة الرياض في تأكيد هيمنتها الاقتصادية الإقليمية، وخاصة في الضغط على الشركات الدولية لإنشاء مقرّ إقليمي في المملكة العربية السعودية، تتحدّى بشكل مباشر أوّلوية دبي باعتبارها مركز الأعمال والتمويل في الخليج. وستصل هذه القضية إلى ذروتها في العام المقبل مع دخول مشروع المقر الإقليمي الرائد في الرياض حيّز التنفيذ، والذي يمنع أي شركة أجنبية ليس لها مقرّ إقليمي في المملكة العربية السعودية من التعامل مع المؤسّسات الحكومية. في النهاية، قد تكون الأعمال التجارية، وليس السياسة العليا، هي القضية التي تدفع الحليفين المقرّبين إلى التباعد أكثر.

ويواجه العراق المزيد من الانقسامات السياسية والإقليمية

رندة سليم

إذا ما استمرت حرب "إسرائيل" على غزة حتى عام 2024 فستواصل الميليشيات العراقية المدعومة من طهران حملتها لاستهداف المصالح الأميركية في العراق وسوريا. وقد جدّدت هذه الميليشيات مؤخرًا دعوتها القوات الأميركية إلى مغادرة العراق، وتعهدت بمواصلة استهداف الأصول العسكرية الأميركية حتى تحقيق هدفها. وقد أدّى الرد الأميركي على هذه الهجمات حتى الآن إلى مقتل عدد قليل من أفراد الميليشيات. ولكن إذا أدّت الهجمات الأميركية المستقبلية على هذه الميليشيات إلى ارتفاع عدد القتلى العراقيين، فسوف تتصاعد الضغوط على الحكومة في بغداد لدعوة القوات الأميركية إلى مغادرة العراق، مما يعرّض الوجود العسكري الأميركي في شمال شرق سوريا للخطر في الوقت نفسه.

ومن المرجّح أن تبقى حكومة رئيس الوزراء محمد السوداني في السلطة حتى الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرّر إجراؤها عام 2025. ومن غير المتوقّع أن تؤدّي انتخابات مجالس المحافظات، التي ستجرى في 18 كانون الأول/ديسمبر2023 بعد تأخير دام 10 سنوات، إلى تغييرات كبيرة في التوزيع الحالي للسلطة على المستوى الوطني. ومع ذلك، فإن نتائجها ستكون مؤشرًا مهمًا على مكانة الأحزاب السياسية العراقية على المستوى المحلّي، مما يساعد في تحديد شكل التحالفات السياسية قبل الانتخابات الوطنية عام 2025.

في الأول من كانون الثاني/يناير 2024، وفي خطوة منسّقة مع السلطات الأميركية، من المقرّر أن يحظر العراق عمليات السحب النقدي والمعاملات المقوّمة بالدولار الأميركي- وهي أحدث حملة

من جانب السلطات العراقية للقضاء على استخدام احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية في الجرائم غير المشروعة، مثلًا بغرض التهرب من العقوبات الأميركية على إيران أو تحويل الدولارات إلى سوريا وإيران. وعلى الرغم من تعهده بمكافحة الفساد بقوة، فإن سجلّ رئيس الوزراء العراقي في هذا الصدّد كان مخيبًا للآمال في عام 2023 ومن المرجّح أن يظل كذلك في عام 2024. ومثل أسلافه، تجنّب السوداني حتى الآن استهداف الأحزاب السياسية والأفراد- بما في ذلك أعضاء ائتلافه الحاكم. - الذين استفادوا من مختلف مخططات الفساد رفيعة المستوى وقدموا غطاء لها، خاصة في منح العقود من قبل الحكومات الفيدرالية والمحلّية. وفي أواخر عام 2024، من المتوقّع أن تكتمل المرحلة الأولى من مشروع الربط الكهربائي الذي يربط العراق بمجلس التعاون الخليجي. وسيبدأ خط النقل بعد ذلك في توفير 500 ميجاوات من الكهرباء سنويًا إلى جنوب العراق، مما يساعد في معالجة حالات انقطاع التيار الكهربائي المزمنة في البلاد وجعلها أقل اعتمادًا على إمدادات الطاقة الإيرانية.

تحدّي القدرات، ودوافع الردع الذاتي

سوف تؤثّر الضغينة الحزبية على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

براين كاتوليس

وبالنظر إلى عام 2024، ستواجه الولايات المتحدة العديد من التحدّيات في جميع أنحاء الشرق الأوسط: حرب نشطة ومستمرّة بين "إسرائيل" وحماس في قطاع غزة، وتحدّيات أمنية وإنسانية مزمنة ترهق نظام الدولة في المنطقة، وتهديدات مستمرّة من إيران وحماس. شبكتها من الوكلاء وكذلك الشبكات الإرهابية مثل فلول تنظيم الدولة الإسلامية، من بين آخرين. لكن بعض أكبر التحدّيات التي تواجه السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط في العام الجديد يمكن أن تأتي من الداخل. وقد ينتهي الأمر بالنظام السياسي والنظام السياسي الأميركي إلى أن يصبح أحد أسوأ خصومه عندما يتعلق الأمر بتعزيز استراتيجية متماسكة في المنطقة، على ثلاث جبهات مهمة. أولًا، تواجه إدارة بايدن بعض التحدّيات الكبرى المتعلّقة بالقدرات التشغيلية في جهاز الأمن القومي لديها. وإذا أضفنا ذلك إلى الافتقار إلى التركيز الاستراتيجي والأولويات الواضحة في سياستها الخارجية الشاملة، فإن هذا قد يعيق قدرة أميركا على تطوير استراتيجية أكثر تفاعلًا في

مختلف أنحاء الشرق الأوسط الكبير. وسوف تستمرّ حرب روسيا المستمرّة ضد أوكرانيا وتصرفات الصين في آسيا ومختلف أنحاء العالم في احتلال الكثير من الوقت والاهتمام أيضًا.

ثانيًا، إن الدافع الأساسي لإدارة بايدن لتجنب اتخاذ موقف أكثر استباقية في نهجها الدبلوماسي والعسكري تجاه الشرق الأوسط، مدفوعًا جزئيًا بالقيود المفروضة على قدرتها، يمكن أن تطيل أمد الصراعات مثل الحرب بين "إسرائيل" وحماس. ويمكن أن يؤدّي أيضًا إلى إنهاء الفرص على المدى القريب لتعزيز بعض إجراءات المشاركة الأكثر استباقية التي كانت إدارة بايدن تتبعها قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك توسيع عمل منتدى النقب، واستكشاف فرص التطبيع بين المملكة العربية السعودية و "إسرائيل"، واتخاذ خطوات لتنفيذ المفاهيم. مثل المّمر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC).

وأخيرًا، فإن عام 2024 هو عام الانتخابات، وسوف تنذر المواجهة الرئاسية، جنّبًا إلى جنّب مع السباق على مقاعد مجلسي النواب والشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر، بالضغينة الحزبية المعتادة بشأن كل قضية تقريبًا في المجال العام، بما في ذلك الشرق الأوسط. ولا تزال الجهود الرامية إلى جعل السياسة الخارجية الأميركية قضية حزبية في السياسة الداخلية الأميركية قوية للغاية. وقد لا يكون هذا العام الانتخابي مختلفًا، بل قد يكون في واقع الأمر أكثر تعقيدًا بسبب الانقسامات الشائكة داخل الحزب بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن بعض القضايا السياسية في الشرق الأوسط. من المحتم أن ترسل الأصوات المختلفة التي تنشأ من هذه المناقشة السياسية المعقدة إشارات متضاربة إلى الأصدقاء والأعداء على حدّ سواء في الشرق الأوسط، وقد تدفع المخاوف من تحول السلطة بحلول عام 2025 اللاعبين الرئيسيين في المنطقة إلى الاستمرار في تغطية رهاناتهم.

لا تواجه الولايات المتحدة نقصًا في التهديدات في الشرق الأوسط، لكن أحد أكبر الأشياء التي قد تعيقها هي التحدّيات التي تواجهها من داخل سياساتها.

وفي سوريا، أزمة إنسانية متفاقمة مع فرصة ضئيلة للتحركات الدبلوماسية

تشارلز ليستر

على المستوى الإنساني، فإن التوقّعات بالنسبة لسوريا وشعبها في عام 2024 أسوأ من أي وقت مضى. واعتبارًا من الأول من يناير/كانون الثاني، سوف ينهي برنامج الغذاء العالمي برنامجه لمساعدة سوريا تمامًا، في حين أصبح الشركاء الأميركيون والأوروبيون في وضع يسمح لهم بخفض ميزانيات مساعداتهم لسوريا بنسبة 20٪ إلى 40٪. ويأتي هذا الانخفاض الوشيك والكارثي في المساعدات في الوقت الذي أصبحت فيه الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد أكبر من أي وقت مضى، حيث يعيش 90٪ من السوريين تحت خط الفقر ويعاني حوالي 65٪ من انعدام الأمن الغذائي. ونظرًا لمدى سوء الأوضاع الإنسانية بالفعل، فمن الصعب أن نتخيل مدى السوء الذي يمكن أن تصل إليه هذه الأوضاع. لكنها ستخلق المزيد من الحوافز للسوريين للفرار من البلاد، وللاجئين السوريين للبحث عن مستقبل أكثر استدامة في أماكن أبعد، في أوروبا.

ومع وصول سعر الليرة السورية إلى نحو 14 ألف ليرة مقابل الدولار، انخفاضًا من 6500 في كانون الثاني/ يناير2023، ليس لدى النظام السوري القدرة على المساعدة - حتى لو أراد ذلك. وبدلًا من ذلك، يواصل نظام بشار الأسد إثراء نفسه من خلال إنتاج المخدّرات على المستوى الصناعي، ويبدو عازمًا على بذل كل ما في وسعه لردع اللاجئين عن التفكير في العودة إلى سوريا. بعد أن أدّت المبادرة الإقليمية لإعادة التعامل مع الأسد وتطبيعه إلى تفاقم كل جانب من جوانب الأزمة السورية إلى حدّ كبير في منتصف عام 2023، ليس هناك سبّب يذكر لتوقّع المزيد في طريق مبادرات التطبيع الجوهرية في عام 2024.

على الرغم من أن تلك الجهود الإقليمية الفاشلة حفزت تجديد المحادثات المتعدّدة الأطراف المغلّقة في أواخر عام 2023 - بين الدول الإقليمية والأوروبية في المقام الأول- حول آفاق الحركة الدبلوماسية بشأن سوريا، لم تظهر أي أفكار جديدة، بل اتسعت الخلافات. ومع انشغال روسيا بحربها المستمرّة في أوكرانيا، فمن غير المرجّح أن تدفع موسكو بأي تحركات دبلوماسية جديدة في عام 2024. وهذا يعني أن العملية السياسية في سوريا ستظل ميتة ومن المرجّح أن تظل خطوط الصراع مجمّدة، كما كانت منذ وقت مبكر عام 2020– وكذلك زيادة تصلّب الجدران السياسية التي تفرّق بين المناطق الإقليمية المتنافسة في سوريا في الشمال الشرقي، والشمال الغربي، والنواة الحضرية التي يسيطر عليها النظام في الغرب والجنوب.

وبافتراض استمرار حرب "إسرائيل" في غزة لبعض الوقت حتى عام 2024، فإن سوريا ستظل جبهة ثانوية للأعمال العدائية الجيوسياسية، حيث يسعى وكلاء إيران الموجهون إلى تحقيق طرد القوات الأميركية من خلال حملة من هجمات الطائرات بدون طيّار والصواريخ. وإذا استمرت تلك الهجمات أو أصبحت أكثر قوة بطبيعتها، فإن مدى استمرارية الانتشار الأميركي في شمال شرق سوريا سيصبح موضع شك مباشر، خاصة مع بدء موسم الانتخابات الأميركية. وفي أواخر عام 2023، بدأت القوة الشريكة للولايات المتحدة، وهي قوات سوريا الديمقراطية، في الإشارة إلى قلقها إزاء تصوّرات الضعف الأميركي في مواجهة حملة غير مسبوقة من الهجمات بالوكالة الإيرانية.

احتمالات السلام في اليمن ضئيلة مع تصعيد الحوثيين لهجماتهم الصاروخية والبحرية والتوظيف ندوى الدوسري

وأثارت الهجمات الأخيرة التي شنها الحوثيون المدعومون من إيران على السفن في البحر الأحمر مخاوف بشأن حرية الملاحة والأمن البحري الدولي. وخلال الشهرين الماضيين، استولت الجماعة المتمرّدة على سفينة شحن وألحقت أضرارًا بثلاث سفن تجارية أخرى. كما اعترضت البحرية الأميركية ستة صواريخ على الأقل أطلقها الحوثيون.

وقد أدّت هجمات الحوثيين إلى تقويض الثقة المهتزة بالفعل في جهود الولايات المتحدة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سلمية لإنهاء الصراع في اليمن. وتشهد البلاد حالة حرب منذ أن استولى المتمرّدون الحوثيون على العاصمة صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014، وتدخّل تحالف بقيادة السعودية عسكريًا في آذار/مارس 2015، لكنه فشل في إنهاء انقلاب الحوثيين.

وفي الآونة الأخيرة، حاولت الرياض تخليص نفسها من الصراع في اليمن. وبدأت هدنة مع الحوثيين في نيسان/أبريل 2022 وكثفت تعاملها الدبلوماسي مع المتمردين للتوصل إلى اتفاق. كما شكّل التحالف الذي تقوده السعودية مجلس القيادة الرئاسي لتوحيد القوات المناهضة للحوثيين. ومع ذلك، فإن التوتّرات بين السعوديين والإماراتيين غذّت الانقسامات داخل حزب المحافظين وأضعفت موقفه في مواجهة الحوثيين. وظل مجلس القيادة الرئاسي في الظلام بشأن تطوّرات المفاوضات بين المملكة العربية السعودية والحوثيين وحصل اجتماع في الرياض الشهر الماضي للموافقة على صفقة محتملة.

وعلى الرغم من هذه التنازلات، رفض الحوثيون تقديم تنازلات، مطالبين بالانسحاب غير المشروط من التحالف الذي تقوده السعودية، والاعتراف الحصري بهم كسلطة شرعية في اليمن، وبرنامج رئيسي للتعويضات وإعادة الإعمار. وكثفوا حشدهم، وجمعوا حوالي 50 ألف مقاتل خارج مدينة مأرب وحدها. وقد أدّت قدراتهم الصاروخية القوية والموقف الضعيف لمنافسيهم إلى زيادة جرأة الجماعة.

يكشف الارتفاع الأخير في الهجمات الحوثية عن حقيقة قاسية قلل الكثيرون من أهميتها منذ فترة طويلة. ويشارك الحوثيون، وهم جزء من "محور المقاومة" الإيراني، في برنامج عابر للحدود يهدف إلى تحرير مكة والقدس. لقد أتاحت الحرب بين "إسرائيل" وحماس فرصة جديدة لتحقيق ما يعتبرونه وعدًا إلهيًا. إن قدرتهم على تعطيل الشحن الدولي تعزز شعورهم بالثقة في أنهم يسيرون على الطريق الصحيح. ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، قام الحوثيون بتجنيد ما لا يقل عن 25 ألف مقاتل جديد في إطار "قوات طوفان الأقصى".

إن التوقّعات بالنسبة لليمن في عام 2024 قاتمة. وبغضّ النظر عن الصفقة المحتملة، تشير التطوّرات الأخيرة إلى أن الحوثيين سيكثفون عملهم العسكري في اليمن. إن هجماتهم المتهوّرة في البحر الأحمر وضد "إسرائيل" يمكن أن تؤدّي إلى فرض عقوبات وتدخّل عسكري دولي، وبالتالي تفاقم معاناة اليمنيين. يبدو أن طريق اليمن إلى السلام طويل للغاية ومحفوف بالمزالق.

العالم في العام 2024[1]

مجلة فايننشال تايمز، كانون الأول 2023

حلقة بودكاست نشرتها مجلة فايننشال تايمز يحاور فيها الكاتب جدعون راشمان المدير العام لصحيفة فايننشال تايمز مارتن وولف والمديرة العامة للمعهد الملكي للخدمات المتحدة كارين فون هيبل ورئيس مجموعة أوراسيا إيان بريمر.

مقدمة

من سيفوز في الانتخابات الرئاسية الأميركية؟ هل تواصل الصّين تقاربها مع الغرب؟ ما هي احتمالات إنهاء الحرب في أوكرانيا وغزّة؟

جدعون راشمان

أهلًا ومرحبًا بكم في مراجعة راشمان. معكم جدعون راشمان، كبير المعلّقين على الشؤون الخارجية في صحيفة فايننشال تايمز. هذا التدوين الصوتي هو الأخير للعام 2023. وللتطلّع للعام المقبل، اجتمعت مع مجموعة من الخبراء. معنا من لندن، مدير عام صحيفة فايننشال تايمز مارتن وولف، والمديرة العامة للمعهد الملكي للخدمات المتحدة كارين فول هيبل. ومعنا من نيويورك رئيس مجموعة أوراسيا، إيان بريمر، وهي واحدة من أهم الشركات الاستشارية الرائدة في مجال المخاطر السياسية في العالم. ينتهي العام 2023 بشكل قاتم إلى حدٍّ ما مع استمرار احتدام الحروب في غزة وأوكرانيا. فهل سيكون العام 2024 أفضل؟ إنّ إحدى إيجابيات السنوات الثلاث الماضية هي عدم الاضطرار إلى الاستماع إلى هذا الرجل بشكل يومي.

*تعريب: بتول حمود

[1] The world in 2024. (2023). Financial Times.
https://www.ft.com/content/f4522088-8156-48e2-893f-003e4e6be6b2

في العام 2024، سيعود جو بايدن بقوّة. ولم أستعمل هذه الكلمة باستخفاف. فهو قد تعهّد مرارًا وتكرارًا بالانتقام من أعدائه السياسيين في حال فوزه في الانتخابات الرئاسة لعام 2024. ليست أميركا وحدها التي تُجري انتخابات مهمّة. فالهند وإندونيسيا ودول في شمال إفريقيا ستتوجّه إلى صناديق الاقتراع في النصف الأول من العام 2024، ومن المرجّح أن تجري بريطانيا أيضًا انتخابات في الوقت نفسه تقريبًا بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية الأميركية. الدولة الوحيدة التي لن تصوّت هي الصين. ولكن مصير اقتصاد الصين والطمّوحات الدولية للبلاد ستساهم أيضًا في تشكيل العالم على مدار الاثني عشر شهرًا المقبلة. سأبدأ محادثتي الثلاثية بسؤال مارتن وولف عمّا إذا كان من المحتوم أن تهيمن الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل على السياسة العالمية في العام المقبل؟

مارتن وولف

بحدود ما نعرفه الآن، سيكون هو الحدث السياسي الكبير الذي يمكننا توقّعه، وسيعتقد أغلب الناس أنّ هذه النتيجة يمكن أن يكون لها تأثير كبير، ليس للولايات المتحدة فحسب بل للعالم كلّه. إذ يمكن أن يقلب كل شيء رأسًا على عقب. ولكن أريد أن أؤكّد أيضًا أنّنا إذا كنّا نعرف أي شيء عن العالم فهو أنّ بعض الأشياء المدهشة حقًا يمكن أن تحدث. وربما يكون هناك أحداث أخرى، يمكننا تخيّل بعضها وبعضها الآخر لا يمكن تخيّله. من الممكن أن يكون حربًا، أو حربًا نوويةً، أو قد يكون هناك وباء آخر، وقد نشهد حدثًا سياسيًّا ضخمًا وربما قد يبدأ الاتحاد الأوروبي في الانهيار. لقد تعلّمت أمرًا واحدًا فقط وهو ألّا تقول ما الذي سيكون الحدث الكبير لهذا العام. لو سئلت في نهاية العام 2019 عن الحدث الكبير في العام المقبل لما قلت فيروس كورونا.

جدعون راشمان

لا، في الواقع لم تكُن لتقول في العام التالي إنّ روسيا ستغزو أوكرانيا.

مارتن وولف

بالفعل، هذا هو الأمر.

جدعون راشمان

لكن مع ذلك، بالنظر إلى المجهول المعلوم، إيان، لا نعرف من سيفوز في الانتخابات الأميركية. لكنّني كنت في الولايات المتحدة للتّو، وما صدمني بالفعل بين الديمقراطيين أن هناك شعورًا واضحًا بالذّعر. إنّهم يشعرون بالقطار القادم المسمّى دونالد ترامب أم أنّني أخطأت في قراءتها؟

إيان بريمر

لا، أعتقد أنّ ذلك صحيح. وقد عُدتُ للتّو من اليابان ولاحظت أن في طوكيو شعورًا بالقلق وهناك شعور بالذّعر حقيقةً، وهم يقولون يا إلهي ماذا سنفعل في حال عاد ترامب؟ وكما تعلم، أعتقد أنّنا لا نعرف من هم المرشّحون، لكن الرّهان السّهل، إلى حدّ ما، هو أنّه سيكون ترامب مقابل بايدن من جديد. وهذا يعني أنّه سيُنظر إلى هذه الانتخابات على أنّها غير شرعية من قبل الجانب الخاسر، مهما حدث. وهذا يعني أنّ ترامب إما يفوز أو يذهب إلى السجن. وبالتالي فإنّ المخاطر أعلى بكثير في كلتا الحالتين بالنسبة إلى المشاركين كلّهم. لم تفعل السنوات الأربع من حكم بايدن شيئًا لتقليل المنافسة السياسية والقبلية والعداء والتّضليل داخل النّظام السياسي الأميركي. إنّ أقوى ديمقراطية في العالم تعاني من اضطراب. هذا هو الواقع ولكنّني أتّفق أيضًا مع مارتن في أنّني لا أرغب في الادّعاء بأنّ هذه هي القضية الكبرى في العام 2024، ليس أقلّها بسبب الحربين المستمرّتين، اللتين لم ينتهِ أيّ منهما، ويمكن لكليهما أن لا تحتويها العام المقبل بطرق يمكنك أن تتخيّل بسهولة أنّها قد تكون أخطر مما تشعر به حاليًا.

جدعون راشمان

نعم، وسنخصّص بعض الوقت لهاتين الحربين في دقيقة واحدة. ولكن كارين، تحدّث إيان عن الحالة في طوكيو حيث كان للتّو وأنت أميركية مقيمة هنا في أوروبا. هل تلاحظين هذا القلق المتزايد في أوروبا، خاصة في ظلّ الحديث عن أنّ ترامب قد يُخرج أميركا من حلف الناتو؟

كارين فون هيبل

بالتأكيد. وأعتقد أنّه في المرة الأولى لم يتوقّع أحد أنّه سيفوز وقد فاز بالفعل. هذه المرة يعتقد الناس أنّه سيفوز. لذا ربما لن يفوز إذا واصلنا ذلك. ولكن هناك أمر واحد أقلق حياله وهو أنّه لا أظنّ أن حكومات أوروبا والقطاع الخاص والحكومات الأخرى تخطّط بما فيه الكفاية لما قد تعنيه رئاسة ترامب بالنسبة إليهم وكيف سيستجيبون. لقد مرّرنا بذلك لذا يجب أن يكون هناك المزيد من الخطط لمختلف السيناريوهات وكيفيّة المضيّ قُدمًا من دون الولايات المتحدة، لأنّه في

الأساس سينسحب من أيّ دور قيادي أو لن يستمع النّاس إليه. وأعتقد أنّه يجب أن نشجّع النّاس للتّخطيط لهذه الأنواع من السيناريوهات. ولكن أعتقد أيضًا أنّ دور أميركا باعتبارها الديمقراطية الأكبر أهمية سيتغيّر بشكلٍ كبير في حال فاز ترامب مجدّدًا ولا أعتقد أنّ النّاس ستتطلّع إلى أميركا بعد ذلك. أظنّ أنّها ستكون بداية النهاية، حقًا كذلك.

جدعون راشمان

مارتن، لقد كتبت كتابًا عن الرأسمالية الديمقراطية. هل يمكنك أن تتخيّل حقيقةً بداية النهاية للقيادة الأميركية؟ أعني، عندما قالت كارين أنّه يجب علينا أن نستعدّ، فهذا شيء كبير. ولا أعلم حقًا كيف يجب أن نستعدّ لذلك.

مارتن وولف

نعم، كتب زميلي إدوار لوسي، إن كنت أذكر جيدًا، عمودًا في صحيفة جيد جدًا إلى حدّ ما حول هذا الموضوع. إنّه لمن الصعب جدًا الاستعداد لذلك لأنّه هناك احتمالات عدّة، أعني درجات. ولا أحد يرغب في أن يقوم باستثمار ضخم وهناك احتمال أن ينتهي كلّ شيء بسبب أمر واحد، هذا مكلّف جدًا وقد لا يحدث، وفي هذه الحالة قد تضيّعه. إذًا هناك مشكلة مألوفة إلى حدٍّ ما في الاقتصاد، وهي ما هو المبلغ الذي يستحقّ دفعه مقابل التأمين؟ ولا أعلم ما هي الإجابة. ثم هناك الكثير من الأمور، مع أننا نعرف الاتّجاه العام لإدارة ترامب، إلّا أنّنا لا نعرف تفاصيلها. كيف ستسير الأمور وإلى أي مدى ستصل، وبأيّ سرعة. وأنا أتّفق كثيرًا مع كارين. في الواقع، ستتغيّر النظرة إلى العالم الأميركي ومستقبله إذا قرّرت الولايات المتحدة ذلك، نعم فنحن لدينا ترامب ونعرف من يكون وما زلنا نحبّه. حسنًا هذا يغيّر الأمور. إنّه ليس بالأمر الذي لم نجرّبه، وكان ذلك في العام 2016. وسيستجيب الناس لذلك. لكن على الرغم من ذلك، إنّ معرفة تفاصيل ما سيعنيه ذلك وأفضل طريقة للاستجابة ستكون صعبة جدًا. لكن بالانتقال إلى سؤال إيان حول اليابان، عليهم أن يسألوا أنفسهم، ربما سيتوجّب علينا امتلاك أسلحة نووية.

جدعون راشمان

نعم، بالفعل. أعتقد أنّ انتشار السلاح النووي سيعود إلى الطاولة كقضية. لكنّ إيان ذكر أوكرانيا. أعتقد أنه بالنسبة إليهم، على وجه التّحديد، إنّ احتمال ظهور ترامب سيكون مخيفًا لأنّه قال إنّه سينهي الحرب في اليوم الأول، وهو ما نقرأه على أنّه قطع الإمدادات عن أوكرانيا. ولكن بشكل

عام، كان عامًا سيئًا بالنسبة إلى أوكرانيا. هل تعتقد أنّ العام 2024 قد يكون العام الذي تبدأ فيه الحرب بالتحوّل باتّجاه روسيا؟ ربّما هو بالفعل كذلك.

إيان بريمر

نعم، أعتقد أنّه بين ترامب والمخاطر التي تواجهها الولايات المتحدة في العام 2024 والتحدّيات التي تواجهها أوكرانيا، بغضّ النّظر عن هوية الرئيس الأميركي المقبل، فقد تجاوزنا بالفعل ذروة الناتو. لقد تجاوزنا ذروة التّوافق العابر للأطلسي بشأن هذه القضية. ويواصل الهنغاريون جهودهم في الضّغط بقوّة على الأوكرانيين الذي يحصلون على قدر كبير من التّمويل من الاتحاد الأوروبي لإعادة الإعمار. لقد شهدنا انقسامات أكبر في الولايات المتحدة بين الديمقراطيين والجمهوريين. وقد قدّم زيلينسكي أداءً شجاعًا أمام 75 من أعضاء مجلس الشيوخ – في اجتماع خاص قبل يومين – وقد تلقّى دعمًا كبيرًا من الديمقراطيين والجمهوريين الذين كانوا ينشرون غسيلهم القذر أمامه، قائلين إنّهم يريدون أن يعطوه المال. حسنًا، سنفعل ذلك، لكن، كما تعلمون، يرفضون التحرّك في قضية الحدود. المال سيُؤمَّن وسيحصلون على 20 مليار دولار أميركي على الأرجح من الولايات المتحدة، وهذا سيسمح لهم في مواصلة الدّفاع عن أنفسهم. لكنّهم لن يأخذوا المزيد من الأراضي، لذا فإنّ فكرة أن يُنظر إلى الأوكرانيين على أنّهم منتصرون هي فكرة صعبة حقًا.

كما تعلمون، فإنّ بوتين، مع اقتصاد لم يتضرر كثيرًا بسبب العقوبات، وجيش لا يزال يملك الكثير من القدرات والكثير من الدعم من كوريا الشمالية وإيران، على سبيل المثال، قدرتهم على إلحاق الضرر كبيرة والذي يحدث بطريقة مستمرّة لبلدٍ يبلغ عدد سكانه 44 مليون نسمة فقط، يواجه صعوبة أكبر في تكوين جيشه الخاص، هذا حقيقي. وهكذا في العام ونصف العام الماضيين، بدا هذا بمثابة فوز لبايدن وللولايات المتحدة الأميركية وللناتو، بينما على الرغم من أنّ هناك الكثير من الأشياء التي يمكن الإشارة إليها بشكل متزايد، وأعني توسّع الناتو والمزيد من النّفقات على الدفاع وباقي الأمور، سيكون من الصعب صياغة السّرد على أنّ الناتو هو الفائز. وأعتقد أنّ الزّخم سيتجّه نحو بوتين وهذا بالطبع سيكون بمثابة حبة دواء صغيرة مريرة للغاية، خاصة على خلفية الديمقراطية الأميركية غير المستقرّة وانتخابات عام 2024.

جدعون راشمان

حسنًا، كارين، ما الذي تتوقّعين حدوثه أو احتمال حدوثه؟ بالطبع لا أحد يستطيع أن يكون متأكدًا. فيما يتعلّق بقضية أوكرانيا، الطرفان سيكونان على جبهة القتال في العام المقبل، لكن أيضًا كان الناس يتحدّثون منذ البداية عن إمكانية التوصّل إلى تسوية سياسية. سيكون هناك قمة لحلف الناتو في حزيران. هل من الممكن أن تستمر المفاوضات؟

كارين فون هيبل

حسنًا، هذا الأمر متعلّق بالأوكرانيين ليقرّروا وقت استعدادهم لوقف القتال. ونحن نعلم أنّهم مرهقون. ولكن نعلم أيضًا أنّ الرّوس منهَكون والأوكرانيون غير مستعدّين لوقف القتال بعد. ولكن هذه الحرب يمكن أن تستمرّ طويلًا. وكما قال إيان، فهذا الوضع يواجه أفقًا مسدودًا. في الأساس، لا يقوم أيّ من الطّرفين بعمل جيّد بما فيه الكفاية لتوجيه ضربة حاسمة. وقد نشرت الاستخبارات الأميركية مؤخّرًا أنّ أكثر من 315 ألف روسي قتلوا أو جُرحوا، وهو ما يمثّل 90٪ من القوات التي كانت لديهم في بداية الحرب. ولا يستطيع بوتين استدعاء قوات الاحتياط قبل الانتخابات المقرّرة في مارس/آذار، لذا فهو لا يستطيع استدعاء المزيد من القوات في الوقت الحالي. ولكن بالتأكيد في وقت لاحق من العام يمكنه ذلك.

وبالتالي، كما كنا نتناقش، ستكون الانتخابات الأميركية عاملًا مهمًّا وأعتقد أنّ الأوكرانيين يدركون ذلك. وأعتقد أنّ ذلك سيستمرّ لبعض الوقت. وفي مرحلةٍ ما، سيذهبون إلى طاولة المفاوضات ولن يوقّعوا على اتّفاقية سلام لأنّ الأوكرانيين لن يقبلوا أبدًا بالتّنازل عن الأرض التي فقدوها مثل شبه جزيرة القرم، ولكنّهم سيوقّعون على نوع من الصّفقات ومن ثمّ سيأملون في الحصول على نوع من الضّمانات الأمنية من الولايات المتحدة حتى يتمكّنوا من الصّعود على سلّم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا سيوفّر لهم بعض الحماية لمنع روسيا من العودة والهجوم مجددًا في المستقبل القريب.

جدعون راشمان

حسنًا، مارتن، كما يبدو لي، يكتب عن الجغرافيا السياسية، التي تتابعها أيضًا، أنّ اللحظة التي شعر فيها النظام الغربي بأنّه مثقل بالأعباء تقريبًا، جاءت حماس وهاجمت "إسرائيل" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر. وفجأة، إذا كنت في واشنطن أو بروكسل، فأنت لا تتعامل مع هذه الحرب الكبرى فقط، بل مع حرب أخرى أيضًا، وأزمة الديمقراطية في الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي

التي لا تعمل جيدًا. هل لديك هذا النوع من الإحساس بأنّ عودة الشرق الأوسط كقضية رئيسة قد تؤدّي إلى زيادة العبء على النظام؟

مارتن وولف

أعتقد أنّه ربما، على الرغم من أنّنا نسينا جميعنا ذلك، إلّا أنّني ذُهلت بشيء قرأته مؤخرًا، والذي أعتقد أنّه صحيح، وهو أنّ القرار الأخير الذي اتّخذته إدارة بايدن بالتخلّي عن أفغانستان صدم الناس، خصوصًا في آسيا. أعني أنّني كنتُ في كوريا وقالوا، حسنًا إن كانت أفغانستان لا تشكّل أهمية على الإطلاق، فهل نحن نشكّل أهمية؟ أعني، بالطبع، هم يشعرون بالثّقة أكثر من ذلك. ومن الواضح جدًّا أن هناك خلافًا عميقًا داخل الدول الغربية وبينها حول الاتّجاه الذي يجب اتّخاذه تجاه الحرب الجديدة في الشرق الأوسط وحول مدى خطورتها من حيث الخلافات المحتملة مع الدول العربية، وما الذي يمكن أن تعنيه إذا امتدّت إلى وكلاء إيرانيين آخرين وربما إيران ككل. وهناك مستوى جديد من عدم الغموض، ويظل الخليج الفارسي نقطة اختناق استراتيجية بالغة الأهمية. وما يقارب ثلث النفط العالمي يمرّ من خلاله. وفي حال خرجت الحرب عن نطاق السيطرة وامتدت إلى هذه المنطقة، وهو أمر لا يبدو بعيد المنال، فسيكون ذلك مرعبًا. وحتى لو تركنا هذا الجانب، فمن الواضح أنّ مسألة كيف ستنتهي الحرب وإلى أي نوع من السياسة ستؤدّي إليه وما يعنيه ذلك غير واضحة.

جدعون راشمان

حسنًا إيان، هل لديك أي فكرة عن كيفية رؤية الإدارة الأميركية لهذه النهاية؟ واحد من الأمور التي تدهشني هو أولًا، كما تعلم، أنّ جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي، أدلى بتعليقات غير حكيمة الآن حول أنّ الشرق الأوسط أصبح أكثر هدوءًا ممّا كان عليه لسنوات، ثم حدث كلّ شيء. وأيضًا من الواضح أنّ الأميركيين يشعرون بعدم الارتياح بشكل متزايد إزاء ما تفعله "إسرائيل" في غزة بجميع جوانبه، ولكن لا يبدو أنّهم على استعداد لاستخدام الضغط على الإسرائيليين. هل تعتقد أنّه من الممكن أن يتغيّر ذلك؟

إيان بريمر

إنّه يتغيّر. وبالمناسبة، إنّ موقف جيك عن الهدوء في الشرق الأوسط بالطبع لم يكن موقفه فقط. أعني أنّ هذا ما كان يقوله كل المحلّلين والسياسة الخارجية الأميركية بشكل أساسي، وهو أنّ الفلسطينيين تمّ نسيانهم وأنّ "إسرائيل" كانت في وضع جيوسياسي أقوى بكثير وأنّ اتفاقات

أبراهام قد أُبرمت وحدث التطبيع السعودي. وكما تعلم، لقد أعيدت قطر إلى مجلس التّعاون الخليجي وقام الإيرانيون والسعوديون بالتعاون مع الصين بتسهيل ذلك. لذلك، كل هذه الأمور صحيحة.

وبالمناسبة، حتى في إطار حرب غزة، التي لم يتوقّعها جيك بأي حال من الأحوال، كان الإيرانيون والسعوديون يتحدثون عبر الهاتف للمرة الأولى، ثم زار الرئيس الإيراني السعودية بدعوة من ولي العهد محمد بن سلمان. لذلك، دعونا لا نتجاهل حقيقة أنّ هناك قدرًا أكبر بكثير من الخلفية والمرونة والاستقرار بين القادة الرئيسيين الذين يرَون أنّه يتعيّن عليهم القيام بذلك بأنفسهم لأنّ الأميركيين لن يفعلوا ذلك، ولن يأتي شخص آخر للقيام بذلك. لم يختلف أحد بالنظر إلى أنّه هناك حرب كبرى بين "إسرائيل" وحماس قد تتوسّع.

كانت الولايات المتحدة وإدارة بايدن داعمًا قويًّا لـ "إسرائيل" لفترة طويلة جدًا تمتدّ لعقود. وعلى الرغم من أنّه يكره نتنياهو ولا يثق به، إلّا أنّه لم يكُن مستعدًّا للإعلان عن ذلك. لقد كان ينتقد ويمارس الضغوط بالسّر. شعر بايدن وكأنّه حصل على تأكيدات من نتنياهو في الكابينت بأنّهم تعلّموا الدرس من الأسابيع الأولى للحرب في الشّمال. وكانوا سينسحبون بسبب قصفهم العشوائي ضدّ أهداف حماس وأيضًا لأنّهم كانوا سيسمحون بدخول قدر أكبر من المساعدات الإنسانية والدّعم بشكل مستمر. من الواضح أنّ بايدن لا يشعر بأنّهم قد أوفوا بتلك الالتزامات.

واعتقادي أنّ بايدن يحتاج إلى أن يكون أكثر عداءً لنتنياهو علنًا بالطريقة التي كان بها نتنياهو مع أوباما وبايدن في العام 2015 عندما لم يُعجب نتنياهو بخطّة العمل الشّاملة المشتركة، والاتفاق النووي الإيراني، وجاء وقدّم خطابًا استفزازيًّا للغاية أمام مجلس النواب في مجلس الشيوخ محاولًا أن ينسف اتفاق أوباما. وأرى أن لا سبب لهذا. أعني أن نتنياهو مُهان في "إسرائيل". ويُنظر إليه، لسبب وجيه، أنّه المسؤول عن فشل الأمن الإسرائيلي في السابع من تشرين الأول/أكتوبر. وأعتقد أنّ بايدن يجب أن يذهب إلى هناك ويقول إنّ رئيس وزرائكم لا يمثّل مصالح البلاد بهذه الطريقة. إنّه فاسد، وغير لائق، ويجب أن يكون خارج منصبه، وسندعم أنا والولايات المتحدة المضيّ قُدمًا في "إسرائيل"، ولكن ليس مع رئيس الوزراء هذا. وأعتقد أنّهم بحاجة لضربه، وهم لا يفعلون ذلك. إنّهم ليسوا على استعداد، وأعتقد أنّه نتيجة لذلك، يبدو بايدن مرتبطًا بأحد أكثر القادة الذين لا يتمتّعون بشعبية في البيئة الجيوسياسية اليوم، ممّا يضرّ بايدن نفسه.

جدعون راشمان

حسنًا كارين، أعتقد أنّ هذا السيناريو الذي رسمه إيان مثير للاهتمام. لا أستطيع أن أرى أي رئيس أميركي يفعل ذلك، ما رأيكِ؟ وعلى نطاق أوسع، كيف ترَين أن يحدث هذا؟ أو بعبارة أخرى، هل تعتقدين أنّه في غضون ستة أشهر ستظلّ هذه القضية كبيرة كما هي اليوم، أم أنّها قد تهدأ قليلًا؟

كارين فون هيبل

حسنًا، أعتقد أنّ هذا الصراع سينتهي بعد أسابيع عدّة. ولكن لا أعتقد أنّ أميركا تريد ذلك، ليس لأنّ "إسرائيل" دولة مستقلّة وتتّخذ قراراتها بنفسها، ولكن أيضًا لأنّ بادين، بالطبع، يريد أن يُنظَر إليه على أنّه مؤيّد لـ "إسرائيل" في الفترة التي تسبق الانتخابات الأميركية ولأنّ ترامب يريد أن يدفع ذلك بقوّة. وكما نعلم، يحارب نتنياهو من أجل بقائه السياسي. ولذلك فهو لا يريد أن يتراجع بسهولة، ويضغط بشدّة. ولا أعتقد أنّه هناك مخرجًا له. ولا أعتقد أنّ سينجو من ذلك سياسيًّا. ولكن كلّما أسرَع الإسرائيليون في طرده، كان ذلك أفضل. لكنّني لا أعتقد أنّه سيكون من الجيّد أو الحكمة أو الواقعيّة أن يعلن الأميركيون عن ذلك علنًا.

جدعون راشمان

حسنًا مارتن، دعنا ننتقل الآن إلى الصين، لأنّك كتبت قليلًا عنها. في النهاية، سيحدّد مستقبلها مصير العالم وما سيحدث في الشرق الأوسط. وهذه لحظة مثيرة للاهتمام. هناك شعور مفاجئ بأنّ المعجزة الاقتصادية الصينية التي هيمنت على الأعوام الثلاثين أو الأربعين الماضية قد انتهت. ما هو شعورك حيال هذا؟

مارتن وولف

حسنًا، كان الموضوع المهيمن على مقالاتي هو أنّه ما يكاد يظهر هو وجهة نظر متّفق عليها في الغرب بأنّنا تجاوزنا ذروة الصين وعليه يجب علينا أن نقلق أقلّ بشأن تفوّقها على الغرب، إذا نظرت إلى الفكرة بعناية ستجدها مُبالغًا فيها. إنّها مسألة معقّدة تمامًا. إذا نظرت إلى إمكانات البلد وإلى مواردها وقدراتها الأساسية، فسترى أنّه من الواضح أنّها لن تنموّ مرة أخرى بنسبة 10 في المئة سنويًّا. وفي الحقيقة، لن تنموّ 7 في المئة سنويًّا. ولكن يمكنك أن تروي قصة جيّدة إلى حد ما، تنموّ فيها الصين بشكل مريح بنسبة 4 في المئة سنويًّا في العقد المقبل أو نحو ذلك. ويكاد يكون

من المؤكد أنّ هذا يعادل ضعف سرعة نموّ الدول الغربية مجتمعةً وربما أكثر من ذلك، قد تنموّ الولايات المتحدة 2 أو 2.5، وأوروبا واليابان 1 أو 1.5.

هذا يمنحك وضعًا لا تزال فيه الصين تنموّ مقارنةً بهذه البلدان. ومن دون شكّ، فهي تعمل على تطوير التكنولوجيا، على الرغم من أنّها لا تزال متخلّفة في بعض المجالات. ولديها علاقات تجارية قويّة للغاية مع الدول ذات الأهمية– منتجي السلع مثل البرازيل وأميركا الجنوبية وبالطبع دول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، التي حتى لو لم تعجبهم كثيرًا إلّا أنّها شريك تجاري مهم جدًّا، كما أنّها شريك تجاري مهمّ جدًّا لأوروبا.

لذا، فبينما أعتقد أنّ الصين تتحوّل بسرعة كبيرة إلى القوّة المهيمِنة بشكل كبير في العالم، خصوصًا في ضوء تحالفاتها الضعيفة نسبيًّا، فإنّ الرؤية هي أنّ الاقتصاد الصيني لن يستمرّ في التطوّر مقارنة باقتصادنا على الرغم من مشاكلنا الديمغرافية ومشاكلها الاقتصادية الهيكلية. ربما تكون وجهة النظر هذه، من وجهة نظرنا، كثيرة التّفاؤل، وهو ما أراهن عليه على افتراض أنّ الصين، لأنّها ما تزال فقيرة نسبيًّا وغير منتجة، تتمتّع بإمكانات هائلة. وأعتقد أنّ فكرة استمرارها في النموّ مقارنة بالغرب هي وجهة النظر الأكثر قبولًا للمستقبل.

جدعون راشمان

صحيح. والآن إيان، أعني أنني أعلم أنك دفعت للتّو أموالك، بالإضافة إلى كونك في اليابان، ذهبت إلى الصين، على ما أعتقد، في زيارتك الأولى منذ انتهاء الوباء. هل وجدت أنك تواجه صينًا مختلفة جذريًا عن تلك التي عرفتها قبل الوباء أم لا؟

إيان بريمر

ليست مختلفة جذريًا. لكن دبلوماسية الابتسامة والهجوم الساحر كانا واضحين تمامًا. لقد كانوا سُعداء جدًّا باجتماع بايدن وشي، وبالفعل كانت القراءة التي حصل عليها مجتمع السياسة الخارجية الأميركية بشكل خاص من السفير الصيني في واشنطن هي الوثيقة الرسمية الأكثر إيجابية التي رأيتها من الصين منذ عقد على الأقل. لذا فهم يريدون لهذه العلاقة أن تتحسّن، وهذا هو الاتفاق العسكري-العسكري، أي التواصل مع الرؤساء التنفيذيين والنموّ رفيع المستوى ومنح التراخيص. هذه هي محاولة التعامل مع نقطة التجسّس مع اليابانيّين، صفقة الفنتانيل، كما تعلمون، سمّها ما شئت. يحاول الصينيون أن يُظهروا أنّهم يريدون العمل معهم.

وهذه هي النقطة. أتّفق تمامًا مع الرّد الدقيق الذي قدّمه لك مارتن للتّو بشأن عدم تجاوز الصين ذروتها اقتصاديًّا. وأنا أتّفق تمامًا مع ذلك. ولكن من المحتمل أن تكون الصين قد تجاوزت ذروتها على الصعيد الجيوسياسي، على الأقل في السنوات القليلة المقبلة، لأنّها بالغت حقًّا في تقدير قوّتها. كما تعلم، فإنّ إعلانات الحزام والطريق والكثير من الاستثمارات لا تسير على ما يُرام. ويجب عليهم الآن زيادة الاستثمار محلّيا، كما أنّهم يعانون من مشاكل ديون حقيقية، ولديهم مشاكل عقارية، وعليهم أن يتعاملوا مع الرياح المعاكسة الناجمة عن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة وأوروبا. وهناك عملية إزالة المخاطر، التي يمكن أن تكون بمثابة فصل. ولديهم مشاكل في الرقابة على الصادرات فيما يتعلّق بأشباه المواصلات ولديهم علاقات سيئة مع الهند، وبالتالي لا يمكنهم في الواقع السيطرة على دول البريكس باعتبارها ثقلًا لمجموعة السبع لأنّ الهند ليس لديها مصلحة في ذلك. وتعرُض الفيليبين على أميركا ثماني قواعد عسكرية، وقد عزّز الأندونيسيون العلاقات مع الولايات المتحدة حتى تصبح مساوية لعلاقاتهم مع الصين. وكما تعلمون، تشير زعيمة الاتحاد الأوروبي، فون دير لاين، إلى الصين باعتبارها خصمًا كما يفعل الأميركيون، مرارًا وتكرارًا.

تبدو البيئة الجغرافية السياسية للصين أكثر صعوبةً في السنوات المقبلة مقارنةً بالبيئة الاقتصادية. وأعتقد أنّ هذا هو السبب الرئيسي لمعاملتي بشكل جيّد، وسبب سفر زملائي والمديرين التنفيذيين إلى هناك خلال الأشهر القليلة الماضية، وسبب معاملة رئيس الوزراء الأسترالي بشكل جيّد، ثم إنّ وزيري خارجية اليابان وكوريا الجنوبية في قمة ثلاثية مع الصين الآن تمّت معاملتهم بشكل جيّد. هذا تحوّل هيكلي.

جدعون راشمان

نعم. حسنًا، هذه ملاحظة مثيرة جدًا للاهتمام للبدء في تجميعها، لأنّ هناك الكثير من الأشياء القاتمة هناك. تحدّثنا عن أوكرانيا وعن الشرق الأوسط. لكن الحقيقة هي أنني في بداية العام أذهلتني حقًا عندما كنت في واشنطن كثرة الحديث المفتوح حول احتمال نشوب حرب بين الولايات المتحدة والصين. ربما لا يزال كل هذا ممكنًا. لكن من الواضح أن هذا المزاج بين واشنطن وبكين تحسّن على مدار العام. وفي بداية الجولة الأخيرة، أعتقد يا إيان أنك بذلت جهدًا جديرًا بالاهتمام للإشارة إلى بعض الأشياء التي تسير بالفعل بشكل صحيح في العالم. إلى ماذا تشير بشأن الولايات المتحدة والصين؟

إيان بريمر

حسنًا، العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، ليس بسبب وجود ثقة مفاجئة في العلاقة، ولكن فقط لأنه بالمقارنة بالمحادثات التي أجريناها حتى الآن في هذا البودكاست، فإن الأميركيين والصينيين الذين يعملون مع بعضهم البعض هم في الواقع بالغون وهم يريدون المزيد من الاستقرار في العلاقة. ولذلك، على الأقل في المستقبل القريب، أعتقد أن هذا أمر إيجابي.

الهند إيجابية ليس فقط لأن مودي يحظى بموافقة 76 في المئة، ولأنّه على وشك حلّ مشكلة كشمير باعتبارها قضية داخلية، بالإضافة إلى العديد من القضايا الأخرى التي كان يتعامل معها. لكنّ الأهم من ذلك هو أنّه يُنظر إليه بشكل متزايد على أنّه زعيم الجنوب العالمي، ولكن كشخص يريد أن يكون له جسر قوي مع الأميركيين واليابانيين والأوروبيين. علاقته سيئة مع كندا، وهم لا يهمون كثيرًا من الناحية الاستراتيجية. هذه صفقة كبيرة حقًا. أعني، تخيّل لو كان للهند هذا الدور القيادي في الجنوب العالمي، ولكن مع توجّه سياسي يشبه رامافوسا في جنوب إفريقيا. وسوف تبدو مجموعة البريكس مختلفة تمامًا. ومن الناحية الجغرافية الاستراتيجية، ستبدو الصين أكثر عدائية. سيكون العالم أكثر تحدّيًا. لذلك أعتقد أن الهند تمثل ميزة كبيرة حقًا.

واسمحوا لي أن أقول أيضًا أنّه على الرغم من كلّ الشعبوية داخل أوروبا، فإنّ حقيقة أنّ الاتحاد الأوروبي لا يزال قويًا وقادرًا على قيادة لوائح موحّدة، سواء كان ذلك فيما يتعلّق بقانون الذّكاء الاصطناعي الذي تمّ التوصّل إليه بشقّ الأنفس، والذي يذهب إلى أبعد بكثير من الأمر التنفيذي الأميركي، أو ما إذا كان الأمر يتعلّق بالمناخ، أو ما إذا كان يتعلّق بالطاقة وما هو مقدار ما تمكنوا من القيام به للرّد على الانفصال الكامل عن الروس على مدى العامين الماضيين. كما تعلم، أنت لا تريد أن تنسى، ولا تريد أن تنام على أهم تجربة في العالم للحكم فوق الوطني.

جدعون راشمان

نعم. حسنًا، هذه كلّها تذكيرات جيدة. وأعتقد أنّك قد أوضحت أنّه من الواضح، كما يقولون أنّ الأخبار السيّئة تميل إلى مزاحمة الأخبار الجيّدة. ولكن، كارين، هل لديك أي أسباب للتّفاؤل في العام المقبل؟

كارين فون هيبل

حسنًا، أعتقد أن الطريقة التي سأفسّر بها بعض النقاط التي كان إيان يوضّحها بشأن قوّة الصين ليست بالقدر نفسه من الأهمية. أرى أن العالم يتحوّل بطرق مختلفة، وأنّ الولايات المتحدة

والصين لم تعودا هاتين القوتين العظميين الثنائيتين اللتين تستطيعان إخبار الدول الأخرى بما يجب أن تفعله. وهناك بلدان أخرى تفرض نفسها بطرق مختلفة، وخاصة القوى المتوسطة، ولكن البلدان الفقيرة أيضًا تفعل ذلك. وبالتالي، لا تستطيع الولايات المتحدة ولا الصين الاعتماد بالضرورة على الدول التي تتبعهما طوعًا أو كرهًا، بغضّ النظر عن الأسباب. عليهم أن يعملوا بجد أكبر من أجل تلك الشراكات والعلاقات. وأعتقد في الواقع أن هذا أمر إيجابي لأنني أعتقد أن العالم سيكون أفضل بكثير إذا لم تكن القوى العظمى متعجرفة تمامًا. وهذه هي الطريقة التي أفسّر بها ما يحدث مع الصين والولايات المتحدة على المستوى العالمي. ولكنني أيضًا أشعر بتوتّر شديد بشأن العام المقبل لأنه، بالطبع، إذا فاز دونالد ترامب، فقد تسوء الأمور بسرعة كبيرة. وإذا فاز الديمقراطيون أو بايدن أو أي شخص آخر في النهاية، فأعتقد أنّنا سنكون على الأقلّ في مسار أكثر إيجابية.

جدعون راشمان

نعم، على الرغم من احتمال مواجهة انتخابات أخرى متنازع عليها. لكن يا مارتن، ما رأيك في قائمة إيان؟ وأعتقد أنه كان من الجيّد أنه ذكّرنا بالهند، التي أعتقد أنّك قمت بزيارتها مؤخرًا. هل هذا هو البلد الذي تشعر بالتفاؤل تجاهه، أم أنّ السّياسة هناك تستبعد بعض وجهات نظرك؟

مارتن وولف

حسنًا، من المؤكد أنّني سأكون سعيدًا أكثر إذا قادت الهند الجنوب العالمي. لديّ بعض المشاكل مع السيد مودي، لكن نجاحه المحلّي كان غير عادي وهو يخلق الهند الجديدة. وهذا أمر مهم حقًا، والذي قد يكون مهمًا جدًا على مدى الجيل القادم. أعتقد أن قائمة التفاؤل صحيحة، ونعود إلى صلب الموضوع. أعتقد أن الولايات المتحدة والصين تحاولان جاهدتين سدّ أكبر الفجوات بينهما وتحقيق استقرار الأمور. من وجهة نظري كخبير اقتصادي، بما أن الاقتصاد يغيّر هذا بالفعل، فإنّ أحد الأشياء الإيجابية الأكثر بروزًا هو أنّنا مررنا في السنوات الثلاث إلى الأربع الماضية بصدمات هائلة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاداتنا - فالأمر أسوأ بالنسبة للفقراء، وهناك مشاكل كبيرة لم نناقشها- كانت في الواقع صامتة بشكل ملحوظ. على سبيل المثال، كان تأثير صدمة الطاقة النفطية الضخمة على الاقتصادات الغربية ضعيفًا بشكل ملحوظ. لم يكن لانهيار العلاقات مع الصين تأثير كبير. إن الاقتصاد العالمي يتمتّع بمرونة غير عادية، وهو أمر مشجّع للغاية في واقع الأمر.

جدعون راشمان

كان معنا مارتن وولف، كبير المعلقين الاقتصاديين في صحيفة فايننشال تايمز، الذي أنهى هذه الطبعة من مجلة راشمان ريفيو. وانضم إليّ أيضًا كارين فون هيبل وإيان بريمر. شكرًا جزيلًا لجميعهم. وشكرًا لكم على الاستماع. لقد قيل لي أن جمهور هذا البودكاست ينموّ بشكل مطّرد في جميع أنحاء العالم. لذا، فهذه أخبار جيدة لننهي بها العام. سنعود في العام الجديد بمزيد من الأخبار والتحليلات للاتجاهات التي تشكّل عالمنا. في هذه الأثناء، عيد ميلاد سعيد ورأس السنة الجديدة للمستمعين ويرجى الانضمام إلينا مرة أخرى في عام 2024.

الصورة الكبيرة لاستراتيجية الصين
تجاه محيطها والسّياسات الرّئيسية لنهجها[1]

شي يوانهوا، معهد شنغهاي للدراسات
الاستراتيجية الدولية / تشرين الثاني 2023

تمهيد

في عرض تقديمي بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، وصف خبير العلاقات الدّولية المخضرم شي يوانهوا ما يعتبره بعض العناصر الأساسية لـ "استراتيجية الصين تجاه محيطها":

- استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة
- تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي
- توسيع الوجود البحري للصين ليشمل بحر اليابان وحتى المحيط المتجمد الشمالي
- دعم محيطها الشمالي والغربي
- إنشاء "مجتمع المصير المشترك" في معارضة مباشرة لنموّذج "الهيمنة" و(النظام) "المدفوع بالقيم" الذي تعرضه الولايات المتحدة حاليًا.

ببساطة، هذه هي استراتيجية الصين لتعزيز نظام إقليمي جديد بقيادتها.

يمكن ترجمة مصطلح "المحيط" هنا على أنه "الجوار الممتدّ" للصّين ورغم أنّ بعض العلماء الصينيين قد يوظّفونه للإشارة إلى الدول التي تشترك في حدود برّية أو بحريّة مع الصين، فإن شي يوانهوا يستخدمها بمعناها الأوسع وتشمل منطقة تمتدّ من الشرق الأوسط وجيبوتي إلى المحيط المتجمّد الشّمالي وأستراليا.

---

*تعريب: أيمن حلاوي

[1] Shi Yuanhua (2023), China's peripheral strategic situation and China's response. Weixin Official Accounts Platform.
https://mp.weixin.qq.com/s/5saWFogVVxcc7X77x4ZaRA

ملخّص

1. كان للحرب الروسيّة الأوكرانية تأثير سلبي وإيجابي على جيرة الصّين المباشرة والممتدّة. فمن ناحية، أدّى ذلك إلى تفاقم التوتّرات في جميع أنحاء آسيا. ومن ناحية أخرى، فقد أتاحت هذه الحرب ولا تزال تُتيح لبكين مساحة أكبر للمناورة في وقت كان فيه اهتمام واشنطن يتركّز بشكل أساسي على أوروبا.

2. مع استمرار تطوّرها، فإنّ الوقت يقف في صالح الصين. لكن يتعيّن على بكين أن تبذل قصارى جهدها لتجنّب اندلاع الصّراعات مع الولايات المتحدة. وهذا هو المفتاح إلى تحقيق الاستقرار في محيط الصين.

3. تتحوّل بكين تدريجيًا من استراتيجية "المحيطين" إلى استراتيجية "المحيطات الثلاثة" التي من المقرّر أن تشمل المحيط المتجمّد الشمالي وربّما بحر اليابان أيضًا.

4. في ظلّ التوتّرات القائمة في شرق وجنوب محيطها، يتعيّن على الصين أن تضمن أنّ محيطها الشمالي والغربي الأكثر استقرارًا يعمل بمثابة "حواجز أمنية".

5. تهدف استراتيجية بكين الاقتصادية إلى بناء "دائرة التعاون الإقليمي 7+3"، التي تتألف من سبعة ممرّات اقتصادية رئيسية وشبكة اتّفاقيات التّجارة الحرّة الصّينية، ومنتدى التعاون الصيني العربي، وطريق الحرير القطبي.

6. خلق "المزيد من المجتمعات ذات المصير المشترك" في معارضة مباشرة لنموّذج "الهيمنة" و"القائم على القيم" الذي تقترحه الولايات المتحدة حاليًّا هو الهدف الرئيسي لاستراتيجية الحكم في الصين.

7. في "التنافس الاستراتيجي" مع الولايات المتحدة، يجب على بكين أن تسعى جاهدة لكسب أكبر عدد ممكن من "الدول المتوسطة" لضمان حيادها على أقلّ تقدير. ينبغي أيضًا أن ينسحب "الموقف المتسامح" الذي تنتهجه بكين ليشمل البلدان التي لديها نزاعات إقليمية وبحرية مستمرّة معها.

I. "الحرب الروسية الأوكرانية وأمن محيط الصين"

"لقد كان لاندلاع الحرب الروسية الأوكرانية تأثير كبير على التغيّرات العظيمة التي لم نشهدها خلال قرن من الزمان، وعلى الاستراتيجية العالمية الجديدة التي تنتهجها الولايات المتحدة. لقد أدّى ذلك إلى اضطرابات في مضيق تايوان، وإلى [توتّرات] بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في شبه الجزيرة الكورية، وإلى تصعيد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وما إلى ذلك. وقد أدى هذا إلى عصر يتربّص فيه الخطر في كلّ جانب من محيط الصين.

"إنّ الحرب بين روسيا وأوكرانيا تعني أنّ تركيز الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة ظلّ على أوروبا. وما دام لهيب الحرب الروسية الأوكرانية مستعرًا، وما لم تتوقّف وطالما أن الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون عن "صبّ الزّيت على النار"، فمن غير المرجّح أن ينتقل تركيز الاستراتيجية الأميركية إلى التحوّل شرقًا."

إن سياسة الصين المتمثّلة في الحثّ على إجراء محادثات سلام ردًا على الحرب الروسية الأوكرانية قد خلقت إطارًا جديدًا وسِمات جديدة في هذا الصراع. لقد حالت دون ظهور مواجهة بين الثنائية القطبية أي الصين والولايات المتحدة وبالتالي نشوء "حرب باردة جديدة".

كان للحرب الروسية الأوكرانية تأثير مزدوج على دبلوماسية الصين الطرفية. إلى حد ما، كان الأمر مشابهًا لأحداث 11 أيلول / سبتمبر في جذب انتباه الولايات المتحدة وحلفائها نحو روسيا. هذا يفضي إلى توسيع نافذة الفرص الاستراتيجية للصين وإلى مزيد من التطوّر والنّهوض في البلاد.

يتمحور التعاون الإقليمي "طريق الحرير القطبي" حول طريق الصين في القطب الشمالي. وستشكّل مجموعة "7+3" الإطار الرئيسي للتعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية في محيط الصين.

II. "الصورة الكبيرة لاستراتيجية الصين تجاه محيطها: خمس سِمات رئيسية"

1. "الاستراتيجية السياسية الشّاملة للصين في جوارها: إطار جديد للمواجهة والمنافسة والتعايش بين الصين والولايات المتحدة".

لقد قرّرت الصين بكلّ نزاهة أنّ الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تعيق أو يمكنها أن توقف صعودها، والبلد الوحيد الذي يقوّض إعادة توحيدها الوطني مع تايوان وأنّ المنافسة الاستراتيجية بين الصّين والولايات المتحدة أمر لا مفرّ منه. منذ عام 2021، كان هناك نوع من "الحرب" أو

"عشية الحرب" وينطبق هذا بشكل خاص على قضية تايوان، حيث الحفاظ على تصميمنا على خوض الحرب في أي لحظة (اذهب إلى الحرب الليلة) أمر ضروري وحيث يؤدّي الاستعداد إلى تجنّب الخطر. وفي الوقت نفسه، ينبغي علينا أن نؤمن إيمانًا راسخًا بأنّ الصّين قد دخلت أفضل فترة تنمية لها في العصر الحديث، وأنّ الوقت والأفضلية في جانب الصين. وعلينا أن نسعى جاهدين لضبط وتجنّب توسّع وانهيار التناقضات الهيكلية المتأصلة بين الجانبين، فضلًا عن ظهور المواجهة الكتليّة. يجب علينا أن نقاتل ونتجنّب اندلاع حرب بين الصّين والولايات المتحدة.

2. **استراتيجية الصين الشاملة للتنمية البحرية في محيطها: التحوّل من "استراتيجية المحيط الواحد" إلى "استراتيجية المحيطين" وتهيئة الظروف لتطوير استراتيجية بحرية محيطيّة شاملة أي البحر الأبيض المتوسط (استراتيجية المحيطات الثلاثة).**

إن استراتيجية الصّين في منطقة المحيط الهادئ تسبق استراتيجية الولايات المتحدة. قبل عشر سنوات، كان المحيط الهندي هو محور التّركيز على اثنين من الطرق الخمسة المحدّدة في مخطّط مبادرة الحزام والطريق. ويتضمّن تطوير مبادرة الحزام والطريق العديد من المشاريع الكبرى الموجّهة نحو المحيط الهندي، مثل الممرّ الاقتصادي بين الصين وباكستان (CPEC) والممرّ الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار (BCIM). يشمل التّعاون في مجال الموانئ بين الصين وباكستان والصين وميانمار، والصين وسريلانكا، بالإضافة إلى محطة الطاقة البنغلاديشية وما إلى ذلك. ويشمل أيضًا المرافقة البحرية في خليج عدن وبناء قاعدة إمداد بحرية في جيبوتي وهكذا. لقد بدأ التّخطيط الاستراتيجي للصّين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يؤتي ثماره بهدوء. تعمل بكين تدريجيًا على إنشاء "استراتيجية المحيطين" التي تشمل الاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة. كما أنّها تعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتطوير "استراتيجية المحيطات الثلاثة". يشير هذا إلى بناء "طريق الحرير القطبي"، الذي يهدف إلى المحيط المتجمّد الشمالي وإلى إنشاء ميناء هونتشون للمياه العميقة وفتحه عبر مصبّ نهر تومين إلى البحر، والذي سيكون السّماح للصين بتحقيق "حرية الملاحة" في بحر اليابان. يمكن وصف "استراتيجية المحيطات الثلاثة" هذه فقط بأنّها استراتيجية بحرية محيطية شاملة.

3. **استراتيجية الصين الجيوسياسية والأمنية الشاملة لدبلوماسية محيطها: بناء حاجز أمني مع التركيز الرئيسي على المناطق الشمالية والغربية.**

في الوقت الحاضر، تتّسم علاقات الصّين مع محيطها والمشهد الأمني الإجمالي عمومًا بالهدوء النّسبي في الشّمال والتوتّر المتزايد في الجنوب؛ وتتّسم علاقات الصين بأطرافها والمشهد الأمني الإجمالي عمومًا بالهدوء النسبي في الشمال والتوتّر المتزايد في الجنوب. استقرار نسبي في الغرب وصراعات متكرّرة في الشّرق. لقد حدث الصّدام بين صعود الصين وهيمنة الولايات المتحدة بشكل رئيسي في جنوب وشرق الصين. وبالمقارنة، فإنّ الصّراعات في شبه الجزيرة الشرقية والجنوبية وما حولها، والاضطرابات في مضيق تايوان، والنّزاعات في بحر الصين الشرقي والجنوبي، وكذلك التّحالفات بين الولايات المتحدة واليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، تؤثّر بشدّة على الأمن والتّعاون الإقليميين في جوار الصين وقد أدّت الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى تفاقم هذا الاتّجاه.

4. **"استراتيجية الصين الاقتصادية الشاملة لدبلوماسية محيطها: بناء دائرة تعاون إقليمية "3+7**

لقد أعلنت الصين بالفعل عن سبعة ممرّات اقتصادية حول محيطها: الممرّ الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا، والممرّ الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا، والممرّ الاقتصادي للجسر البرّي الأوراسي الجديد، والممرّ الاقتصادي بين الصين وباكستان وبنغلاديش. والممرّ الاقتصادي بين الصين والهند وميانمار، والممرّ الاقتصادي بين الصين وشبه الجزيرة الهندية، والممرّ الاقتصادي في شمال شرق آسيا الذي يجري تطويره حاليًا. وسوف تشكّل الممرّات الاقتصادية السّبعة الإطار الأساسي للتّعاون الإقليمي في محيط الصين. وسيتمّ استكمالها بثلاثة مسارات إضافية للتّعاون الاقتصادي الإقليمي في محيط الصين: أولًا، التّعاون الإقليمي بين الصّين والمنطقة العربية، مع النّسخة المحدّثة من منتدى التعاون الصيني العربي باعتباره العنصر المركزي فيه؛ ثانيًا، التّعاون الإقليمي بين الصين وجنوب المحيط الهادئ الذي تجسّده اتّفاقية التّجارة الحرّة بين الصين وسنغافورة واتّفاقية التّجارة الحرّة بين الصين وأستراليا وآلية التّعاون بين الصّين وجزر المحيط الهادئ.

ثالثًا، يتمحور التعاون الإقليمي "طريق الحرير القطبي" حول طريق الصين في القطب الشمالي. وستشكّل مجموعة "7+3" الإطار الرئيسي للتعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية في محيط الصين.

5. "الهدف الرئيسي لاستراتيجية الحكم الصينية في دبلوماسية محيطها: تشكيل "مجتمع المصير المشترك" في معارضة هيمنة الولايات المتحدة".

إن بناء "مجتمع المصير المشترك" الذي تم طرحه مقابل "نظرية الاستقرار الهيمنة" و"مبدأ القيم" في إدارة العالم في الولايات المتحدة، يعكس المساعي والأساليب المختلفة التي تنتهجها الصين والولايات المتحدة في التعامل مع الحوكمة العالمية. إنّه المحتوى الأساسي للنّظرية الجديدة لعصر شي جين بينغ حول العلاقات الدولية ذات الخصائص الصينية ومفهومها الجديد لدبلوماسية القوى العظمى. وهو أيضًا الهدف الرئيسي للدّبلوماسية الهامشية للصين.

III. "السياسات الرئيسية لنهج الصين تجاه دبلوماسية المحيط"

ينبغي لاستراتيجية الصين الكبرى في التّعامل مع محيطها أن تركّز على إنشاء وصقل نموّذج جديد للتّعايش بينها وبين الولايات المتحدة. وهذا إجراء أساسي في بناء الأمن المحيطي للصّين وسوف يكون من سوء الحظ الأعظم الذي ستواجهه أميركا أن تتمكّن من تحويل الصّين الدولة الصديقة التي تتمتع بأكبر قدر من الاستعداد والقدرة على إقامة شراكة بناءة وتعاونية من عدو وهمي إلى حفار قبرها. فقط عندما تأخذ العلاقات بين الولايات المتحدة والصين منعطفًا نحو الأفضل، فإنّ بيئتنا الأمنيّة الطرفية (environment peripheral security) سوف تصبح أفضل.

يجب على الصين أن تدرك الحقيقة الأساسية المتمثّلة في أن "الدول المتوسطة" قد تشكّلت بينها وبين الولايات المتحدة ويجب أن تكون على دراية بالخصائص الأساسية لهذه الدول التي قد تتأرجح بينها وبين الولايات المتحدة. يتعيّن على الصين أن تتبنّى موقفًا متسامحًا، يدعمه موقف سياسي حازم، وأن تسعى جاهدة إلى إقامة علاقات وديّة مع عدد أكبر من هذه الدول. فيما يتعلّق بالدول التي للصين معها نزاعات إقليميّة وبحريّة، يجب أن نسعى جاهدين لجعلها تحقّق توازنًا محايدًا بيننا وبين الولايات المتحدة من أجل تحقيق نتائج تصبّ في مصالح الصّين على المدى الطويل.

إنّ "التّعاون المربح للجانبين" هو المبدأ الموجّه لتعامل الصين في علاقاتها مع هذه "الدول المتوسطة". لقد أصبحت الصين تدريجيًا القوّة المركزيّة والدعامة الأساسية للمشهد السّياسي والأمني في جوارها وحتى في العالم. ومن خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الصين وعدد كبير من "الدول المتوسطة"، يصبح من الممكن تجنّب احتمال العودة إلى حرب باردة كارثيّة في جوار الصين وفي مختلف أنحاء العالم. وفي مواجهة الاستفزازات والتهديدات المحتملة من القوى

العظمى والوكلاء الإقليميين، تحتاج الصين إلى اتّخاذ الاستعدادات اللّازمة والفعّالة للتصدّي لها وردعها بالقوّة. تحتاج الصين أيضًا إلى تحقيق "تعاون مربح للجانبين" على نطاق واسع وعالميٍّ وبناء المزيد من "مجتمعات المصير المشترك" (CCD) على المستوى الثنائي والمتعدّد الأطراف لتحقيق التنمية. أخيرًا، يجب على الصين أن تسعى لتحقيق أعلى نسبة من أهدافها في خضم النّضال ضدّ الهيمنة العالميّة.

رادار سيتا الأمني*:
المشهد الجيوسياسي لتركيا في عام 2024[1]

مركز سيتا، مجموعة باحثين، كانون الأول 2023

ملخص عام 2023

- إن المشهد العالمي لعام 2024 عبارة عن فسيفساء معقّدة من التحوّلات الجيوسياسية، والشكوك الاستراتيجية، والصراعات المحتدمة التي تعود أصولها إلى العام السابق. ومع مشاركة أكثر من 4 مليارات شخص في الانتخابات الرئيسية عبر الدول الكبرى، فإن التأثيرات المتتابعة لهذه الاختيارات سوف يتردد صداها في جميع أنحاء العالم. من الولايات المتحدة وروسيا إلى الهند وتايوان، تلقي كل بطاقة اقتراع بظلالها على الساحة الدولية، مما يؤدّي إلى تضخيم التوتّرات الجيوسياسية وضخ المزيد من عدم القدرة على التنبؤ إلى الساحة العالمية. تحدث هذه التحوّلات السياسية على خلفية تحدّيات دولية متعددة الأوجه. إن قضايا مثل الصراع في أوكرانيا، والنزاع في تايوان، والبرنامج النووي الإيراني، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتأثيرات المترتّبة على تغيّر المناخ تلوح في الأفق، وهي تشكّل محفّزات محتملة لتحوّلات عميقة في الديناميكيات الدولية. علاوة على ذلك، فإن عودة الصراعات إلى الظهور، حيث يوجد الآن نحو 78 نزاعًا متجدّدًا أو مجمّدًا سابقًا، تسلّط الضوء على التقلّبات التي تحدّد مشهدنا العالمي.
- وسط حالة عدم اليقين هذه، يخضع تموضع القوى العالمية لفحص دقيق. تواجه الولايات المتحدة تحدّيات لمكانتها العالمية في المجالات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية. فالصين، رغم أنها ليست ندًّا عسكريًا مباشرًا، تشكّل تهديدات موجّهة، ومن المحتمل أن تعيد تشكيل الديناميكيات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، لا تزال طموحات روسيا في

---

* تعريب: محمد حسن سويدان

[1] SETA Security Radar, Türkiye's geopolitical landscape in 2024. (2023, December 28) SETA. https://setav.org/en/assets/uploads/2024/01/R240En.pdf

أوكرانيا قائمة، لكن تحقيقها يظل بعيد المنال. وفي الشرق الأوسط، يظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني نقطة محورية، وطبيعته المطوّلة تهدد بعدم الاستقرار الإقليمي على نطاق أوسع. وعلى نحو مماثل، يرسم اليمن وشبح الصراعات بين إسرائيل وإيران وحزب اللّه صورة للتوتّرات المتصاعدة ذات العواقب البعيدة المدى.

- ضمن هذا النسيج الدولي المعقّد، تقف السياسة الخارجية التركية عند منعطف حرج. شهدت السنوات الأخيرة نهجًا دقيقًا، اتسم بالجهود المبذولة لتطبيع العلاقات مع الجيران وتأكيد حضور أنقرة على الساحة العالمية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، خاصة في العلاقات التركية الأميركية، والتي تتشكّل من خلال قضايا مثل وحدات حماية الشعب في سوريا. وبالنظر إلى المستقبل، يظل مسار العلاقات التركية الأميركية والعلاقات التركية الأوروبية خاضعًا لديناميكيات متطوّرة، متأثرة بالصراعات المستمرة وعمليات إعادة الاصطفاف الإقليمية. من المتوقع أن يكون الوضع في أوكرانيا وعلاقة تركيا المتعددة الأوجه مع روسيا من العوامل المحورية التي تشكّل سياسة أنقرة الخارجية.
- في جوهر الأمر، الصورة العالمية مليئة بالتعقيدات، مما يوفر بيئة ديناميكية ومليئة بالتحديات للموقع الاستراتيجي لتركيا. وفي حين تكثر الأزمات في المنطقة، فإن كلًا منها يحمل آثارًا جيوسياسية دقيقة، ويشكّل الخيارات والقيود في إطار النظرة الإقليمية والدولية المتطورة لتركيا.

1. النظرة الجيوسياسية لتركيا: البحث عن الاستقرار الاستراتيجي في عالم الصراع

1.1 البيئة الدولية

تتشكّل البيئة الدولية في عام 2024 من خلال أحداث عام 2023، مما يؤدّي إلى مجموعة متنوعة من السيناريوهات الجيوسياسية والاستراتيجية المحتملة. وتشمل العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذا المشهد ما يلي:

- الانتخابات العالمية: من المتوقع أن يشارك أكثر من 4 مليارات شخص في الانتخابات في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة والهند وتايوان وبنغلاديش. ومن المرجّح أن تؤدّي هذه الانتخابات إلى تفاقم الاستقطاب الداخلي والمساهمة في حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار على المستوى الدولي.

- إعادة الاصطفاف الجيوسياسي: يمكن أن تؤدّي نتائج هذه الانتخابات إلى عمليات إعادة اصطفاف جيوسياسية كبيرة، اعتمادًا على التوجّهات الدولية للأحزاب الفائزة. ويشمل ذلك إمكانية قيام الدول بإعادة ضبط تحالفاتها الجيوسياسية.
- الصراعات والقضايا الدولية: لا تزال الصراعات والقضايا المستمرة مثل الوضع في أوكرانيا، والصراع في غزة، والنزاع في تايوان، والبرنامج النووي الإيراني، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تشكّل عوامل رئيسية في السياسة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم اليقين بشأن أسعار الطاقة وتغيّر المناخ يمكن أن يؤدّي إلى تطورات غير متوقعة.
- مشهد الصراع: شهد العامان الماضيان 78 صراعًا تشتعل من جديد أو تتصاعد، مما يشير إلى مشهد صراع متقلّب داخل النظام الدولي.
- مكانة الولايات المتحدة العالمية: تواجه الولايات المتحدة تحديات تتعلق بمكانتها العالمية في مختلف المجالات. وفي حين أن الصين قد لا تتمكن حاليًا من موازنة الولايات المتحدة عسكريًا، إلا أن لديها القدرة على القيام بذلك في قطاعات محددة، مما يشكّل تحدّيًا إقليميًا لقوة الولايات المتحدة. وعلى الصعيد المالي والدبلوماسي، تواجه الولايات المتحدة تحديات كبيرة، مع تراجع تفوّقها الأخلاقي ومصداقيتها في الدبلوماسية الدولية.
- روسيا وأوكرانيا: يظل احتلال روسيا لأوكرانيا وأهدافه الجيوسياسية التي لم تتغير، مثل تحويل أوكرانيا إلى دولة مغلقة على البحر الأسود، مصدر قلق نظامي. فالصراع في أوكرانيا وصل إلى طريق مسدود، مع كثافة عملياتية عالية ولكن دون تحقيق اختراق عسكري حاسم لأي من الجانبين. إن إطالة أمد الحرب أكثر فائدة نسبيًا لموسكو من كييف.
- الركود الدبلوماسي: تعاني الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل الصراع الأوكراني من الركود، مع ترسّخ خطة السلام الأوكرانية واعتمادها على الانسحاب الكامل للقوات الروسية.
- تأثير الانتخابات على العلاقات الدولية: من غير المرجّح أن تؤدّي الانتخابات الرئاسية الأميركية والانتخابات المقبلة في روسيا إلى تغيير المسارات الحالية بشكل كبير. ومع ذلك، فإن انتصار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب يمكن أن يعزز موقف أوروبا المستقل بشأن أوكرانيا.

بشكل عام، تتميز البيئة الدولية في عام 2024 بتصاعد التوتّرات الجيوسياسية، والشكوك الناجمة عن الانتخابات، والصراعات المستمرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على الاستقرار العالمي وديناميكيات القوة.

1.2 الشرق الأوسط

إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وخاصة الهجمات الإسرائيلية الطويلة الأمد في غزة، يشكّل خطرًا كبيرًا يتمثل في تصعيد حالة عدم الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. يهدّد هذا الصراع التقدم الذي أحرزته اتفاقيات أبراهام وجهود التطبيع، حيث يمكن أن تؤدّي الأعمال العسكرية الإسرائيلية إلى خسائر استراتيجية على الرغم من الانتصارات العسكرية المحتملة. ويهدّد هذا الوضع بسقوط ضحايا من المدنيين ويمكن أن ينتشر الصراع إلى الدول المجاورة، بما في ذلك المواجهة مع مصر بشأن المدنيين في غزة.

يمكن أن يكون للصراع في غزة آثار إقليمية أوسع. وقد توسّع "إسرائيل" استراتيجياتها الأمنية لتشمل سوريا والعراق، مما قد يؤدّي إلى تفاقم التوتّرات مع إيران. كما يمكن أن يؤثّر التصعيد المستمر في غزة سلبًا على عملية التطبيع بين السعودية وإيران، وبين الدول العربية و "إسرائيل". هناك احتمال متزايد بتشكيل كتلة سياسية مناهضة لـ "إسرائيل" في المنطقة، الأمر الذي قد يدفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في استراتيجية الانسحاب من الشرق الأوسط وربما زيادة وجودها العسكري. ويمكن لإدارة ترامب أن تغير هذه الديناميكية، وربما يؤدّي ذلك إلى تحالف جديد بين الولايات المتحدة و "إسرائيل" والسعودية.

لا يزال اليمن نقطة اشتعال محتملة أخرى، مع خطر التصعيد بسبب إطلاق الحوثيين صواريخ على السفن المتّجهة إلى "إسرائيل". وقد يؤدّي ذلك إلى اشتباك مباشر بين الحوثيين والتحالف الإقليمي بقيادة الولايات المتحدة، وإعادة تصعيد الصراع مع السعودية والإمارات. بالإضافة إلى ذلك، إذا حوّلت "إسرائيل" تركيزها إلى حزب اللّه في لبنان بعد تحقيق أهدافها العسكرية في غزة، فقد يؤدّي ذلك إلى صراع مباشر يشبه حرب عام 2006. وقد يؤدّي ذلك إلى زيادة الهجمات الصاروخية التي يشنّها وكلاء إيران على القواعد الأميركية في العراق.

من الممكن أيضًا أن تؤدّي قضية البرنامج النووي الإيراني التي لم يتم حلّها إلى سباق تسلّح نووي في الشرق الأوسط، الأمر الذي قد يجذب دولًا مثل السعودية وتركيا. تسلّط هذه الديناميكيات الضوء على حاجة جميع الجهات الفاعلة إلى إعادة التفكير في النظام الإقليمي والافتراضات القائمة منذ فترة طويلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتظل القضية الفلسطينية، وخاصة تكلفة الحرب الإسرائيلية المستمرّة في غزة، عاملًا حاسمًا في هذه السيناريوهات. إن الدور الذي تلعبه تركيا في هذه البيئة الإقليمية المعقّدة والتنافسية أمر بالغ الأهمية، ويتطلب نهجًا ديناميكيًا

في السياسة الخارجية. وعلى عكس التوقّعات، قد تشهد المنطقة عودة العمليات التنافسية والعدوانية في عام 2024.

1.3 السياسة الخارجية التركية

كان عام 2023 عامًا حاسمًا بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، حيث تميز باتجاه التطبيع منذ الانتخابات العامة في أيار. ركّز الرئيس رجب طيب أردوغان على نهج السياسة الخارجية الإقليمية، وخاصة التركيز على العلاقات مع دول الخليج وجعل الاقتصاد شاغلًا أساسيًا. وبُذلت جهود لتقليل الصراعات المحتملة وإعطاء الأولوية للمصالح المشتركة.

ولمعالجة المخاوف الأمنية من سوريا، بدأت تركيا محادثات على المستوى الوزاري مع نظام الأسد. تم إحراز تقدّم كبير في تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ومصر. وقد عزّز دعم أردوغان القوي لأذربيجان في تحرير كاراباخ مكانة تركيا الجيوسياسية في عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، عمل على تحسين العلاقات مع الدول الغربية، ورسم مسار جديد في العلاقات التركية الأميركية، وحافظ على موقف متوازن فيما يتعلق بالصراع في أوكرانيا. واختتم العام بعقد القمة التركية اليونانية المهمة، والتي شكّلت خطوة مهمة أخرى في السياسة الخارجية التركية.

1.4 التوجه إلى عام 2024

من المتوقع أن تكون العلاقات التركية الأميركية محور اهتمام رئيسي في عام 2024، حيث تشكّل القضايا التي لم يتم حلها مثل الدعم الأميركي لوحدات حماية الشعب في سوريا تحديات لتركيا. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية مثل مبيعات طائرات F-16 وقرارات عضوية الناتو، فإن ديناميكيات أخرى، بما في ذلك تصرفات "إسرائيل" في غزة والرد التركي، يمكن أن تؤدّي إلى توتّر هذه العلاقات. تعمل المصالحة بين تركيا واليونان، لا سيما في قطاع الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، على تحويل العلاقات التركية اليونانية من الجغرافيا السياسية إلى السياسة الخارجية، مما قد يؤثر على العلاقات التركية الأوروبية بشكل إيجابي. ومع ذلك، فإن صعود الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة في أوروبا يمكن أن يؤدّي إلى مشاعر معادية لتركيا داخل الاتحاد الأوروبي.

تشكّل الحرب المستمرّة في أوكرانيا مصدر قلق كبير لتركيا، مما يؤثر على سياستها الخارجية بسبب قربها ومصالحها في المنطقة. إن المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة وأوروبا لأوكرانيا والنتائج المحتملة للصراع سوف تؤثر على القرارات الاستراتيجية لتركيا. وتظل

علاقة تركيا المتعددة الأوجه مع روسيا، بما في ذلك في سوريا وجنوب القوقاز وليبيا وفي قطاع الطاقة، موضع تركيز بالغ الأهمية. وتدعو تركيا إلى إدراج روسيا في الهيكل الأمني الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب.

وفي الشرق الأوسط، يظل التطبيع عنصرًا أساسيًا في السياسة الخارجية التركية، مع احتمال إقامة تحالف استراتيجي يضم تركيا والسعودية والإمارات وقطر. ومع ذلك، فإن قضية غزة التي لم يتم حلّها يمكن أن تؤدّي إلى زعزعة استقرار المنطقة. إن استجابة الولايات المتحدة للأحداث الإقليمية وإعادة مشاركتها المحتملة في الشرق الأوسط قد تتطلب من الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك تركيا، تعديل سياساتها الخارجية.

تعد آسيا الوسطى مجالًا مهمًا آخر بالنسبة لتركيا، خاصة داخل منظمة الدول التركية، التي تتطور من التعاون الاقتصادي إلى التعاون السياسي الاستراتيجي. إن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، في أعقاب قمة سان فرانسيسكو، تدخل مرحلة عدم التصعيد، ولكن موقف شي جين بينغ بشأن تايوان قد يعرقل هذا التفاهم.

بشكل عام، من المتوقع أن تكون البيئة الاستراتيجية لتركيا في عام 2024 ديناميكية ومتنوعة، مما يشكّل تحديات لتوجّهها الإقليمي والدولي. وستكون التداعيات الجيوسياسية لمختلف الأزمات المحيطة بتركيا محورًا رئيسيًا للتحليل في فهم مسار السياسة الخارجية لتركيا.

2. عام الاستعداد في تركيا والولايات المتحدة لفحص العلاقات الدبلوماسية

2.1 ديناميكيات العلاقة التركية الأميركية

في عام 2023، ظلّت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة مستقرّة، مع التركيز على مخاوف الأمن القومي. وقد تأثرت هذه الديناميكية بثلاث قضايا رئيسية: دعم الولايات المتحدة المستمر لوحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني، وعدم حصول تركيا على طائرات مقاتلة من طراز F-16، والمسائل المتعلّقة بحلف شمال الأطلسي، لا سيّما في سياق الصراع الأوكراني الروسي والعضوية المحتملة في حلف شمال الأطلسي للسويد وفنلندا. وقد تداخلت هذه العوامل، مما أثر على العلاقات الثنائية بطرق مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت القضايا الأمنية في شرق البحر الأبيض المتوسط بارزة بشكل دوري، مما أثر على العلاقات الدبلوماسية. كما كان للتطور الكبير الذي حدث قرب نهاية عام 2023، وخاصة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تأثير عميق على العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة.

2.2 دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب: نقطة اختلاف مستمرة وحرجة

في عام 2023، تأثّرت العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا بشكل كبير بدعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب، التي تعتبرها تركيا امتدادًا سوريًا لحزب العمال الكردستاني، وهي جماعة معترف بها كمنظمة إرهابية من قبل تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كان هذا الدعم نقطة خلاف طويلة الأمد، ويشكّل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي ويؤثر على العلاقات الثنائية.

واصلت الولايات المتحدة دعمها المالي لوحدات حماية الشعب في عام 2023، حيث خصّص طلب ميزانية وزارة الدفاع للعام المالي 2024 مبلغ 398 مليون دولار لصندوق التدريب والتجهيز لمكافحة داعش(CTEF) ، منها 156 مليون دولار مخصصة للجماعات في سوريا، بما في ذلك وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني. إلا أن هذا التمويل يمثل انخفاضًا عن العام المالي السابق.

أدّت الزيارات رفيعة المستوى التي قام بها مسؤولون عسكريون أميركيون إلى المنطقة التي يحتلها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في شمال شرق سوريا في مارس/آذار 2023، بما في ذلك رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية وقائد القيادة المركزية الأميركية، إلى زيادة توتّر العلاقات. وتزامنت هذه الزيارات مع تزايد مخاوف تركيا بشأن الأمن القومي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، جدّد الرئيس بايدن "حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلّق بالوضع في سوريا"، مؤكدًا أن الأعمال العسكرية التركية في شمال شرق سوريا تعيق هزيمة داعش وتهدد الأمن الإقليمي والأميركي. واعتبرت هذه الخطوة ضارة بالعلاقات الثنائية.

بالإضافة إلى ذلك، تصاعدت التوتّرات عندما أسقطت الولايات المتحدة طائرة تركية بدون طيار في سوريا، واصفة إياها بأنها تشكّل تهديدًا للقوات الأميركية. وقع هذا الحادث أثناء العمليات التركية ضد أهداف حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في أعقاب التفجير الانتحاري الذي أعلن حزب العمال الكردستاني مسؤوليته عنه في أنقرة. وأشار الرئيس أردوغان إلى أهمية هذا الحادث بالنسبة لتركيا، وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

2.3 شراء طائرات F-16 وحلف شمال الأطلسي

كانت المناقشات بين تركيا والولايات المتحدة بشأن شراء طائرات مقاتلة من طراز إف-16 والقضايا المتعلقة بحلف شمال الأطلسي، لا سيما في سياق الصراع الأوكراني الروسي والعضوية

المحتملة للسويد وفنلندا في الناتو، بنّاءة إلى حد كبير، خاصة على المستوى الرئاسي، مدعومة بجهود دبلوماسية نشطة من وزراء الخارجية. ومع ذلك، فإن هذا النهج التعاوني لم ينعكس بشكل ثابت في الكونغرس الأميركي.

وبينما تنظر الإدارة الأميركية إلى صفقة طائرات F-16 وانضمام فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي باعتبارهما أمرين منفصلين، أشارت تصريحات الرئيس بايدن ومعارضة الكونغرس إلى أن عضوية السويد في حلف شمال الأطلسي تعتبر شرطًا مسبقًا لبيع طائرات F-16 لتركيا.

الوضع الآن في طريق مسدود، حيث ينتظر بروتوكول انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي التصديق عليه في البرلمان التركي، وتجري مناقشة شراء طائرات F-16 في الكونغرس الأميركي. وقد دعا الرئيس أردوغان إلى اتخاذ إجراءات متزامنة من قبل البلدين، مشيرًا إلى أن تركيا تتوقّع أن يمضي الكونغرس الأميركي قُدمًا في بيع طائرات F-16 قبل الشروع في التصديق على عضوية السويد في حلف شمال الأطلسي.

2.4 ديناميكيات رئيسية أخرى في العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة

في عام 2023، ظل شرق البحر الأبيض المتوسط نقطة احتكاك بين الولايات المتحدة وتركيا، لا سيما بشأن رسوّ السفن البحرية الأميركية في ميناء الإدارة القبرصية اليونانية (GCA) وتعليق الحظر العسكري الأميركي ضد ميناء الإدارة القبرصية اليونانية. وانتقدت تركيا هذه الإجراءات ووصفتها بأنها متحيّزة ومزعزعة للاستقرار، ومن المحتمل أن تعرقل التوصّل إلى حل عادل ومستدام في قبرص.

علاوة على ذلك، في عام 2023، أدّى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى توتّر العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة. وعلى وجه التحديد، يتناقض دعم الولايات المتحدة القوي "لإسرائيل" مع دعوة تركيا لضبط النفس من كلا الجانبين، وهو اختلاف واضح أيضًا في أنماط التصويت في الأمم المتحدة، مما يشير إلى تزايد التباين.

2.5 توقعات عام 2024: التحديات والسيناريوهات المحتملة

تتشكّل آفاق العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في عام 2024 من خلال عدة ديناميكيات رئيسية من عام 2023، مع وجود آراء متباينة حول مسار هذه العلاقات في المستقبل. الرأي الشائع هو أن العلاقة ستستمر في كونها براغماتية، متجنّبة الأزمات الكبرى ولكن دون تعميق التفاعل

بشكل كبير. يلاحظ ريتشارد أوتزن أنه بينما لا تخلق الديناميكيات الفردية أزمة ثنائية، فإنها مجتمعة تشير إلى وجود احتكاك مستمرّ. تشير المجالات ذات المصالح المتداخلة، مثل التجارة والنزاع في أوكرانيا، إلى استمرار العلاقات، ولكن دون زيادة في الدفء أو التقارب.

بعض الخبراء، مثل ماثيو برايزا، أكثر تفاؤلًا، ويقترحون أن التوافق قد يتحسن مع مرور الوقت، خاصة إذا فقدت الولايات المتحدة صبرها مع تصرفات "إسرائيل" في غزة ويعتقد برايزا أن تركيا يمكن أن تلعب دورًا وسيطًا في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، على غرار دورها في الصراع الروسي-الأوكراني.

من المرجّح أن تستمرّ القضايا الرئيسية مثل دعم الولايات المتحدة لحزب العمال الكردستاني، والذي يظل نقطة خلافية. كما تقدّم طبيعة صفقة بيع الـ F-16 لتركيا وعضوية السويد في الناتو تحديات، خاصة مع عدم ضمان موافقة واشنطن على إعطاء تركيا للطائرات إذا أيّدت طلب السويد للانضمام إلى الناتو.

يُنظر إلى الحرب في غزة على أنها عامل حاسم يؤثر على العلاقات الثنائية. معارضة تركيا لتصرفات "إسرائيل" في غزة تتعارض مع دعم إدارة الولايات المتحدة والكونغرس لـ "إسرائيل"، مما قد يعيق التعاون. العلاقات الاقتصادية، على الرغم من زيادة التجارة، قد تواجه تحديات بسبب موقف وزارة الخزانة الأميركية تجاه الشركات والبنوك التركية.

يُنظر إلى تحسين العلاقات بين تركيا واليونان في شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل إيجابي وقد يؤثر بشكل مفيد على العلاقات التركية-الأميركية. كما يمكن أن تؤثّر انتخابات الرئاسة الأميركية لعام 2024 على العلاقات الثنائية، مع توقع نتائج مختلفة حسب فوز بايدن أو ترامب.

بشكل عام، من المتوقع أن تتسم العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة في عام 2024 بالبراغماتية، مع إمكانية التعاون وفقدان الفرص. ستظل القضايا الرئيسية مثل حزب العمال الكردستاني، والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وشراء الـF-16، وطلب السويد للانضمام إلى الناتو حاسمة، مع إمكانية زيادة الاختلاف أو التقارب حسب التطورات في هذه المجالات.

3. العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي: التطورات والتوقعات

3.1 التطورات السياسية والأمنية / العسكرية

تتأثر ديناميكيات العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في عام 2024 بالتناغم الثنائي والعوامل الخارجية، وخاصة التطورات الأمنية العالمية والإقليمية. إن العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي يشكّل قلقًا كبيرًا لأعضاء الاتحاد الأوروبي والناتو في شرق أوروبا، يزيد من تركيز الاتحاد الأوروبي على الأمن، بما في ذلك إمكانية دمج تركيا في إطار الاتحاد الأوروبي. من المتوقّع أن تتوافق تركيا مع العقوبات الأوروبية ضد روسيا، وهو ما أكدته تصريحات وتقارير الاتحاد الأوروبي.

في المقابل، دور تركيا كوسيط في النزاع الأوكراني، والذي تجلّى في صفقة ممر الحبوب، يبرز أهميتها الاستراتيجية في إدارة النزاعات الإقليمية. استجابة الاتحاد الأوروبي للتهديد الروسي المتصوّر تشمل بناء عسكريًا، معترفًا بدور تركيا الرئيسي ضمن حلف الناتو ومساهمتها في مرونة الدفاع الأوروبي. ويُنظر إلى عضوية السويد في الناتو المعلّقة كخطوة حاسمة في هذا السياق، وقد تؤثّر على العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

على الرغم من التحديات، يعتبر الاتحاد الأوروبي تركيا شريكًا لا غنى عنه، حيث تعتبر العلاقات الاقتصادية جانبًا إيجابيًا في العلاقة. تتشكل العلاقة أيضًا بمواقف اليونان وقبرص اليونانية، حيث تعتبر منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وقبرص قضايا رئيسية. يُنظر إلى التطبيع التركي اليوناني، الذي تم ترسيخه في كانون الأول 2023، على أنه خطوة إيجابية نحو تخفيف التوتّرات وتعزيز التفاعل.

أمن الطاقة، وخاصة في شرق البحر الأبيض المتوسط، هو جانب حاسم في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. تجعل حاجة أوروبا لمصادر طاقة بديلة بعد العقوبات المفروضة على روسيا من مصادر الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط مصدرًا مهمًا. قد تؤدّي أنشطة استكشاف الطاقة التركية في المنطقة إلى تصعيدات عسكرية، مما يؤثر على طرق التوريد الرئيسية ويبرز الترابط بين الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

3.2 التطورات المجتمعية

أصبحت الهجرة غير الشرعية وغير النظامية مصطلحًا رئيسيًا في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. كانت الاتفاقيات الموقعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي في 16 كانون الأول 2013 و7 آذار

2016 تهدف إلى منع الهجرة غير النظامية مع السماح بقبول اللاجئين المؤهلين من تركيا. ومع ذلك، تم تعليق الاتفاقية خلال جائحة كوفيد-19، بينما طالب الاتحاد الأوروبي بتمديدها. أظهرت انتخابات عام 2023 في تركيا معارضة الرأي العام لقبول موجات لاجئين إضافية تتجاوز قدرة البلاد على استيعابها. في مؤتمر صحفي مشترك في 19 تشرين الثاني، أعرب المفوّض الأوروبي المسؤول عن التوسع، أوليفر فارهيلي، ومسؤول السياسة الخارجية والأمنية، جوزيب بوريل، عن رغبتهما في إعادة ترتيب هذه الصفقة.

ومع ذلك، أصبح عدم وفاء الاتحاد الأوروبي بوعوده مثل نظام الإعفاء من التأشيرات، وإعادة تشغيل المفاوضات الخاصة بالعضوية، وتحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي، عقبات رئيسية أمام استمرار الاتفاقية الخاصة بالهجرة. كشفت المناقشات حول الهجرة أن مطالب تركيا لمراجعة الصفقة تتطلب عملية تفاوض طويلة. بينما لا تزال التزامات تركيا تجاه عضوية الاتحاد الأوروبي بعيدة عن جدول الأعمال. وتجري مناقشة الترتيبات قصيرة الأجل، كما ذكر أعلاه، من قبل القيادات السياسية. في هذا السياق، تتوقع تركيا نظامًا خاليًا من التأشيرات لمواطنيها، وهو وعد واضح بعد الصفقة الأولى. ومع ذلك، يتوقع الاتحاد الأوروبي الامتثال للوائح الأوروبية في 14 مجالًا مختلفًا؛ تصرّ تركيا على أنه لا توجد عوائق أمام نظام الإعفاء من التأشيرات. الاتحاد الجمركي، كمصطلح ثانٍ، يقدم مجالًا مفيدًا للطرفين يجب ترتيبه. ومن شأن هذه الخطوة أن تعزز التجارة والتبادل المالي الذي من شأنه أن يقدم تأثيرًا إيجابيًا على العلاقة بين الطرفين.

3.3 ديناميكيات سياسة تركيا تجاه الاتحاد الأوروبي

تبقى تركيا ملتزمة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كهدف استراتيجي. ومع ذلك، إذا استمر الاتحاد الأوروبي في إظهار موقف سلبي تجاه عضوية تركيا، فقد تفكر تركيا في خيارات أخرى لحماية مصالحها الحيوية. سيستمر جدول أعمال عام 2023 كونه محور التركيز على المدى القصير، حيث تتبنى تركيا نهج "الربح المتبادل"، متوقعة من الاتحاد الأوروبي الانخراط في سياسات عادلة وشفافة. ستبحث تركيا عن تقدم في وضعها كمرشحة، والانضمام إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية، وزيادة التعاون الفني لتجاوز القضايا السياسية، وبذل الجهود لمكافحة شبكات الإرهاب التي تهدد تركيا، وإزالة الحواجز في القطاعات الاجتماعية والثقافية والتجارية لتحسين الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وتعزيز التعاون الأمني لصالح تركيا والاتحاد الأوروبي.

3.4 كيف يمكن أن تتطور الديناميكيات الحالية في عام 2024؟

تدرك تركيا والاتحاد الأوروبي التحديات في المجالات السياسية والأمنية والطاقوية والمجتمعية. وقد أظهر العام الماضي أن العلاقات غير المستقرة أو الضعيفة تضر بكلا الطرفين. وتتطلب التوتّرات العالمية والإقليمية نهجًا تعاونيًا لاستراتيجية مفيدة للطرفين. يراقب الاتحاد الأوروبي حرب روسيا وأوكرانيا ويتوقع من تركيا التوافق مع المصالح الأوروبية، والتي تسعى تركيا للحصول على تعويض عادل مقابلها. لا يسعى الاتحاد الأوروبي لتسريع قبول عضوية تركيا، بل يهدف إلى إقامة وضع شراكة خاص بدلًا من ذلك، والذي قد يلبّي أهداف تركيا قصيرة الأجل ولكن ليس هدفها طويل الأمد في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تتأثر القضايا مثل العلاقات التركية اليونانية ومشكلة قبرص بدعم أوروبا لليونان. سيهدف نهج أوروبا، المتأثر بمطالب اليونان وقبرص اليونانية، إلى النظر بتوازن بين تركيا واليونان. تظل قضية قبرص، التي تُغطى بالتقارب التركي اليوناني، متأثرة برفض القبارصة اليونانيين لخطة أنان عام 2004، حيث من المرجح أن تستمع أوروبا إلى الحجج القبرصية اليونانية ولكن تتجاهلها.

من المتوقع أن يكون عام 2024 متوتّرا بسبب تدفقات اللاجئين وأنشطة حزب العمال الكردستاني وجماعة فتح اللّه غولن الإرهابية (فيتو). بينما يعترف الاتحاد الأوروبي بحزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، تتوسع جماعة فتح اللّه غولن في نفوذها في أوروبا، مما يثير قلق الجمهور التركي وصنّاع القرار. ويبدو أن صفقة أخرى لمنع الهجرة غير النظامية تواجه تحديًا بسبب ردود فعل الجمهور التركي، كما رأينا قبل انتخابات عام 2023.

يعدّ التعاون في مجال الطاقة مجالًا واعدًا للتعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ولا يقتصر على موارد الهيدروكربونات، بل يشمل مشاريع مشتركة في توليد موارد طاقة خضراء وفعالة من حيث التكلفة ونقلها إلى السوق الأوروبية. في هذا المجال، يعتبر الهيدروجين والغاز الطبيعي من الموارد المحتملة التي يمكن للطرفين التعاون فيها.

4. تركيا والشرق الأوسط: عام مليء بالتحديات

4.1 التطبيع

كان التطبيع أحد التوجّهات الاستراتيجية الرئيسية في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط خلال عام 2023. وكانت تركيا تبحر في ديناميكية جيوسياسية متغيرة، إلى جانب الأزمات المتعدّدة في الشرق الأوسط. وفي هذه البيئة المتقلّبة، تسعى تركيا إلى تعزيز العلاقات الإقليمية

ومتابعة التطبيع بموقف بناء مع تأمين مصالحها الوطنية. لقد تم توجيه الجهود نحو تطبيع العلاقات مع سوريا ومصر وتعميق العلاقات المتحسّنة بالفعل مع دول الخليج. ومن ناحية أخرى، توقّف تحسّن التطبيع مع "إسرائيل" بسبب الصراع مع حماس الذي بدأ في 7 تشرين الأول/ أكتوبر. على الرغم من توقف عملية التطبيع بين "إسرائيل" والدول العربية وتركيا، فإن الحرب المستمرة قد تضع تركيا كحليف محتمل لدول الخليج من حيث الأمن الإقليمي وتعزيز التعاون وزيادة تأثير تركيا في المنطقة.

4.2 التعاون مع دول الخليج

منذ عام 2020، دخلت تركيا في عملية تطبيع مع دول الخليج، مما أدى إلى زيادة التعاون في مختلف المجالات. يتم التعاون بين تركيا ودول الخليج في مجالات متعددة، أهمها التجارة، الاستثمار، صناعة الدفاع، الاتصالات، الطاقة. تركيا تبني علاقات جيدة وبدأت التعاون مع جميع دول الخليج، لكن ثلاث دول مثل السعودية والإمارات وقطر تبرز فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية المستمرة. قطر لديها أعلى مستوى من التعاون مع تركيا بين دول الخليج. لذلك، على عكس الدول الخليجية الأخرى، لا يتعلق الأمر بتوطيد التعاون، بل بتعزيز التعاون الموطد بالفعل. يجب عدم نسيان أن لتركيا أيضًا علاقات جيدة جدًا مع دول الخليج الأخرى غير هذه الثلاث. قامت تركيا سابقًا بتصدير الطائرات بدون طيار والطائرات المسيّرة إلى الإمارات وقطر، بالإضافة إلى البحرين والكويت.

4.3 مكافحة الإرهاب

بعد عامي 2014-2015، عندما واجهت تركيا تهديدات إرهابية خطيرة من سوريا والعراق داخل حدودها، بدأت تركيا عمليات عبر الحدود للقضاء على مصدر هذه التهديدات. وفقًا لذلك، ركّزت جهود تركيا في مكافحة الإرهاب على المناطق الشمالية من العراق وسوريا، ونُظمت عمليات هناك حيث أقامت العناصر الإرهابية أوكارها. زادت هذه العمليات في عام 2023 بعد الهجوم بالقنبلة أمام وزارة الداخلية في 1 تشرين الأول.

4.4 السابع من تشرين الأول

حتى منتصف العام الماضي، تأثّر موقف تركيا بديناميكيات الانتخابات وما بعدها. ومع ذلك، أدى اندلاع الصراع بين حماس و "إسرائيل" في 7 تشرين الأول إلى تغيير استراتيجي غير متوقع في الشرق الأوسط، وهو حدث البجعة السوداء. على الرغم من أن هذا الصراع لم يكن مسألة مباشرة

في سياسة تركيا الخارجية، إلا أنه أصبح قضية استراتيجية لجميع الدول في المنطقة، مما خلق حالة من عدم اليقين المتزايد في الشرق الأوسط. أشار هذا الصراع إلى عودة التصعيد بدلًا من التهدئة في العلاقات مع "إسرائيل". كان رد فعل تركيا الفوري على الأزمة يتمحور حول الاستقرار وحل النزاع بين الطرفين. أدى الصراع إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية وظهرت إمكانية تعزيز الدبلوماسية الإقليمية، مما أدى إلى تجمّع الدول تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي (OIC) والقمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة في الرياض. على الرغم من عدم التوصل إلى قرارات فعالة، فقد عكست القمة موقفًا مشتركًا يدين العدوان الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية.

4.5 الديناميكيات الجيوسياسية

فيما يتعلق بالديناميكيات الإقليمية، ظلت منطقة الشرق الأوسط دائمًا ديناميكية وكانت تركيا دولة مهمة في هذا الصدد. في هذا السياق، كانت أهم قضية ظهرت مؤخرًا هي انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة والتطورات المتعلقة به. بعد أن قررت الولايات المتحدة سحب قواتها جزئيًا من المنطقة في أوائل عام 2021، لوحظ أن النفوذ الصيني قد زاد. بجانب الصين وروسيا، كانت إيران دولة أخرى ترغب في الانخراط الفعّال في التطورات السياسية المتعلقة بمنطقة الخليج. بمساعدة الصين، اتخذت إيران خطوات مهمة لتطبيع علاقاتها مع دول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية. من حيث الديناميكيات الإقليمية، كانت حرب حماس و "إسرائيل" نقطة تحوّل. من ناحية، أدى هذا التطور إلى تدخل الولايات المتحدة بنشاط مرة أخرى في المنطقة، ومن ناحية أخرى، عزز التعاون بين الدول الإسلامية والعربية.

4.6 منظور مستقبلي

بينما يمكن القول إن التطبيع مع دول الخليج قد اكتمل بالفعل مع التقدم في السنوات الأخيرة، من المتوقع أن تتطور سياسات تركيا تجاه المنطقة إلى نهج أكثر استراتيجية، مع التركيز على المصالح الاقتصادية في العام المقبل وتعزيز التعاون الدفاعي. وفقًا لذلك، في عام 2024، ستبدأ تركيا في تنفيذ الاتفاقيات التي وقّعتها مع دول الخليج واتخاذ خطوات ملموسة في مجالات التعاون هذه. تشمل هذه الخطوات الملموسة إطلاق "المجلس الاستراتيجي رفيع المستوى" بين تركيا والإمارات وافتتاح مصنع بيكار في السعودية. وبالتالي، سيتم تعزيز عملية التطبيع مع دول الخليج.

بعد التطوّرات الأخيرة، ستشهد الدول في المنطقة تحوّلات في سياساتها في العام المقبل بسبب عدم اليقين المتزايد منذ 7 تشرين الأول. من المتوقع أن تتقدم العلاقات بين تركيا والدول العربية من خلال المواقف المشتركة، بينما توقف تقدّم العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل".

في سياق الديناميكيات الجيوسياسية، ستبذل إيران كل جهد لمنع فتح ممر زنجزور. ومع ذلك، بالنظر إلى أن الاتفاقيات اللازمة التي قد تم توقيعها بالفعل، يُفهم أن إيران لن تتمكن من اتخاذ خطوة ملموسة لخلق عقبة في هذا الصدد. بعد 7 تشرين الأول، جعل التدخل النشط للولايات المتحدة في المنطقة الاحتكاك مع القوات الوكيلة الإيرانية أكثر احتمالًا. فعلًا، بعد أن نظّم الحوثيون المدعومون من إيران هجمات على ناقلات النفط، شكّلت الولايات المتحدة "تحالفًا بحريًا" في البحر الأحمر لضمان سلامة عبور ناقلات النفط. من ناحية أخرى، من المرجّح أن يؤدّي تزايد تورّط روسيا والصين في المنطقة إلى زيادة التوتّرات في المنطقة.

فيما يتعلّق بمكافحة الإرهاب في عام 2024، ستستمر العمليات النشطة لتركيا في شمال العراق وسوريا، ومن المتوقّع بشدّة أن تركّز تركيا على إضعاف حزب العمال الكردستاني والقضاء عليه.

5. سوريا: المستقبل الغامض

5.1 التطبيع بين "النظام السوري" والدول العربية

منذ عام 2018، بدأ "النظام السوري" والدول العربية خطوات نحو التطبيع. فقدان المعارضة السورية للسيطرة على معظم المناطق، باستثناء إدلب، أشار إلى بقاء النظام، مما دفع اللاعبين الإقليميين للتكيّف مع هذه التغييرات. كانت الأردن أول دولة تعيد الاتصال بالنظام بعد استعادته السيطرة على درعا ومحيطها.

تبعت الأردن الإمارات التي أعادت فتح سفارتها في دمشق في أواخر عام 2018، وسرعان ما تبعتها البحرين، تحت تأثير قرار الإمارات. يُلاحظ أن خطوة الإمارات كانت مستقلة ولم تتماش مع أغلبية أعضاء جامعة الدول العربية. ربما كان قرار الإمارات لتحسين العلاقات مع النظام مدفوعًا بمشاعر معادية لتركيا، خاصة في سياق عملية درع الربيع وعرض مزعوم من الإمارات لتمويل هجوم النظام على إدلب.

على الرغم من الاختلافات المحتملة مع دول عربية أخرى، فقد سعت العديد منها للتطبيع مع النظام. على سبيل المثال، لم تعترض قطر على إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية، مما يشير

إلى ميل إقليمي نحو إعطاء فرصة للتطبيع. العوامل الرئيسية التي أثرت على هذا القرار تشمل وقف تدفق المخدرات غير المشروعة وإعادة اللاجئين السوريين.

في المقابل، يتوقع النظام من الدول العربية الدعوة لتخفيف العقوبات الأميركية والاستثمار في سوريا. بينما يبدو الاستثمار أكثر قابلية للتحقيق، يبدو تخفيف العقوبات الأميركية غير محتمل في الأجل القصير ما لم يقبل النظام رسميًا بالتحالف مع حزب العمال الكردستاني، وهو ما قد يشكّل مشكلة كبيرة بالنسبة لتركيا.

علقت لجنة الاتصال العربية المحادثات في أيلول بسبب فشل النظام في تلبية مطالب الدول العربية. ومع ذلك، أعاد النظام تفعيل سفارته في السعودية في 17 كانون الأول، مما يشير إلى وجود اختلافات في الآراء داخل اللجنة. تشعر الأردن بالقلق العميق بشأن تهريب المخدّرات من المناطق التي يسيطر عليها النظام وحتى أخذت بالاعتبار الخيارات العسكرية، وهذه نقطة تم طرحها على مستوى وزاري.

5.2 التطبيع بين تركيا و "النظام السوري"

مثل الدول العربية، تركّز جهود تركيا للتطبيع مع "النظام السوري" على محاربة حزب العمال الكردستاني وإعادة اللاجئين السوريين. يشترط النظام انسحاب جميع القوات التركية من أراضيه كشرط مسبق، وهو خطوة لا يمكن لتركيا اتخاذها حتى يتم القضاء على وجود الإرهابيين في سوريا، وهو موقف تم تأكيده على المستوى الرئاسي.

نظرًا لعدم قدرة تركيا على تلبية هذا الشرط المسبق، يعتمد تقدّم عملية التطبيع على تنازل من النظام. ومع ذلك، هناك شكوك حول قدرة النظام ورغبته في تلبية مطالب تركيا. يتردد النظام في السماح للمعارضين السوريين بالعودة، معتقدًا أن استبعادهم ضروري لحكم سوريا. فيما يتعلق بمحاربة حزب العمال الكردستاني، يبدو أن القدرة العسكرية للنظام غير كافية. يُزعم أن النظام، بالإضافة إلى روسيا وإيران، لا يمكنه استهداف المجموعة طالما أنها تحت مظلة الأمن الأميركية.

بدأ الحوار بين تركيا والنظام مع إعلان وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو في 11 آب 2022 عن الاتصال بوزير الخارجية السوري فيصل المقداد. مؤخرًا، تم إنشاء آلية رباعية تضم تركيا والنظام وإيران وروسيا. اجتمع وزراء خارجيتهم في 10 أيار 2023، حيث اتفقوا على إنشاء خريطة طريق

لكن دون تحقيق نتائج ملموسة. بعد إعادة انتخاب الرئيس أردوغان في تركيا، أدلى بشار الأسد بتصريحات سلبية حول عملية التطبيع، ولم يحدث أي تقدم إضافي منذ ذلك الحين.

5.3 حملة مكافحة الإرهاب في تركيا والعملية العسكرية المحتملة

تغيّرت طريقة تركيا في محاربة حزب العمال الكردستاني بشكل كبير بعد عملية نبع السلام في تشرين الأول 2019. من المهم التأكيد على أن أي عملية برية تركية ضد المناطق السورية (باستثناء تل رفعت) قد تؤدّي إلى فرض عقوبات أميركية. في الوقت نفسه، لا تزال تل رفعت تحت حماية الميليشيات الشيعية المدعومة من روسيا وإيران، حيث يعتبر البلدان المنطقة مهمة استراتيجيًا لأمن حلب. وبالتالي، بدأت تركيا في اعتماد طرق جديدة لمحاربة الإرهاب منذ عام 2019.

منذ عام 2020، طوّرت تركيا نوعًا جديدًا من الانخراط العسكري، من خلال تحييد أعضاء حزب العمال الكردستاني في سوريا باستخدام الطائرات المسيّرة المسلحة. اكتسبت هذه العمليات زخمًا في عام 2021 وأصبحت أكثر تكرارًا في عامي 2022 و2023. في الوقت نفسه، استهدفت تركيا حقول النفط في المناطق التي يسيطر عليها أعضاء حزب العمال الكردستاني منذ عام 2022.

عقب هجوم إرهابي في أنقرة، نفّذت القوات العسكرية التركية عملية جوية في 5 تشرين الأول، استهدفت الموارد المالية للمنظمة الإرهابية بما في ذلك حقول النفط ومنشآت الغاز الطبيعي. وبحسب التقارير، كلّفت الغارات الجوية التركية المنظمة أكثر من مليار دولار من الخسائر.

5.4 التنبؤات المتعلقة بتحوّل الديناميكيات الرئيسية في عام 2024

تواصل تركيا توسيع نطاق حملتها لمكافحة الإرهاب، مستهدفةً الأعضاء الكبار في المنظمات الإرهابية ومنذ عام 2022، مواردها المالية بما في ذلك حقول النفط. من المتوقع أن تستمر الحكومة التركية في تنفيذ هذه الاستراتيجية في عام 2024 مع بعض التحركات التكتيكية الجديدة. ومع ذلك، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، لم تتمكن تركيا من شن عملية برية ضد حزب العمال الكردستاني بسبب الحماية من قبل قوّتين عالميتين والتحديات الاقتصادية منذ عام 2020. يتوخى صانعو القرار الأتراك الحذر في مواجهة العقوبات الأميركية المحتملة، وقد تؤثر التغييرات في الديناميكيات السياسية الأميركية على العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة.

أكّد الرئيس أردوغان في 1 تشرين الأول على استراتيجية الدفاع عن الحدود الجنوبية لتركيا بمنطقة أمنية لا تقل عمقًا عن 30 كيلومترًا والسيطرة على جميع الأنشطة خارجها، مشيرًا إلى أهمية التوقيت والظروف، خاصة في ضوء التحديات الاقتصادية والتركيز على التعافي الاقتصادي وكبح التضخم في عام 2024. هذا يجعل من غير المحتمل شن عملية برية تركية.

بدأت محادثات التطبيع مع "النظام السوري" بقوة في عام 2023، ولكن توقّفت بعد الانتخابات. تبدو فوائد التطبيع لتركيا محدودة ومشكوكًا فيها، خاصةً مع مطالبة "النظام" بانسحاب الجيش التركي. ومع ذلك، يظل التطبيع حاسمًا للعلاقات التركية الروسية، حيث تسعى روسيا لإعادة دمج "النظام" في المجتمع الدولي. قد يعتمد استئناف المحادثات بين تركيا و "النظام" على مناقشات بين الرئيس أردوغان والرئيس الروسي بوتين. قد يكون تعيين هاكان فيدان، الذي شارك في عملية التطبيع كرئيس لمنظمة الاستخبارات الوطنية (MIT) وأجرى محادثات مع نظرائه في النظام، كوزير خارجية تركيا الجديد، عاملًا محفزًا.

لوحظ أن التطبيع بين الدول العربية و"النظام" اكتسب زخمًا ووصل إلى مستوى معيّن في عام 2023. على الرغم من قرار لجنة الاتصال العربية بتعليق المحادثات، فقد انضمّ "النظام" مجدّدًا إلى جامعة الدول العربية وحضر مؤخرًا القمة المشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية - مما يقدم رؤى حول الاتجاه الحالي.

يمكن القول إن الأردن كانت استثناءً في هذا الصدد، حيث لا تزال الدولة الوحيدة التي تواجه مشاكل حيوية مع "النظام" في سياق تهريب المخدرات وأمن الحدود وإعادة اللاجئين السوريين. ليس سرًا أن "النظام" يعتبر الأردن سوقًا مهمًا - خاصةً لتجارة المخدرات. في الوقت نفسه، تقع الأردن على طريق تجاري. لذلك، يمكن توقع استمرار النزاع في عام 2024.

6. جنوب القوقاز: المخاطر والفرص

6.1 الاستقرار

شهد النصف الأول من عام 2023 توتّرا ولكنه ظل مستقرًا نسبيًا. ومع ذلك، شهد النصف الثاني تغيّرات كبيرة في ديناميكيات المنطقة. بدأ هذا التحوّل في 19 أيلول، عندما بدأت أذربيجان عملية مكافحة الإرهاب ضد القوات الأرمنية في منطقة كاراباخ. كانت هذه العملية نتيجة لأشهر من التوتّرات المتصاعدة، مع تكهنات متكررة حول احتمال نشوب حرب بين البلدين، مصحوبة باتهامات متبادلة بالتحضير للحرب. عقب العملية، انتقل جزء كبير من السكان الأرمن في المنطقة

إلى أرمينيا. بينما يعتبر تصاعد النزاع ونزوح الأرمن أمرًا مؤسفًا، فقد تم التعامل مع القضية الأساسية في المنطقة بفعالية. أعربت أذربيجان عن التزامها بالسماح للسكان المهجّرين بالعودة، على الرغم من أنه لا يزال من غير المؤكد كم عدد الذين سيختارون العودة. كان هذا الحدث نقطة تحوّل، ممهدًا الطريق لسلسلة من التطورات اللاحقة في المنطقة.

6.2 الديناميكيات الداخلية والخارجية

تتميّز الديناميكيات في منطقة جنوب القوقاز بثلاثة مفاهيم رئيسية: التطبيع، الأقلمة، التنويع. يشير التطبيع إلى جهود دول جنوب القوقاز لحل الخلافات السابقة وتعزيز العلاقات الإيجابية فيما بينها. هذا واضح في التفاعلات بين أرمينيا وأذربيجان، وكذلك بين تركيا وأرمينيا، وإيران وأذربيجان.

الأقلمة، وهي الديناميكية الرئيسية الثانية، تقودها تركيا وإيران وروسيا. تركّز على تقليل تأثير التدخّلات الخارجية على استقرار المنطقة وتطوّرها. مثال بارز على هذه الديناميكية هو تدخّل القوى الخارجية في عملية السلام بين أذربيجان وأرمينيا، حيث كانت التدخلات من قبل الاتحاد الأوروبي وفرنسا والهند، خاصةً فيما يتعلق بمبيعات الأسلحة والمفاوضات الدبلوماسية، غير مجدية. هذا أدّى إلى أن تأخذ الدول الإقليمية زمام المبادرة في عملية السلام، كما يتضح في منصة تعاون جنوب القوقاز. على الرغم من مقاطعة جورجيا لهذه المنصة بسبب مشاركة روسيا، فقد سهّلت هذه المنصة تطورات مهمة مثل مبادرة "مفترق طرق السلام" الأرمينية وتبادل الأسرى مع أذربيجان.

الديناميكية الثالثة، التنويع، تتعلّق بتوسيع وتنويع العلاقات خارج الحدود الإقليمية. يتجلّى هذا في سعي جورجيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، واستثمار تركيا وأذربيجان في منظمة الدول التركية، وتركيز إيران على محور المقاومة، وبحث أرمينيا عن تحالفات جديدة بعد شعورها بالتخلّي من قبل روسيا. الموقع الاستراتيجي لجنوب القوقاز كجسر بين أوروبا والصين، خاصة في سياق مبادرة الحزام والطريق الصينية، يبرز أهمية هذا المفهوم. يؤكّد الممر الأوسط، وهو جزء من هذه المبادرة، على ضرورة الاستقرار في المنطقة لجذب المستثمرين وضمان جدوى هذه الطرق.

6.2 استشراف المستقبل: التطبيع، التنويع، الأقلمة

في منطقة جنوب القوقاز، هناك ثلاث قضايا رئيسية لها تأثير كبير على مستقبل المنطقة. أولًا، العلاقة بين أرمينيا وأذربيجان، التي لا تزال متوتّرة رغم أنها شهدت تقدمًا، خاصةً بعد حل قضية

كاراباخ. ثانيًا، استمرار احتلال روسيا لأجزاء من جورجيا منذ عام 2008، وهو أمر لم يُحل بعد، مع تردّد جورجيا في اتخاذ خطوات فعالة ضده. من المتوقع أن يظل هذا النزاع مجمدًا، خاصةً مع تركيز روسيا على أوكرانيا. من المحتمل أن تركّز جورجيا على تلبية شروط عضوية الاتحاد الأوروبي. ثالثًا، أهمية ممري زانجزور والممر الأوسط كطرق استراتيجية تزداد بروزًا.

تسعى أرمينيا بنشاط لتنويع تحالفاتها الدولية، مع ظهور دول مثل فرنسا والهند وإيران والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كشركاء محتملين. على الرغم من عدم قطع العلاقات مع روسيا، إلا أن أرمينيا تبتعد بوضوح عن نفوذها. ومع ذلك، يحدّ البعد الجغرافي لفرنسا والهند من تأثيرهما الإقليمي على الرغم من نقلهما الأسلحة إلى أرمينيا.

يعتبر الوضع في إيران معقدًا بسبب وجود نسبة كبيرة من السكان من الأذربيجانيين العرقيين. أي زيادة في النزعة القومية العرقية أو الانفصالية في شمال إيران تشكّل تهديدًا لاستقرارها. هذا الوضع يحدّ من إمكانية إيران لاتخاذ إجراءات عدائية ضد أذربيجان. بعد التوتّرات في عام 2023 وحل قضية كاراباخ، تسعى إيران لإعادة تعريف علاقتها مع أذربيجان وتقليل التوتّرات مع زيادة التعاون. ثمة مؤشر على ذلك هو الإعلان بعد قمة منصة تعاون جنوب القوقاز الثانية، حيث اتفق البلدان على بناء ممر يربط أذربيجان ونخجوان عبر إيران بدلًا من أرمينيا. من المتوقع استمرار هذا الاتجاه مع تقليل مصادر التوتّر المحتملة.

في جنوب القوقاز، كانت أذربيجان وتركيا هما الرابحين الكبيرين. بصرف النظر عن المكاسب العسكرية، عمّق البلدان علاقتهما مع بعضهما البعض وكذلك مع الدول التركية الأخرى من خلال منظمة الدول التركية. عزّزت أذربيجان علاقاتها الثنائية مع جمهورية قبرص التركية وأوزبكستان. من المتوقع أن تزيد كل من أذربيجان وتركيا من العلاقات الثنائية مع الدول التركية في آسيا الوسطى وكذلك إقامة اتصالات إقليمية. إذا اكتسب الممر الأوسط زخمًا، فسيكون اتصالًا إقليميًا بين جنوب القوقاز وآسيا الوسطى. نتوقع المزيد من التطورات في هذا الصدد في عام 2024 حيث تقترب الدول الآسيوية الوسطى ودول جنوب القوقاز من بعضها البعض وتتصل بينها بشكل متبادل.

من الأمور التي يجب مراقبتها في عام 2024 هو إلغاء حل جمهورية ناغورنو كاراباخ. أعلنت الحكومة السابقة لقوات كاراباخ في أذربيجان أن قرارها السابق بالحل تم تحت الإكراه وبالتالي كان باطلًا. من المؤكد أن هذا سيُزعج أذربيجان. لكن من غير المحتمل أن يتحوّل هذا الأمر إلى

قضية كبيرة قريبًا حيث غادر جميع الأرمن في كاراباخ المنطقة، ولكن يمكن اعتباره شرارة في صندوق البارود. ستكون مراقبة تطور القضية أمرًا حاسمًا، سواء بدأ الأرمن الذين غادروا كاراباخ حياة جديدة في أرمينيا واستقروا هناك، أو عادوا إلى أذربيجان أو طوّروا أفكارًا متطرّفة، وسيكون ذلك عاملًا محددًا في العلاقة بين أذربيجان وأرمينيا.

في هذا السياق، من المحتمل أن يكون الموضوع الرئيسي لعام 2024 لجميع الدول المعنية هو الاتساق مع ثلاث قضايا رئيسية: تعزيز العلاقات الثنائية مع بعضها البعض مع الانخراط في تدابير بناء الثقة، وزيادة التعاون الإقليمي، وبذل الجهود لتنويع العلاقات خارج التعاون الإقليمي.

7. شرق البحر الأبيض المتوسط: التطورات والتوقعات

7.1 ديناميكيات سياسة تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط

تنخرط تركيا بعملية تطبيع مع "إسرائيل" ومصر وأخيرًا اليونان، بهدف تخفيف التوتّرات السياسية وتعزيز الدبلوماسية المتعلقة بالطاقة لتحقيق أقصى فائدة متبادلة. بعد 7 تشرين الأول، أصبحت حرب غزة أولوية مزدوجة. سرّعت قضية غزة من تطبيع العلاقات مع مصر ولم تعرقل التقارب التركي اليوناني. من ناحية أخرى، تدهورت العلاقات التركية الإسرائيلية بعد أن أصبحت الخسائر في صفوف المدنيين نقطة انتقاد. ركّز الرئيس أردوغان على التقييم الموضوعي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، ولكن زيادة الخسائر في صفوف الأطفال والنساء نتيجة الاستهداف الإسرائيلي غير المميّز زادت من الدعوات العاطفية التي تطالب "إسرائيل" بتهدئة النزاع وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. في هذا السياق، اقترحت تركيا تحمّل مسؤولية المساعدة الإنسانية والوساطة والضمان لتخفيف التصعيد. كما ترتكز البيانات الرسمية على "حل الدولتين، استنادًا إلى حدود عام 1967".

لا تزال السياسة الخارجية التركية المتعلّقة بالطاقة على نفس الخط. ترغب تركيا في حل التناقضات مع دول المنطقة، أولًا من خلال إتمام عملية التطبيع، ومن ثم من خلال المشاريع المشتركة سواء لاستكشاف أو حفر أو نقل موارد الطاقة. تعتبر هذه السياسة مفيدة لجميع الأطراف في المنطقة وللاتحاد الأوروبي أيضًا. أدّت حرب غزة إلى تأخير المبادرات التركية مع "إسرائيل"؛ ولكن يشير الرئيس أردوغان إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو هو المسؤول عن تصعيد النزاع بدلًا من "إسرائيل" ككل. لذلك، ستحافظ تركيا على موقفها إذا تم حل قضية غزة بشكل سلمي.

7.2 كيف يمكن أن تتطور الديناميكيات الحالية في عام 2024؟

الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط معقّدة وغير قابلة للتنبؤ فيما يتعلق بالتطوّرات المستقبلية. تشكّل إمكانية المنافسة في هذه المناطق مخاطر على الخطط السياسية والاقتصادية والعسكرية. عند تحليل تطوّرات عام 2023 كمرجع، يبدو أن السياسة قد تستمر في كونها محاطة بالغموض، بينما قد تعزّز القضايا المتعلقة بالطاقة التعاون. ويسعى الفاعلون الدوليون وشركات الطاقة متعدّدة الجنسيات إلى السلام والاستقرار لمعالجة موارد الطاقة، وخاصة كبدائل للغاز والنفط الروسي.

ستكون الفعالية من حيث التكلفة عاملًا حاسمًا في تحديد اتجاه الطاقة والأنشطة السياسية ذات الصلة. ستظل حرب غزة مصدر قلق في عام 2024، وقد تؤثّر على "إسرائيل" بشكل إيجابي. قد تبدأ مرحلة جديدة من التطبيع مع تغيير الحكومة الإسرائيلية وظهور قائد حكيم. ومع ذلك، تواجه "إسرائيل" خطر العزلة الإقليمية إذا تصاعدت حرب غزة وأدت إلى أزمة إنسانية.

تقدّم قضية قبرص وضعًا معقدًا ومختلطًا في المنطقة. يتطلّع القبارصة اليونانيون إلى رؤية زيادة في الدخل الوطني من تسويق الغاز في عام 2024. ومع ذلك، فإن تسويق الغاز يتطلب أكثر من مجرد الحفر والاستخراج والبيع؛ فهو يتأثر أيضًا بالبيئة السياسية. إذا استمر الجمود السياسي في قبرص، فقد تصبح مشاريع الطاقة عرضة للخطر، مع ارتفاع تكاليف التأمين ومخاطر نقل الغاز. النهج المثالي يتضمن معاملة عادلة للقبارصة الأتراك وتلبية توقعات تركيا من خلال دبلوماسية مصمّمة بشكل جيد. يمكن أن يكون التعاون التركي المصري السريع والواعد نموذجًا. بالإضافة إلى ذلك، قد تشجّع الأجندة الإيجابية بين تركيا واليونان القبارصة اليونانيين على مراجعة سياساتهم تجاه القبارصة الأتراك وتركيا.

8. العلاقات التركية الروسية: تعزيز المرونة في التعاون على الرغم من عدم اليقين الجيوسياسي

عند تحليل ديناميكيات العلاقات بين تركيا وروسيا والتطورات التي حدثت في عام 2023 يمكن توقّع عدة احتمالات لعام 2024. على الرغم من عدم الاستقرار الجيوسياسي، ولا سيّما الحرب في أوكرانيا والصراع بين "إسرائيل" وحماس، استطاعت تركيا وروسيا الحفاظ على حجم تجاري كبير ومرونة في التعاون، ومن المتوقّع أن يتعزّز هذا التعاون أكثر. من المرجّح أن يتعمّق التعاون

الاقتصادي، خاصة في مجال الطاقة، مع تعزيز تركيا لموقعها كمركز طاقة. ومع ذلك، يظل تقليل اعتماد تركيا على موارد الطاقة الروسية هدفًا استراتيجيًا لأمنها الطاقوي.

من المتوقّع استمرار مركز المراقبة المشترك بين تركيا وروسيا في منطقة أغدام، في أذربيجان، نظرًا لفعاليته المثبتة. وعلى الرغم من جهود السلام، تشير العدوانية المستمرة من أرمينيا إلى احتمال حدوث حوادث مماثلة في عام 2024، مثل العملية المضادة للإرهاب التي قامت بها أذربيجان في عام 2023. كان موقف روسيا، المتأثر بتورّطها في النزاع الأوكراني، غير متوقّع ومؤيدًا لباكو، وقد يستمر هذا الأمر في أي نزاعات مستقبلية، ربما حول ممر لاتشين أو خانكندي. يعتبر تحديد خريطة طريق لممر زانجزور أمرًا حاسمًا، مع السعي لمنع التشتيت من قبل أرمينيا وروسيا.

تستمر الحرب في أوكرانيا بين روسيا وأوكرانيا، دون توقّع نتائج حاسمة. من المرجّح أن تحافظ العلاقات بين تركيا وروسيا بشأن أوكرانيا على الوضع الراهن في عام 2024، ولكن من الممكن حدوث خلافات، مشابهة للحادثة التي تضمّنت قادة كتيبة آزوف. كما تواجه مبادرة الحبوب في البحر الأسود، الحيوية للأمن الغذائي العالمي، عدم اليقين، ولكن تمديدها في عام 2024 سيكون مفيدًا، على الرغم من أن احتمالية نجاح الأمر ضئيلة.

صيغة أستانا، المهمة لأزمة سوريا، قد تتطور إلى أستانا 2.0، معزّزة دورها في عام 2024. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل احتمالية المواجهة المباشرة أو غير المباشرة بين روسيا وتركيا في سوريا، خاصة في المناطق التي تضمنها تركيا أمنيًا أو المناطق المحيطة بها. من أجل تحقيق تسوية دائمة وسلام في المنطقة، يجب إنشاء دستور شامل جديد مع إجراء انتخابات عادلة تمثّل جميع الأطراف. إلا أن احتمالية نجاح هذا الأمر ضئيلة.

9. توقعات 2024 للعلاقات التركية الإفريقية مع المخاطر والفرص

9.1 الديناميكيات الأساسية

من المرجّح أن يستمر تزايد أهمية إفريقيا في عملية تحوّل النظام العالمي. على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي في عام 2023، حافظت الدول الإفريقية على علاقات اقتصادية إيجابية مع تركيا، ومن المتوقع أن يؤثر هذا الاتجاه بشكل إيجابي على العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإفريقيا في عام 2024. علاوة على ذلك، بعد افتتاح فرع جديد لبنك التنمية الزراعية في

الصومال، من المتوقع أن يتوسع البنك في دول إفريقية أخرى في عام 2024، مما سيؤثر إيجابيًا على العلاقات الاقتصادية.

من المتوقّع أن يعود ممّر الحبوب، الذي تم إنشاؤه ردًا على انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، إلى جدول الأعمال في عام 2024. وسيتم تسليط الضوء مرة أخرى على الدور الحاسم لتركيا في اتفاقية ممر الحبوب في علاقاتها مع إفريقيا.

من المقرّر إجراء انتخابات في نصف العالم تقريبًا، بما في ذلك 18 دولة إفريقية في عام 2024. قد تؤثّر نتائج هذه الانتخابات على الأمن الوطني والإقليمي والقاري، مما قد يؤثر على العلاقات الثنائية بسبب عدم الاستقرار والشكوك التي قد تنشأ. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التداعيات الإقليمية للحرب في السودان على علاقات تركيا مع دول الجوار السوداني. لذلك، سيكون نهج تركيا المعتدل في مثل هذه القضايا من العوامل الرئيسية في علاقاتها مع الدول الإفريقية في عام 2024.

9.2 توقعات 2024: المخاطر والفرص

أدّى توسع البريكس في العام السابق، تحت القيادة الصينية، إلى إدخال ديناميكيات جديدة في الجغرافيا السياسية العالمية، وخاصة مع ضم دول إفريقية مثل، مصر وإثيوبيا. ومن المتوقع أن يؤدّي هذا التطور إلى تعزيز مشاركة إفريقيا مع البريكس، خاصة في ضوء الأهمية الجيوسياسية المتزايدة لمنطقة البحر الأحمر في عام 2024. وتتميز عضوية إثيوبيا ومصر في البريكس بشكل خاص بتأثيرها المحتمل على الديناميكيات الإقليمية في البحر الأحمر وحوض النيل.

ومن المتوقّع أن تقيم تركيا، مستفيدة من علاقاتها الطبيعية مع مصر والعلاقات الإيجابية المستمرة مع إثيوبيا، شراكات اقتصادية أقوى في إفريقيا. ويعدّ إنشاء بنك التنمية الزراعية في الصومال عام 2023 بمثابة شهادة على التزام تركيا ببناء الثقة الاقتصادية والتجارية في إفريقيا، مع خطط لتوسيع مثل هذه المبادرات لتشمل دولًا إفريقية أخرى.

في مجال الأمن، يشكّل النهج المتوازن الذي تتبعه تركيا في البيئة المضطربة في المنطقة، وخاصة تطوّرات ما بعد الساحل، أهمية بالغة. وقد تشهد القارة تدخلات عسكرية في انتخاباتها عام 2024، حيث سيلعب دعم تركيا للديمقراطية دورًا مهمًا في تبادل تجاربها والمساهمة في الديمقراطية والسلام والأمن. إلا أن هذه الفترة لا تخلو من المخاطر. إن تشكيل كتلة بديلة ضد المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بقيادة بوركينا فاسو ومالي والنيجر، في أعقاب

التدخلات العسكرية في منطقة الساحل، من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة ويفيد المنظمات الإرهابية. ويشكّل عدم الاستقرار هذا تهديدًا لمصالح تركيا الاقتصادية والتجارية في إفريقيا. ومع ذلك، فإن فرص التعاون في مكافحة الإرهاب موجودة، خاصة وأن فرنسا تكمل انسحاب قواتها من النيجر بحلول نهاية عام 2023، مما قد يؤثّر على أنشطة الجماعات المتطرفة والمنظمات الإرهابية في المنطقة. أصبحت الخبرة التركية في مجال مكافحة الإرهاب ذات أهمية متزايدة بالنسبة للدول الإفريقية وتمثل فرصة للارتقاء بالعلاقات الثنائية.

تواجه منطقة الساحل تحدّيات أمنية كبيرة في عام 2024، حيث من المحتمل أن تزيد الجماعات الإرهابية مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (فصيل من تنظيم القاعدة) وتنظيم الدولة الإسلامية في الساحل الأكبر من عملياتها وهجماتها وقدرتها على الوصول إلى الأسلحة. وقد يؤدّي هذا التصعيد إلى تدخلات عسكرية، أو انقلابات مضادة، أو تدخلات خاضعة للرقابة في دول مثل تشاد، والكاميرون، وسيراليون، وساحل العاج. كما يؤدّي الإرهاب إلى تعطيل التجارة في مناطق بالغة الأهمية مثل حوض بحيرة تشاد ومناطق النيجر وتوغو وبنين، مما يشكّل مخاطر كبيرة على الاقتصادات في مالي وساحل العاج، والصومال وكينيا، والجزائر ومالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وستكون الحرب ضد الإرهاب، بما في ذلك في تنزانيا وموزمبيق، حيث تهدّد المنظمات الإرهابية الحدود والأمن الاقتصادي، قضية رئيسية في عام 2024. ومن الممكن أن تؤثّر قيادة تركيا في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر إفريقيا بشكل إيجابي على مكانتها العالمية.

ومن المتوقع أن تتفاقم أزمة اللاجئين في منطقة الساحل، والتي تفاقمت بسبب الحرب في السودان، مع نزوح الملايين واحتياجهم إلى المساعدة. يجب أن تتنقل جهود المساعدات الإنسانية التي تبذلها تركيا في المنطقة عبر المشهد المعقد الذي تشكّله مختلف الجهات الفاعلة غير الإقليمية ذات الأهداف والمصالح المختلفة.

وفي عام 2024، سيظل تركيز تركيا في الصومال ثابتًا، حيث سيتناول القضايا الأمنية الرئيسية مثل مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا، والجغرافيا السياسية للبحر الأحمر، وأمن طرق التجارة الدولية. يتطلب الموقع الاستراتيجي للدولة إدارة حذرة للمخاطر المرتبطة به. بشكل عام، ستركّز أجندة تركيا لعام 2024 فيما يتعلق بإفريقيا على القضايا الحاسمة مثل الجغرافيا السياسية والأمن الغذائي والدفاع والأمن والتنمية والطاقة والاقتصاد والخدمات المصرفية والاستقرار.

10. عمليات مكافحة الإرهاب التي تنفذها تركيا: التطوّرات المتكشفة والاستجابات الأمنية الإقليمية

10.1 سياسة مكافحة الإرهاب في تركيا عام 2024

إن "مشروع الطريق التنموي"، الذي يهدف إلى إنشاء طرق وسكك حديدية تربط بين ميناء البصرة وتركيا، لديه القدرة على أن يصبح محرّكًا اقتصاديًا مهمًا. كما يمكن أن يكون بمثابة أداة دبلوماسية لممارسة الضغط على العراق، وخاصة في منطقة السليمانية التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث من المرجح أن تكثف الحكومة المركزية جهودها للحد من الزيادة الأخيرة في أنشطة حزب العمال الكردستاني.

تحتاج تركيا إلى مراقبة بافل طالباني عن كثب، وهو شخصية صاعدة معروف بعلاقاته مع الجماعات الشيعية المدعومة من إيران وتعاونه مع قوات سوريا الديمقراطية. ويُعتقد أن طالباني استخدم البنية التحتية وموارد الاتحاد الوطني الكردستاني لتوسيع نفوذ حزب العمال الكردستاني في السليمانية، ويُنظر إليه على أنه زعيم ناشئ داخل الحركة الكردية، مما قد يؤثر على السكان الأكراد في تركيا.

ويبدو أن حزب العمال الكردستاني يستغل الصراع على السلطة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، مستفيدًا من الخلافات الداخلية على القيادة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني. وقد يعيق هذا الوضع جهود تركيا للحدّ من نفوذ حزب العمال الكردستاني وقدراته.

إن الأحداث الأخيرة، بما في ذلك تحطّم المروحية في دهوك، واستهداف قافلة بالقرب من مطار السليمانية، والهجوم في عربت، تشكّل تحذيرات كبيرة للاتحاد الوطني الكردستاني. إن تجاهل هذه التحذيرات قد يدفع تركيا إلى تبني موقف أكثر صرامة وربما إنهاء محاولات الحوار المستمرة.

وفي سوريا، تمثل تصرفات وحدات حماية الشعب، مثل التجنيد الإجباري والسيطرة على عائدات النفط، تحديات اقتصادية وسياسية وعسكرية معقدة. وتنظر تركيا إلى جهود القبائل لإنشاء مجموعات عسكرية بديلة لوحدات حماية الشعب بشكل إيجابي، لأن ذلك يمكن أن يحل التوتّرات بين وحدات حماية الشعب والولايات المتحدة، التي تشعر بالقلق إزاء الجماعات المدعومة من إيران في المنطقة.

إذا استمرت الصراعات في سوريا، فقد تعيد الولايات المتحدة النظر في استراتيجيتها المتمثلة في دعم مجموعة عرقية أو طائفية واحدة، ويمكن أن تسعى إلى موازنة نفوذ قوات سوريا الديمقراطية. وقد يفيد هذا التحول تركيا من خلال الحدّ من هيمنة وحدات حماية الشعب داخل قوات سوريا الديمقراطية.

إن القرار الاستراتيجي الذي اتخذته تركيا بتنويع أهدافها العسكرية، كما رأينا في عملية "السيف المخلب" والإجراءات اللاحقة، سيستمر مع التركيز على منشآت النفط والغاز. على العكس من ذلك، يقوم حزب العمال الكردستاني بتكييف تكتيكاته الحربية، حيث يشير مراد كارايلان إلى التحول نحو حرب الأنفاق جنبًا إلى جنب مع تكتيكات الفرق القتالية. وتتطور استراتيجية حزب العمال الكردستاني إلى "تكتيكات لدغة البراغيث"، التي تنطوي على مجموعات صغيرة منسّقة تنفّذ هجمات مفاجئة. ومع ذلك، فإن فعالية هذه التكتيكات ضد القوة الجوية التركية لا تزال موضع شك، حيث من المرجّح أن تكون الأنفاق بمثابة ملاجئ استراتيجية بدلًا من كونها أدوات هجومية فعّالة.

11. الصناعة الدفاعية والمشتريات الدفاعية في تركيا

11.1 استشراف المستقبل

تاريخيًا، حجبت الولايات المتحدة أحيانًا مبيعات أنظمة الأسلحة المهمة إلى تركيا بسبب الخلافات السياسية. والجدير بالذكر أنه خلال فترة ولاية الرئيس كلينتون لم توافق الولايات المتحدة على بيع مروحياتAH-1W Super Cobra ، التي كانت حاسمة لجهود تركيا في مكافحة الإرهاب. وبالمثل، في عهد الرئيس أوباما، لم تتم الموافقة أيضًا على بيع طائرات بدون طيار من طراز Predatorو Reaperإلى تركيا، مما أثر مرة أخرى على عمليات مكافحة الإرهاب في تركيا. وقد لعبت معارضة الكونغرس، المتأثرة بقضايا سياسية مختلفة، دورًا مهمًا في هذه القرارات. يشير هذا التاريخ إلى أن التغلب على معارضة الكونغرس لمبيعات الأسلحة قد يكون أمرًا صعبًا.

وفيما يتعلق بالبيع المحتمل لطائرات F-16 إلى تركيا، كان العامل الرئيسي للكونغرس الأميركي هو موقف تركيا بشأن عضوية السويد في حلف شمال الأطلسي، والذي حظي بدعم من الحزبين في الكونغرس. على الرغم من أن الرئيس التركي أردوغان أشار إلى دعمه لعضوية السويد في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في قمة الناتو في فيلنيوس، إلا أن البرلمان التركي لم يصدّق بعد على هذا القرار. ومع ذلك، حتى مع موافقة تركيا المحتملة على عضوية السويد في حلف شمال

الأطلسي (الناتو)، فمن غير المرجّح أن يكون ذلك كافيًا لضمان موافقة الكونغرس على بيع طائرات .F-16 وقد أدى التصعيد الأخير بين "إسرائيل" وحماس في 7 تشرين الأول، وما تلا ذلك من اختلاف في السياسات بين الولايات المتحدة وتركيا، إلى زيادة تعقيد الوضع، مما قلّل من احتمال المضيّ قُدمًا في بيع طائرات F-16 في المستقبل القريب.

وبالتوازي مع ذلك، تستكشف تركيا إمكانية الحصول على مقاتلات يوروفايتر، حتى في الوقت الذي تسعى فيه إلى صفقة طائرات إف-16. وتخضع المعارضة الألمانية لبيع طائرات يوروفايتر للتدقيق، لا سيّما في ضوء الضغوط التي يمارسها أعضاء الكونسورتيوم الآخرون غير الراضين بالفعل عن موقف ألمانيا بشأن مبيعات الأسلحة، كما رأينا في حالة السعودية. وتشكّل حاجة صناعة الدفاع الأوروبية إلى صادرات الأسلحة الرئيسية، والتي تجسدت في سياسة التصدير الدفاعية العدوانية التي تنتهجها فرنسا، عاملًا مهمًا. ومع ذلك، فإن النهج التاريخي الذي اتبعته ألمانيا تجاه صادرات الأسلحة والمواقف المختلفة لتركيا وألمانيا بشأن الصراع بين "إسرائيل" وحماس يمكن أن يعيق هذه العملية. وعلى الجانب الإيجابي، فإن علاقات تركيا الدفاعية والسياسية القوية مع المملكة المتحدة وإسبانيا قد تدعم عملية الاستحواذ على يوروفايتر.

11.2 التعاون الدفاعي والصادرات الدفاعية

لقد أظهرت السنوات الماضية أن صنّاع القرار الأتراك وكبار قادة الدفاع يعلّقون أهمية قصوى على الصادرات الدفاعية لأنها واحدة من المحرّكات الرئيسية لاستدامة الصناعة الدفاعية ونموّها. وقد أدى هذا الهدف إلى تآزر سريع بين صناعة الدفاع والسياسة الخارجية حيث اتبعت تركيا بشكل متزايد دبلوماسية الدفاع في سلوك سياستها الخارجية. ومن المرجّح أن تحافظ دبلوماسية الدفاع التركية على وتيرتها في السنوات المقبلة عندما يتم إدراج بيع المنتجات الدفاعية الوطنية التركية بشكل متزايد في أجندة السياسة الخارجية. وإلى جانب الطائرات التركية بدون طيار، هناك العديد من المجالات التي يوجد فيها اهتمام أجنبي قوي بصناعة الدفاع التركية مثل ناقلات الجنود المدرّعة، أو أنظمة الإلكترونيات والاتصالات. ومن شأن التكامل التدريجي لجميع هذه الأنظمة على المستوى الوطني أن يزيد من تسهيل هذا الاهتمام. ومن المتوقّع أن تزيد الصادرات في هذه المجالات في العام المقبل، في حين أن النجاح التركي في الطائرات بدون طيار من شأنه أن يعزز الاهتمام بالمِنصّات البحرية التركية غير المأهولة.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon